

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

كتاب

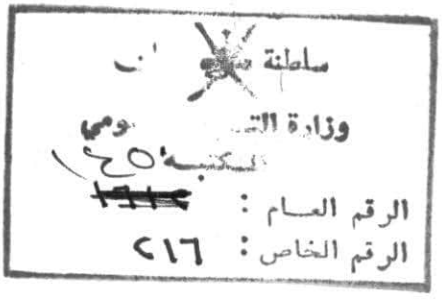
عقد اللآلئ السنية

في الأجوبة على المسائل النثرية

للشيخ العلامة

سيف بن حمد بن شيخان الأغبري

١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م


سلطنة عمان
وزارة التربية والتعليم
المكتبة المركزية
الرقم العام :
الرقم الخاص : ٢١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد : هذان سؤالان نفيسان أجاب عليهما العلامة **سيف بن حمد بن شيخان الأغبري** رحمه الله ورضي عنه سئل مانصـــه .

هذا سؤال مسترشد ومستفيد في أمر هٰؤلاء الناس الذين يخرجون عن زوجاتهم ويتوغلون في الأرض مع طول الغيبة عنهن وفيهن الشوّاب من أصحاب الدعة والرفاهية فينقطع بهنّ الصبر ويميل أكثرهنّ الى الفساد والفاحشة واستغنىٰ بعض النساء بالنّساء وتردد بعضهنّ الى الحكام في طلب التطليق من أزواجهن مخافة أن يقعن فيما وقع فيه كثير من أمثالهن هل للحاكم تطليقهنّ . والحالة هٰذه مع أن النفقة متوفرة لهنّ أم لا خروج لهنّ أفدنا والسلام .

الجواب : لا أعلم أحدا من أصحابنا الماضين أجاز للحاكم تطليق المرأة المسافر عنها زوجها ماوصلت الى الانفاق عليها من ماله . وإنما رخّص من رخّص في تطليقها حيث لانفقة من زوجها ولا من غيره ألا أن إمام المسلمين علامة عصره محمـد بن عبدالله الخليلي رحمه الله أجـاز للحاكم تطليقها مع وجود النفقة إن طلبت المرأة التطليق وقد أمر بذلك قضاته وحكم بثبوته فكان هذا رأياً له وأحسب أنه أول من رأى هذا الرأي العلّامة أبو زيد فعورض الامام على ذلك واحتج المعارض بأنّ الضرر الذي يجب رفعه عن المرأة هو الذي يؤدي الى إفساد البنيَة بالجوع وظهور العورات بالعراء .

وأما طلب الجماع فليس في عدم حصوله اتلاف نفس ولا فساد بدن ولو جاز هذا لجاز أن تطلق امرأة المريض والشيخ الهرم بل وامرأة الشاب اذا كان يأتيها جهده وهي لاتستكفي بذلك بل تطلب زيادة على مايأتيها منه انتهىٰ .

وهـو طريقه السلف ويحتج الامام رحمه الله بأن في قوله تعـالى : ﴿ فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ وبقوله تعالى : ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ وبقوله تعالى : ﴿ ولا تضاروهن لتضيقوا عليهنّ ﴾ وبقوله تعالى : ﴿ولا تميلوا كلّ الميل فتحذروها كالمعلّقة ﴾ وبقوله تعالى : ﴿ ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ﴾ وبقوله ﷺ استوصوا بالنساء خيراً فإنهنّ عوان في أيديكم . فهٰذه الآيات والأحاديث تنفي تسويغ الضرر والأضرار بالزوجة ولا خلاص منه إلا بالطلاق فهٰذا رسول الله ﷺ يقول كل شيء لم يكن عليه أمرنا فهو رد إذ ليس في خروج الرجل عن امرأته الشابة وتطويل الغيبة عنها مختاراً مايطلق عليه أنه أمسكها بمعروف ولم يبق إلا الأضرار المنفّى عن الاسلام وقد رام اناس الاضرار بهنّ فأدبهم القرآن فإنه كان أحدهم يطلق امرأته فاذا قاربت انقضاء العدّة راجعها ثم طلقها لتطول عليها العدّة وهٰكذا فجعل الله حدّ الطلاق مرتين فإن طلّقها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وجعل في الايلاء تربص أربعة أشهر وما ذلك إلا رفعا للضرر ولم يوسعوا للعنّين مع الطمع في التداوي أكثر من سنة واحدة وإلا خرجت منه إن شاءت بغير طلاق وضربوا في أجل الفقد أربع سنين مع أن الأصل الحياة ولم يأت مِن قِبَله أضرار فرفعوا الضر عنها بعد ذلك وحكموا بموته وسمع عمـر بن الخطّاب رضي الله عنه امرأة تنشـد :

لقد طال هذا الليل واسوّد جانبه وليس إلى جنبي خليل ألاعبه
فوالله لولا الله لا ربّ غيره لزعزع من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يعفني وإكرام زوجي أن تنال مراتبه

فسأل عمر ابنته حفصه زوج النبي ﷺ عن صبر المرأة فقالت رضي الله عنها تصبر المرأة شهرين ويشتد الأمر في ثلاثة ويفنى الصبر في أربعة فأمر عمر رضي الله عنه أمراً للأجناد أن لايحبسوا أحداً عن زوجته فوق أربعة أشهر حتى يبدلوا به غيره فهذه الآثار يؤخذ منها تسويغ ماذهب إليه الامام رضوان الله عليه أمّا امرأة المريض والهرم فأمر جاءها من قِبل الله عز وجل لم يكن لها فيه أدنى مضادرة فيجب عليها الصبر الى أن يفرج الله . وأمَّا امرأة الشاب التي تطلب الزيادة على مايأتيها منه من الوطي وإن كثر فكلام بارد لايحتج به ولايلزم فيه الجواب فيعلم من هنا أن كلام الامام راسخ في الحق متمكن مِن بحبوحة الصواب فلا ينبغي العدول عنه عندي وأمّا تعيين المدة فذلك الى اجتهاد الحاكم باعتبار الحال والأشخاص من غير تفريط ولا إفراط والعلم عند الله سبحانه والسلام ختام من سيف بن حمد الأغبري .

وسئل أيضاً عن حكمه في الذي اعتمد عليه في الوضيعة بالجائحة وفي تعيين نصف الثمن من بعضه وثلثه من البعض .

فأجاب : اعتمدتُ على ماجاء عن صاحب الرسالة ومعدن العلم والوحي إليه من ربه وما ينطق عن الهوىٰ أن هو إلا وحي يوحىٰ قال في سبيل السلام قال رسول الله ﷺ لو بعتَ لأخيك تمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا بمَ تأخذ مال أخيك بغير حق رواه مسلم .

وفي رواية مسلم أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجوابح هذا والحديث صحيح وقوله لا يحلّ لك .... الى آخره ينفي قول من قال أن الأمر بالوضيعة للندب وبما روىٰ أبو سعيد الخدري قال أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دَينه فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه فتصدّق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه خذوا ماوجدتم وليس لكم إلا ذلك رواه مسلم . فقوله ﷺ ليس لكم إلا ذلك دليل على وجوب الوضيعة لأنه لو كان الدَّين في ذمّة المشتري لأمرهم بالانتظار الى ميسره لأن الاعسار يوجب النظيرة لا الأقساط وقال ابن القيّم في زاد المعاد والذي يوضح هذا أن النبي ﷺ حكم بوضع الجوابح وهي أن يسقط المشتري الثمار من الثمرة بقدر ما أذهبت عليه الجابحة من ثمرته ويمسك الباقي بقسطه من الثمن فاتفقت الأحاديث وأتلفت السّنَة وسقط القول بالندبيّة وعُلم من ذلك أن الوضيعة من الثمن بقدر الذاهب من الثمرة وقال مالك يوضع الثلث . وقال أحمد وأبو عبيد يوضع الجميع فظاهر قول مالك أنه إذا ذهب دون الثلث لايوضع كما أن ظاهر قول أحمد وأبو عبيد لايوضع إلا إذا ذهب الجميع . وقال القطب رحمه الله والتحقيق أنه يوضع بقدر المصاب أراد والله أعلم المصاب بالجابحة لا بما لا تنجو منه الثمرة في الغالب المعتاد وقيل لا إسقاط بما دون الثلث وعليه مالك كما مرَّ لقوله ﷺ اذا أصيب ثلث الثمرة فصاعداً فقد وجب على البائع الوضيعة وقد أخذ بالوضيعة علّامة عصره إمام المسلمين محمد بن عبدالله الخليلي رحمه الله وغيره من علماء عصرنا وهو قول في المذهب أشار إليه القطب قال بعد كلام مرَّ لصاحب النيل ويتبادر من هذا أن العاهة بعد بذوّ الصّلاح من ضمان البائع فلا النفقات إلى قول من زعم أن الحديث في الوضيعة فيما بيع

قبل الادراك فانما بيع قبل الدراك هو فاسد من أصله بل هو من الربويات لا موضع للوضيعة فيه قال ﷺ من أجبىٰ فقد أربىٰ فقد فسره العلماء ببيع الثمار قبل الادراك قال شيخنا المالكي عامر بن خميس :

ومن أجبىٰ فقد أربىٰ حديث ... له معنى ويدريه البصير
يفيد النهي عن بيع الثمار ... التي لم تدركن لما تصير
فهذا ماعرفت فخذه حقا ... فقد أنباك بالحق الخبير

وقد خالف بعض العلماء الامام ومن معه فلم ير الوضيعة ولا ضير فإن مسائل الرأي لا يقطع فيها عذر وإنما يلزم كلًا ما اتضح له دليله وظهر له صوابه ومع تبين الحق وجب الأخذ به وامتنع التقليد وما التوفيق إلا بالله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والسلام ختام من سيف بن حمد بن شيخان الاغبري في حادي رجب سنة ١٣٧٧هـ .

وعنه رحمه الله قال العقل والنفس والذهن واحد بالذات إلا أنه باعتبار إدراكه يسمّىٰ عقلا وباعتبار تصرفه في البدن يسمّىٰ نفسا وباعتبار استعداده للادراك يسمّىٰ ذهنا انتهى والله أعلم سيف بن حمد بن شيخان .

فائدة أخرى : العقل الهيولاني هو الاستعداد المحض لادراك المعقولات كما للاطفال والعقل بالملكة هو العلم بالضرورات واستعداد النفس بذلك لاكتساب النظريات منها وهو مناط التكليف والعقل بالفعل هو ملكة

استنباط النظريات من الضروريات والعقل والمستفاد هو أن يحضر عين النظريات التي أدركها بحيث لاتغيب عنه انتهى والله أعلم . سيف بن حمد الاغبري .

وسئل رحمه الله فيمن قال لزوجته إن خرجت الى بيت أُمّك فأنت طالق ثلاثا . وبعد مدة قال أني قصدت خروجك بغير إذني وقد أذنت الآن فاذهبي فذهبت هل تطلّق منه أم لا ؟ .

الجواب تُطلّق في الحكم وأما بينه وبين الله فالله أعلم وأني لأميل إلي أنه لاينفعه ذلك إذ ليس هنالك دلالة حال ولا مقال تسوّغ للزوجة تصديقه بل الظاهر أنه منعها من الخروج الى أمها لأمر استرابه فحرصه على منعها دون من سواها يبعد تقييده بطلب الأذن واذا لم تكن دلالة على تصديق مقاله امتنع عليها جواز تصديقه فتمتنع معاشرتها له إلا عند من يجيز التراخي في الاستثناء مطلقا فيلزم منه أن لايثبت طلاق الثلاث مع دعوى ارادة استثناء واحدة مثلا فتجوز الرجعة ولو ادّعاه آخر العدة ولا يخفي مافي هذا وقد صرح شيخنا السّالمي في طلعة الشمس يردّ هذا القول متعقبا لقول صاحب المنهاج أن منْ شرط النيّة في تأخر الاستثناء غير مخالف لنا . قال الشيخ أقول والظاهر أنه مخالف لأنا نمنع من جواز التراخي اختيارا مطلقا مع النيّة وعدمها انتهى كلام هذا الامام المانع من وقوع الاستثناء الغير المتصل اختياراً وأن مع النيّة وعليه مافي النيل وشرحه .

ونصّه ومن بلسانه ثقل يحبسه عن اتصال الكلام . فقال امرأته طالق فحبس به الى أن قال : إن فَعَلَتْ هي أو فَعَلْتُ أنا أو فعل فلان كذا ان

صدّقته على نيته ولم تحاكمه وكان ثقة عندها جاز لها . وإن حاكمته حُكِمَ لها عليه بالطلاق انتهى .

فترى هٰذين الامامين شرطا في جواز تصديقها له ثقل لسانه الحابس له عن اتصال الكلام وكون على ذلك الانتقال واقعا بذلك الحبس الواقع من انعقاد لسانه وكونه ثقة عندها وأمّا تصديقه بدعوى نيّة أضمرها في مثل هذا فبعيد عن الحق قريب من قلب الحقائق هدانا الله للصواب ورزقنا حسن المآب إنه الكريم الوهّاب والعلم عند الله سبحانه والسلام من سيف بن حمد بن شيخان الاغبري .

وأجاب فيمن زعم أن فلانا وارثه بعد موته وذكر اتصال نسبه إني فلان ابن فلان هو وأنا فلان ابن فلان وصدّقه المنتسب اليه واتفقا على ذلك فظاهر كلام كتاب الورد البسّام انهم يتوارثون بذلك ونص كلامه وإن أقر رجل ببالغ أنه أبوه أو جده أو أخوه أو عمّه أو ابنه أو ابن ابنه أو ببالغة أنها ابنته أو أمّه أو أخته أو نحو ذلك من القرابة فلايثبت نسبه في ذلك ولو صدقه المقرّ به ولكن الأحكام تجرىٰ بينهم في ذلك من التوارث والنفقة ونحوها ممّا يجري بين القرابة والله أعلم سيف بن حمد الاغبري .

وسئل أيضا أيّ فائدة في طلاق الرجل امرأته في طهر لم يمسها فيه ومنعه من الطلاق إن مسّها فإنه ان يكن حمل من المس في العدّة وضع الحمل وإن لم يكن حمل في عليها الحيض واستقبلته استقبالا ؟ .

الجـواب : الذي يظهر لي هو كون المطلق على بصيرة من أمره فانه قـد سيندم على الطلاق مع وجـود الحمل لما هنالك من رغبته في الولد ولما يترتب على ذلك من لوازم النفقة لها مـدة الحمل ونفقتها بعـد الوضع على تربيته فتحصل المشقة وعلى هذا فالنهي للارشاد والله أعلم والسلام من سيف بن حمد الاغبري .

وسأله ولـده سـالم بن سيف بما نصـه ماقولكم فيمن باع مالًا بالاقالة وذلك المال يشفع مالًا آخر وقد تقدم كل من البائع والمشتري في أخذ شفعته لمن الشفعة منهما واذا رأيتم الشفعة لمشتري المال المذكور فاذا فك صاحب الأصل ماله لمن يرجع المال الشفوع نرجو الافادة . والبحث الثاني فيمن له مال بجواره فبيع ذلك المال بالاقالة فجاء يشتفعه هل يحكم له بالشفعة وينزع له بالمال من مشتريه بالاقالة أو تكـون الشـفعة مؤجـلة الى مـدة الاقـالة أو نلغـي الشفعة بتـاتاً تفضلوا بالافادة ولكم الشـــكر ؟ .

الجـــواب : الشاري بالاقالة ينال الشفعة بالمال الذي اشتراه بالاقالة لكن اذا فك البائع ماله من المشتري أخذ المال مع شفعته إن شاء .. هـذا ماأراه فلا يعمل إلا بعدله والله أعلم .

وعن البحث الثاني : في المسئلة خلاف مشهور والذي عليه شيخنا السالمي رحمه الله قال في جوهره . وإن نقل بصحة الخيار تتبعـه الشفعة باطرار . والذي أراه هو مارآه الشيخ فالشفيع يكون بدلا للمشفوع منه إن فكه البائع يأخـذه وإلا فالمال للشفيع بعـد تمام المدة والله أعلم سيف بن حمد الاغبري .

سؤال آخر : اذا كان الشفيع وراء بحر ولمَّا عَلِمَ بالبيع فيما يشفعه طلب الشفعة وهو في سفره ذلك من حاكم تلك البلد أو جماعة المسلمين فهل تكون شفعته معتبره أم لا ؟ .

نعم تثبت له الشفعة بطلبها من العدول ويأخذ في ذلك كتابتهم حجة له والله أعلم سيف بن حمد الاغبري .

ومن كلامه رحمه الله . قال الله جل وعلا : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن يكون الخيرة من أمرهم ﴾ وقال تعالى : ﴿ النبيّ أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ ففي هاتين الآيتين أقوىٰ دليل للامام جابر بن زيد على قوله يحجر نكاح الأطفال وعدم صحة الاستدلال تزويجه ﷺ بعائشة رضي الله عنها وهي صبية لولا ماورد في صحته من الأدلة وأعظمها قوله تعالى : ﴿ واللائي يئسن من نسائكم ان ارتبتم فعدتهنّ ثلاثة أشهر واللّائي لم يحضن ﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم والسلام من سيف بن حمد الاغبري .

ومن كلامه البخيل من ضنّ بماله على غيره وأشدّ بخلًا منه من ضنّ بمال غيره على غيره . وأبخل منهما مَن ضنّ بماله على نفسه . وأبخل البخلاء مَن ضنّ بمال غيره على نفسه كذا قيل وفيما عدا الأوّل مقال فان مَن ضنّ بمال غيره على غيره ومابعد يتجه لمعان فلا يصح اطلاقه فقد يكون الأمر صحيح وأبسطه لايسعه المقام والله أعلم سيف بن حمد الاغبري .

سـؤال : ماوجه ماجاء في اللباب فيمن يدعى أن زوجته تمنعه نفسها ولا تستقر في الجماع فأنكرت وطلب يمينها قال اذا طلب يمينها في ذلك اليوم أنها منعته فله اليمين وأما فيما مضىٰ من الأيام فلا . أليس كلا الأمرين بسـوىٰ ؟ .

الجـواب : والله أعلم والذي يظهر لي في معنى السؤال أنه إن ادعى عليها أنها تمنعه وهي مستمرة على المنع إلى حال الشكوى وهي تنكر ذلك فله اليمين وإن حلفت وإلّا حلف هو وعوقبت على منعها بما يردعها فلا تعود . وأمّا إذا كانت دعـواه أنها تمنعه فيما مضىٰ وقد تركت ذلك وصلحت حالتها فلا يمين له عليها لأنه ادعىٰ أمراً لو اعترفت به لزمها الرجوع وقد رجعت ولعلّ هذا مراد الباب فتأمل إلا إذا كان دعواه متعلقا بإسقاط لها كأن فرض الحاكم لها عليه نفقة ولم يؤدها إليها محتجاً نشوزها وهي تنكر ولابيّنة له وتطلب هي النفقة للمدة الماضية فعليها له اليمين مانشزت عنه ولامنعته جماعها فان ردت عليه اليمين حلفه وسقطت نفقتها والله أعلم فينظر في ذلك ولايؤخذ إلّا بعدله والله سبحانه وتعالى أعلم . سيف بن حمد

مسألة في اللباب فيمن له زوجتان : فقال أطولكما عُمراً طالق مني ثلاثا قيل تطلقان معا من حينهما لأنه من الغيب وقيل يمنع مِن وطيهما حتىٰ تموت إحداهما فهي زوجته وتطلق الثانية وقيل هذا من الايلاء فاذا مضىٰ عليهما أربعة أشهر بانتا بالايلاء فأي قول منهما أحبّ إليك .

أقول والعلم عند الله سبحانه وتعالى أن القول بأن يحكم بطلاقهما

معا فغير ظاهر صوابه عندي لأنّ المطلقة في علم الله واحده فاذا قلنا يخرجهما معا أجزنا لذات الزوج أن تتزوج آخر مع بقاء الزوجية للأول فهذا باطل إلّا إن رأي الحاكم جبره على طلاقها حيث ألقىٰ نفسه في مضيق يناسبه التشديد عليه رفعا للضرار عنهما لامتناع وطيهما شرعا فذلك عندي غير خارج عن دائرة الرأي اذ لاضرر في الاسلام . وأما القول ببقائهما عنده مع مجانبة وطيهما حتىٰ تموت احداهما فغير خارج عن الصواب ووجّه أن الرجل لم يود من نسائه . وإنما ترك الوطي حوطة أن يقع في الحرام ولا يتميز الحلال منهما إلّا بموت إحداهما فهذا من الاحتياط الواجب هذا اذا أراد بطول العمر في التلفظ بهذا القول . واما ان أراد به من حين الولادة فلا يتبن ألا بموتهما معاً فيحسب عُمر كل منهما فالأطول عمراً منهما هي المطلقة ويلزم في هذا إن مات هو قبلهما أن يوقف ميراثه حتىٰ يتحقق المطلقة منهما . وأمّا القول بأن هذا من الايلاء فهو الأصح فليس الايلاء إلّا القول المانع من الوطي بأيّ لفظ كان وقد كان هذا اللفظ مانع للوطي شرعا لايبيحه تكفير ولا غيره إلّا أن تموت إحداهما فما أحقه بحكم الايلاء فانظر فيه وخذ بعدله والله سبحانه وتعالى أعلم . سيف بن حمد .

مسألة أيضاً : فيمن خطب ببهلا امرأة تملك أمرها على نفسها فأجابته ووليّها غائب بنزوىٰ فأعطته له كتابا بأنها ترضاه لها زوجاً . فعقد عليه بنزوىٰ بعد صلاة الظهر فذهب الى زوجته فوجدها قد ماتت بعد صلاة الظهر من يوم العَقد ماحكم هذا التزويج وهل يثبت الميراث ويلزم الصداق أم لا ؟ وهل فرق بين هذه وبين من وكّل من يعقد له فمات فرجع الوكيل وقد عقد له عليه ولم يتبن أيّ الأمرين السابق العقد أو الموت ؟ .

الجـــواب : المسألتان وكما أن القضية تنازعها أصلان وهو وجود الحياة وعدم العقد وهذا محل الخلاف فيخرج في المسألة أقوال ثلاثة لزوم الصداق وثبوت الميراث لأنّ العقد وقع على حيّ حتى يصحّ أنه مات قبل العقد وعدم الميراث والصداق لأنّ الأصل عدم التزويج حتىٰ يصحّ أنه عقد وهو حيّ أو هي حيّة وهذا أقرب مما قبله اذا كانت المرأة هي الميتة لعدم ثبوت قبولها النكاح بعد العلم كما هو شرط عند بعض اذ قيل لها النقض ولو رضيته قبل العقد . والقول الثالث الأظهر أنه يثبت نصف الصداق ونصف الميراث اعتبارا للحالتين والله أعلم . سيف بن حمد .

ســؤال : مامعنىٰ مافي الأثر من أنّ حروف الايلاء أربعة : إن . وإن لم . وإذا وإذا لم ؟ .

الجـــواب : الايلاء كل يمين منعت جماع الزوجة الى مضي أربعة أشهر فصاعداً فهنا تتبين لك أن القائل إن لم أفعل كذا أو إذا لم أفعل كذا ففلانه يعني زوجته طالق فانه يمنع من وطي زوجته قبل أن يفعل فاذا مضت أربعة شهور ولم يفعل بانت منه بالايلاء وهذا عام لحلفه على وطي زوجته أو غيره من الأفعال مثل إن لم أقضي ما عليّ لفلان من الحق ونحوه وأما إن واذا فلا ينعقد بهما الايلاء إلا عن مسيس الزوجة فقط . كما اذا قال إن جامعت فلانة زوجته فهي طالق وكذا اذا فانه إن لم يجامعها لأربعة أشهر خرجت بالايلاء ولا كذلك إن حلف على غير ذلك من الأفعال كما إن قال إن أو إذا أكلتُ من مال زيد فهي طالق فانه لايمتنع عليه وطيها ولا تطلق إلا إذا أكل أو فعل ماحلف عنه فان قلت كيف يجامع زوجته وقد حلف بطلاقها عن جماعها أليس الطلاق واقعاً عليه بأول جماعها فتحرم عليه قلت الحيلة في هذا

مشهورة في الأثر فانّهم قالوا يحنث بغيوب الحشفة فينزع فيراجع زوجته وتكون عنده بما بقي من طلاقها وقيل لايسارع في النزع وإنما يبقى على ذلك فيشهد على الرجعة من خلف حجاب ببينة والشهود بحيث يسمعون صوته وقد أعدّهم لذلك ولعلّ البعض يرى أنه لايحنث إلا بالجماع التام ما لم تكن له نيّة بدونه ان صدقني الحفظ وهو الظاهر عندي والله أعلم.

سيف بن حمد .

سؤال : جاء في اللّباب من تزوج امرأة على صداق عاجل أو آجل فطلبت المرأة أن يوفيها عاجلها ويجوز بها أو ينفق عليها ويكسوها أو يطلقها فان امتنع الزوج عن جميع ذلك واحتج أنه مفلس فيحكم عليه بأحد هذه الشروط أم لا ؟ .

قال : إن كانت لم تجزه على نفسها بعد أن تزوج بها وطلبت إليه أن يوفيها عاجلها وتجيزه على نفسها أو ينفق عليها أو يطلقها وادعىٰ هو العسرة . فانه يؤجل في احضار عاجلها آجلًا ويؤجل في ذلك شهر إن كان الصداق مائة درهم وإن كان مائتين فشهران الى ستمائة درهم يكون آجله ستة أشهر ثم لا يؤجل بعد ذلك أكثر من ستة أشهر بإلغاء مابلغ الصداق من الكثرة فان قدر على احضاره بعد الأجل وإلا فعليه نفقتها وليس عليه أن تعاشره فان لم يقدر على نفقتها بعد انقضاء الأجل وقالت هي إمّا أن ينفق عليّ أو يطلقني فلابد له من ذلك عندي ويحكم عليه حاكم إمّا أن ينفق عليها أو يطلقها فاذا طلقها لزمه لها نصف الصداق الى ميسوره إن كان قد فرض لها عليه صداق والله أعلم . انتهىٰ ما جاء عن صاحب اللباب .

فقال معلّقاً عليه رحمه الله بما نصّه قوله فانه يؤجل .. الخ هذا مشهور في الأثر وفي النفس مافيها ولو كنت من أهل القول لقلت أن الأجل أربعة أشهر ملاحظة لعدة الوفاة والايلاء إذ لا صبر للمرأة عن الوطي فوق ذلك كما في قضية عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وأما النفقة فتلزم من يوم الطلب وليس عليها أن تمكنه من الوطيء قبل أداء عاجلها فينظر فيه والله أعلم . والسلام من سيف بن حمد الأغبري .

سؤال : جاء في اللباب أيضا ومن قيد بقيد بقيل فطلب أن يخفف عنه فجائز وإن طلب قيدا أخفّ منه لم يجز ذلك وفيه نظر . فقال معلقاً رحمه الله قوله وفيه نظر .. الخ .

وذلك لأنه لم يطلب القيد أصالة في الحقيقة وإنما طلب التخفيف عليه دون مايراد به من القيد الثقيل فطلب أخف الضررين حيث لم يجد بدا من أحدهما وقد قال الله تعالى عن يوسف الصدّيق ﴿ السّجن أحب إليّ ممّا يدعونني إليه ﴾ وجاء عن ابن أبي بكر الصّديق رضي الله عنه حين أدخل يده في هودج أخته عائشة رضوان الله عليهما فقالت من هذا أحرقه الله بالنار فقال ياأختي قولي بنار الدنيا ففيه دليل على جواز ماذكرنا والله أعلم . سيف بن حمد الاغبري .

وله عدة تعليقات إطلعت عليها في مسائل شتىٰ في القطعة الرابعة من كتاب اللبّاب أولها باب النكاح وأحكامه وما يتعلق به وآخرها باب في الجبابرة وأحكامهم إلى آخره وفوق كل ذي علم عليم .

وسئل أيضا : فيمن عنده أربع زوجات فتزوج خامسة هل تحرم الخامسة فقط أو تحرمن عليه بالعقد أو بدخوله بالخامسة وكذا فيمن جمع بين الأختين .

فأجاب : في المسئلة خلاف كثير والأصح عندي أن تزويجه الخامسة كلا تزويج فيجبر على فراقها وإن دخل بها خرجت الخمس منه بالتحريم ، أما الأولىٰ فلفساد العقد وأما الأربع فلكونه معاند للنص ولأنّ بدخوله وبسببها يكون زانيا بعلمهنّ والله . سيف بن حمد الأغبري .

والجامع بين الأختين إن مسّ إحداهما حرمتا معا أولا فليجدد لمن لم تمس والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

وسئل أيضا : فيمن عنده زوجتان أو أكثر فحرمت عليه إحداهنّ بنحو طلاق بائن وهي غير عالمة بذلك فأمسكها وجامعهن بعد وقوع الحرمة ، هل يلحق باقي نساءه تحريم أم ماذا ترىٰ .

الجواب : من عاينت منهن جماعه للتى حرمت عليه حرمت عليه أيضا ومَن لا فلا والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

وسئل أيضا : في مسجد عنده مال يَفضل عن مصالحه هل يصح أن يعمر من فضلته مسجد تخَرّب لامال له .

الجواب : بناء المسجد بما فضل من الآخر مرخّص فيه وأجره لمن كَتَبَه وكلها بيوت الله فكما أنّه يجوّز انفاقه في سائر أعمال البُر جاز في إصلاح غيره من المساجد إلا إن يكن ليس له مَن يُصليّ به ويعمره بالجماعة فغيره من البّر أولى والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

وسُئل أيضا : فيمن قال لزوجته أنتِ طالق ثلاثاً هل تطلق ثلاثاً .

الجواب : تطلق ثلاثا على الصحيح عندي تخرج به الزوجة فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

ونسئل أيضا : وفيمن قال لزوجته أنت طالق طالق طالق .

الجواب : إن نوى الثلاث فهي ثلاث أو نوى التوكيل فواحده والله أعلم .

وسُئل أيضا : فيمن أوصى ببيت أن يسكنه فلان هل له أن يقعده وهل دراهم القعد له .

الجواب : من أوقف بيته لزيد يسكنه حياته فليس له قعده إن شاء سكنه أولا فهو للوارث مالم يرد سكنه وإن كان أوصى له بسكناه جاز له قعده فافهم الفرق في ذلك والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

وعنه أيضا لايصلي إمامان باناس شتىٰ في مكان واحد صلاة واحده

أو صلوات فان فعلوا فلا يعيدون إنتهى والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

وهذا تفصيل عنه في بيع الخيار وسئوال وجواب قال رحمه الله:

س : بيع الخيار الذى يتعامل به الناس اليوم هل هو جائز عندكم أم فاسد فلا يجوز؟

ج : إن يكن لمدّة فهو جائز بمعنى أن يحتكم بمضيهّا من غير تجديد عقد .

س : هل على ذلك من دليل ؟

ج : نعم قوله ﷺ لمن يخدع في البيوع اذا بايعت فقل لاخلا به ثم أنت بالخيار في كل سلعة إبتعتها ثلاث ليال فإن رضيت فامسك وإن سخطت فاردد فتراه يجيزه بعد تجديد عقده .

س : هل يستحق المشتري قبل مضي المدة ؟

ج : نعم إن مضت المدة ولم يفسخ البيع وإن فسخ قبل مضيّها فهي للبائع اذ هَي تبع للأصل .

س : هل على ذلك دليل ؟

ج : نعم دليله أمره ﷺ في حديث المصرّاه بردّ صاع من التّمر معها وما ذلك إلّا في مقابلة لبنها.

س : المعوّض عنه هنا غير منضبط فكيف يكون دليلا لكم ؟

ج : حدَّده الشارع لعدم إنضباطه رفعا للنزاع كما في قضيّة الحرث والغنم والغرة في الأرش.

س : من أين ينفق على المبيع مدة الخيار في إصلاحه ؟
ج : ينفق عليه من غلته كما في حديث ظهر الرهن ولبنه.

س : إن لم تكن له غلة أو له ولم تكف ؟
ج : ينفق عليه مَن هو في يده فمن رَجع اليه الأصل سلّم ما أنفق عليه من المغرم.

س : بيد من يكون هذا المبيع مدة الخيار ؟
ج : بيد البائع إذا رضى المشتري وإلا فهو أحق بقبضه إلا أن ينزعه البائع بالفسخ.

س : إن تلف المبيع مدة الخيار بحادث من قبل الله فمن مال من منهما ؟
ج : تلف على الكل فلا يرجع أحد منهما على صاحبه إذا لم يجنِ أحد منهما على صاحبه وما على المحسنين من سبيل.

س : اليس الردّ بالعيب لايوجب غرم الغلة فما الفرق في ذلك ؟
ج : ذلك بيع منبت بالفسخ طارئ عليه وهو ضامن للأصل قبل الفسخ فالخراج بالضّمان .

س : البيع محتكم في حديث المصرّاه وقد صرحتم بأن رد الصّاع عِوض عن اللبن ؟

ج : هو غير محتكم كما قدمنا بنص الحديث ولفظة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ (لاتصرّوا الابل والغنم فمن إبتاعها بعد فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردّها وصاعاً من تمر) أي يردّها وإن عمها مصرّاة ، إن لم يرضها فقد جعل له الشارع ذلك فيما يظهر.

س : أليس كل مردود بعيب كذلك ؟

ج : الردّ بالعيب طارئ على العقد عند البائع والمشتري ولاكذلك ماكان ملازماً للعقد وإلا لزم التعارض في الأحاديث فإن حديث الخراج بالضمان أن رجلا إشترى غلاماً في زمن رسول الله ﷺ فقضىٰ رسول الله ﷺ بردّه بالعيب فقال المقضيّ عليه قد أستعمله فقال رسول الله ﷺ الخراج بالضمان.

س : أليس في الأثر إستحقاق المشتري الغلة في مدة الخيار ؟

ج : نعم ورد الأثر بذلك وهذا أثر أيضا والمسئلة محل رأي ونظر وإستدلال وعلى كل أن يعمل بما يظهر له صوابه من الأدلّة الشرعيّة وليس في المسئلة قطع عذر لمن قال بخلاف ما يقوله غيره.

س : إن تلفت المصدراة قبل أن يردّها المشتري وقبل أن تمضي الثلاث فمن مال مَن ؟

ج : من مال مَن هي بيده وهو المشتري.

س : فعلىٰ يردّ صاعاً وقد ضمنها وقد تقرّر الخراج بالضمان فما الفرق بين الصورتين ؟

ج : قد علم ممّا مرّ في هذه الأبحاث أن الخراج بالضمان في البيع المنبت الطارئ عليه النقص بنحو عيب وأما البيع الغير المحتكم العقد الذي جعل فيه النظر الىٰ المشتري فإن ردّه عليه غرم الغلة كما بيّنه الشارع صلوات الله وسلامه عليه فلا تعارض في الأدلة وما التوفيق الا من الله.

س : هل شرط الاقالة كالخيار في جميع أحكامه ؟

ج : هما سواء لابشتراط كل منهما في نفس العقد ولاتحادهما في المعنىٰ والله أعلم. سيف بن حمد الأغبري.

وعنه أيضا رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم.

ورد سئولٰ الينا ممن نحرص على إفادته بكل جهد الولد سالم بن سيف يبحث عن حديث نزل القرءآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف هل هذه الأحرف هي القراءآت السبع المتواترة أم لا ويطلب الجواب الشافي.

قلت في الجواب الله أعلم بتأويل كلام نبيه ﷺ وحسب مايظهر لنا من معنىٰ قول العلماء المحققين أنّ الأحرف في الحديث هي ماتضّمنته القراءآت المتواترة وإن أنكر ذلك بعض العلماء وكثر خلافهم في معناها حتى بلغ نحو أربعين قولا ذكر ذلك العزيزيّ وحتى أنّ بعضهم بالغ في إنكار تأويل الأحرف بالقراءآت فقال أن ذلك غلط عظيم وجهل قبيح وأدّىٰ بعضهم

كثرة الخلاف الى إستشكال الحديث ، فقال لايدرىٰ معناه فهو كالمتشابه من القرءآن والحق يقبل ممّن جاء به والباطل مردود ، قال السيوطيّ في الجامع الصّحيح (يقراء القرءآن على سبعة أحرف فلا تماروا فيه فإن مراءً في القرءآن كفر) أخرجه أحمد في سنده بإسناد صحيح عن أبي جهيم ابن حديفة عن ابن عبّاس قال العزيزيّ في السراج المنير قال العلقمي قال ابو عبيدة ليس وجه الحديث عندنا على إختلاف في التأويل ولكنه على إختلاف في اللفظ وهو أن يقول الرجل على حرف ويقول الآخر ليس هو على كذا لكنه على خلافه وكلاهما منزل مقروء به فاذا جحد كل واحد قراءة صاحبه لم يؤمن أن يكون ذلك مخرجَه الى الكفر لأنه نفىٰ حرفا أنزله الله على نبيّه ﷺ والتفكير في المراء إيذان بأن شيئا منه كفر فضلا عما زاد عليه انتهىٰ.

فهذا الحديث نص من صاحب الرسالة ﷺ بأن القرءآن يقراء على سبعة أحرف وما هذه الأحرف التى يقراء بها القرءآن إلا القراءآت المشهورة المأخوذه عنه ﷺ ، والى هذا ذهب الشارح وصرّح به في قوله وكلاهما منزل مقرؤ به فهو مثل قوله ﷺ (نزل القرءآن على سبعة أحرف) الحديث إلا أن في هذا الحديث زيادة بيان بقوله يقرءُ فهو كالتفسير لنزل ، وفي الجامع الصّغير أيضا ما أخرجه البخاري ومسلم والترمذيّ وأحمد في مسنده عن إبن عباس (اقرأءنى جبريل القرءآن فراجعته فلم أزل أستزيده فيزيدني حتى إنتهىٰ الى سبعة أحرف) ، وقال الحفنيّ في حاشيته عليه والراجح أن المراد بالحرف الوجه المعروف عند القراء بدليل قوله ﷺ حتى إنتهىٰ الى سبعة أحرف فهي السبعة المشهورة وليسَ المراد أن كل حرف وكل ءآية من القرءآن فيه أو فيها سبعة أوجه بل المراد بعض القرءآن يقراء بسبعة أوجه توسعة على

الناس فتراه اقتصر على هذا القول ولم يذكر خلافه من تأويلهم وإنما أشار الى الخلاف بقوله والراجح ، والى هذا ذهب العزيزي أيضا في شرحه الحديث حيث قال أي سبعة أوجه يجوز أن يقراء بكل وجه منها وليس المراد أن كل كلمة وجملة منه تقراء على سبعة أوجه بل المراد غاية ماينتهى اليه عدد القرآءآت فهو تصريح منه بأنّ الأحرف هي القرآءآت المشهورة ومإعترض به على أن القرآءآت المتواترة عشر قرآءآت ، فالجواب عنه ماذكره العزيزي أيضا في شرح هذا الحديث قال ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بلّ المراد التسهيل والتيسير ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد كما يطلق لفظ السبعين في العشرات والسبعمائة في المئتين انتهىٰ.

فبهذا تعلم أنّ أرجح الأقوال وأصحّها تأويل الأحرف بالقرآءآت ، قال يوسف النبهاني في نجوم المهتدين وروى الامام أحمد والبخاري ومسلم وأبوداود والترمذي والنسائي وغيرهم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت هشام بْن حكيم يقراء سورة الفرقان في الصلاة على غير ماأقرؤها وكان ﷺ أقرأنيها فأخذت بثوبه فذهبت الى رسول الله ﷺ فقلت يارسول الله إني سمعته يقراء سورة الفرقان على غير ماأقراءتنيها فقال إقرأ عليّ القر أة التى سمعتها منه فقال ﷺ (هكذا أنزلت) ثم قال ليّ إقرأ فقرأت فقال ﷺ هكذا أنزلت ، أنزل القرءآن على سبعة أحرف فأقرأوا مَا تيسر منه ، وقال في موضع آخر منه ومن قال أن عثمان أبطل الأحرف الستة منه فقد كذب ولو فعل ذلك أوأراده لخرج عن الإسلام بل الأحرف السبعة كلها موجودة عندنا قائمة كما كانت مثبوته في القرءآن المشهورة المأثورة إنتهىٰ.

وعنه قال في الأتقان السبع التى إقتصر عليها الشاطبىّ والثلاث التى في قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف متواترة من الدين بالضرورة وكل حرف إنفرد به واحد من العشرة معلوم في الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لايكابر في شيىء من ذلك إلا جاهل إنتهىٰ.

فتراه يعتبر بالقراءة تارة وبالحرف تارة أخرىٰ وماذلك إلا لأنّه عندهما شيىء واحد وفيه أيضا ، قال ولاشكّ أن القبائل كانت ترد على النبيّ ﷺ وكان يتحم لكل واحد حسب لغته فكان يمدّ قدر الألف والألفين والثلاثة لمن كانت لغته كذلك وكان يفخّم لمن لغته كذلك ويرقق لمن لغته كذلك ويميّل لمن لغته كذلك أنتهىٰ.

قلت وكل هذا ورد في القرآءآت فقد قرىء طه بإمالتهما وتفخيمهما وتفخيم الطاء وحدها وقرىء أئنكم لتكفرون بالذى خلق الأرض في يومين بهمزتين خالصتين الأولىٰ للإستفهام الإنكاريٰ والثانية همزة أنّ ، وقرأ ورش بحذف الأولىٰ ونقل حركتها للحرف قبلها وبعضهم ينطق بالثانية بين الهمزة والياء وبعضهم بالف بين الهمزتين والتسهيل بالثانية بينها وبين جنس حركتها وقال بعضهم إن الأقرب في معنى الأحرف في الحديث الأوجه من المعاني المتفقة بالفاظ كأقبل وتعال ، قلت لقد ورد هذا الوجه أيضا في القرآءآت ، قال القطب في قوله تعالى إني عذت الآية إني إعتصمت وبه نقراء عن نافع إنتهىٰ.

وفي قوله تعالى ﴿فاسعوا الى ذكر الله﴾ قراء عمرو بن عباس وإبن

مسعود وغيرهم فآمضوا الى ذكر الله وفي مصحف إبن مسعود إني أحببت حب الخيل وقراءة إبن مسعود من المتواتر وهي قرأة عاصم فيما قاله ابن حزم فكل وجه قالوا إنه أقرب الى الصلوات من تأويلهم تجده في القرآءآت يعلم ذلك بالتتبع وأما أن يترجم لفظ القرءآن بما يرادفه من غير أن يثبت ذلك عن النبي ﷺ فلا يجوز قطعيا ، قال في المصباح من العرب مَن يبدل الضاد ظاء ــ عظت الحرب بني تميم ــ ومنهم مَن يعكس فيقول في الظهر ضهر وهكذا وجاء في إستعماله في الكلام ولايجوز العمل به في كتاب الله تعالى لأنّ القراءة سنة متّبعة وهذا غير منقول فيها إنتهىٰ.

وهو صريح في تحريم تبديل حرف أو كلمة بغيرها من الحروف والألفاظ الموافقة لها معنىٰ أو مخالفة لها إلا مايثبت عنه ﷺ ، وقد بالغ أبو شامة في تأويله إنكار الأحرف بالقرآءآت قال ظنّ قوم أن القرآءآت السبع الموجودة الآن هي الأحرف السبعة وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة وقال مكيٰ بن أبو طالب وأما مَن ظَنَّ أن قرأة هؤلاء القرآء السبعة وهم نافع وإبن كثير وأبو عمر وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي هي الأحرف السبعة التى في الحديث فقد غلط غلطا عظيما ، قال ويلزم من هذا أنّ ماخرج عن قرآءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة ووفق خط المصحف العثمانى لايكون قرآنا وهذا غلط عظيم إذ لاشك أن هذه القرآءآت السبع مقطوع بها أنها من عند الله تعالىٰ إنتهىٰ.

فقوله يلزم من هذا أن ماخرج ..الخ هو الذي حمله وغيره على تغليظ القول على مَن أوّل الأحرف بالقرآءآت من حيث أن الأحرف سبعة وأن

القرآآت عشر ، فيكون ماوجد من الثلاث بالمصحف العثماني غير قرءآن وجوابه مامّر عن العزيزيّ في السراج المنير قال في تفسير سبعة الأحرف أي سبعة أوجه يجوز أن يقراء بكل وجه منها الى أن قال ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد كما يطلق لفظ سبعة في العشرات والسبعمائة في المئتين فبهذا يرتفع الجدال لأيندفع الإ شكال الذي ذهب اليه بعضهم من أن الحديث من المشكل الذي لايدرىٰ معناه ، فقد خاطب به ﷺ أصحابه فأخذوه عنه بعد أن فهموه وكتبوه ، بعد أن علموه وتلقّاه منهم من أدركهم حتى إنتهىٰ بالتواتر الى أئمّة القرآء ، وأوّل مَن إقتصر على جمع قراءة السبعة المشهورين أثناء المائة الرابعة أحمد بن موسىٰ بن ، إبن العباس بن مجاهد قاله الأشموني قال وإختلاف القرآءة إختلاف نوع وتغاير لاإختلاف تضاد وتناقض فإنّ هذا محال أن يكون من كلام الله تعالىٰ وهو إما في اللفظ فقط والمعنىٰ واحد أو فيهما مع جواز إجتماعهما في شيىء واحد أو إختلافهما مع إمتناع جواز إجتماعهمَا في شيىء واحد لكن يتفقان من وجه آخر لايقتضى التضاد فالأول كاختلاف في الصراط والثاني مَالك ومَلِك والثالث نحو وظنوا أنهم قد كذبّوا مشدّدا ومخفّفا ، فمعنى المشدّد أن الرسل يتقنوا أن قومهم قد كذبوهم ومعنىٰ المخفف أن الرسل توهموا أن قومهم قد كذبوهم فيما أخبروهم به فالظن في الأولي يقين وفي الثانية شكّ والضمائر الثلاثة للرسل وكل قراءة حق وصدق نَزَلَت من عند الله نقطع بذلك ونؤمن به إنتهىٰ.

قال إبن حزم وأما قول من قال بإبطال الأحرف الستة فقد كذب بل الأحرف السبعة كلها موجودة قائمة كما كانت مثبوته في القرآآت المشهورة

إنتهىٰ.

فتراه أثبت الأحرف في القرآءآت المشهورة المأثورة قال النبهاني في نجومه من جملة الحكم في تعدد القرآءآت التسهيل على الأمة في تلاوة القرآءن الكريم فإن إختلاف القرآءآت غالبا في متعلق لفظ القرآءن فهو مراجع لتسهيل التلاوة بمعنى أنه كيفما قراء القارىء على أىّ قراءة منها يكون مأجورا قارئا ولايكون خارجا عنه فهو مختّص بهذا من دون سائر الكتب السماويّة ويدل على هذا الأحاديث الواردة في نزوله على حرف ثم إستزاده النبي ﷺ تسهيلا على أمّته وشفقة عَليهَا إنتهىٰ.

فتراه إستدل بزيادة الأحرف على تعدد القراءات ، روى أبو داود والنسائي عن أبيّ بن كهب قال : قال ﷺ (أتاني جبريل فقال إن الله يأمرك أن تُقرىء أُمتك القرآن على حرف فقلت أسأل الله معافاته ومغفرته فإن أمتي لا تطيق ذلك ، ثم جاءني الثانية فقال إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على حرفين ، فقلت أسأل الله معافاته ومغفرته إن أمّتي لا تطيق ذلك ، ثم جاءني الثالثة فقال إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقلت أسأل الله معافاته ومغفرته إن أمتي لا تطيق ذلك ، ثم جاءني الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن سبعة أحرف فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا) إنتهى .

فإن تعجب فعجب قول مَن قال إن حديث نزل القرآن على سبعة أحرف من المشكل المتشابه مع هذه الأدلة ، وأعجب منه قول مَن أغلظ الإنكار على القائِل بأن الأحرف هي المضمنة القراءات المتواترة ، روى أحمد

وغيره عن عبادة بن الصامت حديثا (أتاني جبرائيل وميكائيل فقعد جبرائيل عن يميني وميكائيل عن يساري فقال جبرائيل يامحمد إقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل إستزده ، فقلت زدني فقال إقرأه على حرفين ، فقال ميكائيل إستزده ، فقلت زدني ، فقال إقرأه على ثلاثة أحرف ، فقال إستزده فقلت زدني فبلغ سبعة أحرف كلها شاف كاف) .

فهذه الأحاديث والآثار مصرحة بأن القرآن نزل على سبعة أحرف وأن الله أمر نبيّه ﷺ أن يقرأ بها وأن يقرئها أمته وقد بلّغ ﷺ وتلقاها أصحابه من لسانه وأثبتوها عنه كتابة وحفظا وأخذها منهم من أدركهم ممّن جاء بعدهم ولم يزل يقلها تواترا فجميعها قرآن مقطوع بصحتَه بأنه من عند الله وكلٌّ من أئمة القراء أخذ بحرف وقد يجتمع كلهم أو بعضهم على حرف في بعض الكلمات وبعض الأحرف الهجائية ولا تناقض ولا تضادّ في شيء من ذلك وهذا التعددّ معدود من جملة معجزات القرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، قد تحكم أبو شامة في دعوى الاجماع الذي ذكره والعلم عند الله سبحانه ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العَظيم ، سبحان ربك رب العزّة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على مُحمَد وعلى آله وصحبه وسلم ، من محرره سيف بن حمد بن شيخان الأغبري ★.

★ وقد إطلع علامة العصر إمام المسلمين مُحمد بن عبد الله عَلى هذا الجواب فأعجب به ورضيه به وقال هذا هو ما عندي وأذهب إليه رضوان الله عليه رده نقلا بالحرف الواحد .

وسئل أيضا رحمه الله : فيمن له زوجة حدث بها من العلل والأمراض ما دعىٰ إلى الإستبدال بها فلما بلغها أمر الخطبة طاشت غيظا وطلبت الطلاق وحطّت الآجل فقبله إذ وافق ذلك قصده من غير أن يظهر لها كراهة وتقصير في شيء من حقوقها أو إساءة بشراسة خلق ونحوه هل يجوز له ما أخذ منها ؟

الجواب : أرىٰ أنه لا يحل له ذلك لقوله تعالى ﴿ وإن أردتم إستبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا وكيف تأخذونه وقد أفضىٰ بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبيّنة ﴾ وقوله تعالى ﴿ وإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾ فتحصل من ذلك أن صداقها الآجل لا يحلّ دون طيب نفس ومن المعلوم أن هذه المرأة لم تطب نفسها بما حطّت عن زوجها زلكن لمّا حملها الغيظ والحنق المغروس في طبيعة البشر وما أسرع ما تندم بعد أن يراجعها الفكر ، لهذا قال العلماء في عطية الغضب لا تثبت إن رجع صاحبها وليس هذا من النشوز فيباح به أخذ الصداق فإنها لا تنفر نفسها من وجود الضرّة إلا لإرادتها زوجها وشدة رغبتها فيه وميلها إليه لئلا يشاركها في خيره غيرها أيقال في مثلها أنّها ناشزة ، نعم لو امتنع من الطلاق ومن قبول ما بذلت في حال غيظها وأسدى لها معروفه وتلطف لها بحسن العشرة فلم تقبل ذلك وأبت إلا النفور منه والإعراض عنه وأساءت عشرتها معه فإنه يأخذ منها الفداء إن شاء حلالا طيبا لأنها أتت بفاحشة مبيّنة وهي النشوز ، والإعراض كما عليه أكثر العلماء ، ال الربيع لا يحل مال المختلعة حتى يعلم

الزوج أنها له كارهة ولجماعه مبغضة فهنالك يحل له مالَها ، ويؤيد ما قلناه قول الوضاح بن عقبة سألت عبد المقتدر عن رجل أرادت أمرأته أن تختلع إليه من مالها فقال لها أنا أستغفر الله وأتوب إليه وعلىّ الاحسان فيما أستأنف ولا تخلعي وقبل لها بالخير فلم تقبل بل كرهت إلا أن إختلعت وقبل خلعها ثم رجعت تطلب مهرها ويردها ، قال ليس لها ذلك فإذا ضمَتْ هذا إلى قول الربيع علمت أن الخلع لا يحلّ إلا عن نشوز من المرأة وإقامة على المخالفة حيث لم يفد نصح ولا عظة أو موافقة عن طيب نفس من الزوجين من غير إكراه ولا بهت ولا إغاظة ولا عضل ولا إدخال غضب يحمل على بذل الفداء كما هو ظاهر الكتاب والسنّة وآثار السلف ، وفي النيل ولا يجوز إلا بنشوز وجوّز بدونه أي بدون نشوز إن رضيا معاً ويحلّ ما تعطيه .

ومن ذلك أن يريد سفراً نائياً فأرادا معاً أن لا يعضلها أو أراد غيرها من النساء فعرض عليها الفداء فقبلت أو غير ذلك ممّا توافقا فيه علىٰ الفداء برضاهما بلا نشوز فتوافقا حيث لا معصية انتهى .

فهذا كله ليس من قبيل مسئلتنا لوقوعه عن رضى وطيبة نفس لا إغاظة فيه ولا غضب ، قال القطب وأخذ الصداق حرام أراد التزوج بأخرىٰ أو لم يَرد ولكن ذكره في معرض إرادة تزوج الأخرىٰ لأنَّ إرادة التزوج بالأخرىٰ يدعوه إلى استرداد المال ليصرفه في الأخرى وكان الرجل إذا أراد جديدة بَهَتَ التي تحته حتى يلجأها إلى إفتدائِها بما أعطاها فيتزوج به الجديدة فنهوا عن ذلك انتهى .

فكما أنه لايحل له أخذ الصداق منها وقد بهتها فكذلك لا يحل له أخذه بساير الإحتيالات التي يستخرج به الصداق من غير طيبة نفس لأن شرط الجواز الرضا الخالص الواقع عن غير تدليس ولا إدخال غيظ وغضب وليس شيء أشد غيظا على المرأة من التزوج عليها طبع جبلت عليه نفوسهنَّ حتىٰ أن بعضهنَّ يناها بذلك شبه الجنون فلا تدري ما تفعل وما تذر أمر مُشاهد فكيف يحل مع ذلك أخذ ما بذلت في تلك الحالة من غير إقامة على نشوز ولا إستمرار على مخالفة هذا مالا إراده ولا أفتى به ولا أخطىء من عمل به لأنه موضع نظر وترجيح وما التوفيق إلا بالله .

بل إن قيل إن التزوج لأجل إغاظة التى عنده فقط لايحل ، فلا أقول إنه بعيد عن الصواب لأنه تزوج لغير ماشرع له النكاح من الخصال المطلوبة من نحو إحصان وكسر شهوة وطَلب الوَلَد وإعانة على حوائج الدنيا والدين بل المراد به إغاظة زوجته ليستخرج متها ماله ، قال ﷺ (الأعمال بالنيات ولكل إمرء مانوىٰ) وقال (الله أعلم بمن يُكَلِمُ في سبيله وما ذلك إلا شرط الإخلاص الله) وقال (من كانت هجرته لله ورسوله فهجرته لله ورسوله ومن كانت هجرته لإمرأة يتزوجها أو دنيا يصيبها فهجرته لما هاجر اليه) الى غير ذلك من الأعمال المطلوبة التى تكون بالنيّة طاعة أو معصية فعلم بهذا بهذا إنه ليس كلّما أباح الله يكون طاعة على كل حال فإنه وإن كان طاعة في الأصل فإنما تصرفه نيّة السَّراءالى المعصية كما حرّرناه والله تعالى أعلم فينظر فيه ولا يؤخذ الأبعد له والله نسأل العفو والعافية في الدنيا والآخره ولّا حول ولّا قوّة إلا بالله العليِّ العظيم وصلى الله عللأ سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم إنتهىٰ ، سيف بن حمد الأغبري.

وعنه رحمه الله : بسم الله الرحمن الرحيم وصلىٰ الله على رسوله محمد وآله وسلّم ﴿فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أُلوا الألباب﴾ من العبد المشفق من ذنبه المفتقر الى عفو ربّه سيف بن حمد الأغبري الى سيدّنا العلّامة الهمام شيخنا الأمير عيسى بن صالح أصلح الله شأنه وأعزّ سلطانه ، سلام عليكم وإني أحمد الله اليكم وبعد :ـــ

وصلني كتابك الكريم وفهمت مافيه وما أردته من القول مني في مسئلة المطلق زوجته طلاق السنّة في طهر بعد مسٍّ ثمَّ تبيَّن أنها حامل وفتوى إمام المسلمين مُحَمد بن عبدالله بأنها تطلق إذا طهرت بعد الوضع من نفاسها ومراجعه بعض العلماء له من إخوانه وإنكاره عليه وأمرك ليَّ بمراجعة الأثر كل ذلك علمته وكذا ما ذكرته عن القطب في الوفا في طلاق إبن عمر لزوجته وهي حائض وأمره ﷺ بمراجعتها ورواية ثم ليطلقها طاهراً أو حاملًا وقول القطب بأنّ الحديث أفاد أن طلاق الحامل من السنَّة وإستدلال القطب بالحديث على ردّ ما شهر في كتب الفقه من أنه يقول الرجل لزوجته الحائض إذا طهرت فأنتِّ طالق بأنَّه لايكون مطلقا للسنة لأنَّ المطلق لها هو الذي يكون مخيَّرا حين يباح الطلاق بين إيقاعه وتركه كل ذلك صار عندي معلومًا .

وأقول وبالله التوفيق وبه أستعين على الاصابة ومجانبة الخطأ ، أما كون طلاق الحامل من السنّه أولا فيأتى الكلام عليه إن شاء الله وأما وجه إستدلاله رحمه الله على رد مافي كتب الفقه فالذى يظهر لي أن الحديث أفهم حصول

المشيئة حال إيقاعه الطلاق لقوله (ثم ليطلقها إن شاء ولامشيئة لمن طلق للسنّة في الحيض حال وقوع الطلاق فقد خالف مافي الحديث ، فليس طلاقه للسنّة وذلك لعدم وجود الطهر حين طلق وأرتفاع الإختيار حين وقوع الطلاق فهو مناف للحديث ولامسنونية فيه تأمل ، وقد يقال أىّ قوة لهذا التأويل فيرد به مَافي كتب الفقه فإن المشيئة فيه ليست مقصودة بالحكم دفعاً للوهم لوجوب المفهوم من الأمر في الحديث وإنما المقصود وقوع الطلاق في كونها طاهرة قبل المسّ ، نهيا عن تطليق الحائض أو في طهر مسّها فيه وذلك يحصل لمن طلق في الحيض طلاق السّنة فإنها تطلق بعد حصول الطهر وقبل المَّس وهو المأمور به المشروع في سنيّته ، ولم أقل هذا تعصّبا لغيره ولا خلافاً لقوله لكنّه أمر ذهب اليه فهمي فعرضته عليك لتنظر فيه مع إعترافي لنفسي بخمود الفطنة وجمود القريحة وقلة الدراية وقصور الذهن وسوءالفهم وضعف النظر عن درك معاني الأثر ، ولقد قال القطب في شرح النيل مايخالفه ونصّه ــ وإن قال أنتِ طالق طلاق السنّة طلقت واحدة إذا طهرت من أوّل حيضة أنتهىٰ ــ والآثار في بذلك متظاهرة ، قال في الجوهر ــ من قال أنت طالق للسنّة تطلق بعد طهرها من حيضة ــ وعن أبي سعيد ــ إن قال أنتِ طالق للسنّة فقيل تطلق من حينها وقيل حتى تطهر من حيضها حتى يقول أنتِ طالق طلاق السنّة وإن كانت لاتحيض من كبر أو صغر وقد دخل بها فقال أنتِ طالق للسنّة فإذا هلّ الهلال طلقت وقول حتى يخلو شهر ثم تطلق ــ وعن إبن عبيدان في الذي طلق زوجته طلاقا للسنة ثم ردَّها قبل أن تحيض ، إن كانت ممن يحيض فإذا حاضت وطهرت من الحيض فإنها تطلق ولاينفعه الردّ قبل أن يقع الطلاق ، ومن كتاب المصنَّف إن قال لزوجته التى تحيض أنتِ طالق للسنّة ولم يسمّ

ثلاثاً فهي طالق واحدة إذا طهرت من أوّل حيضة ويملك الرجعة في هذا ما كانت في العدّة ، وفي موضع أنها إذا إغتسلت من حيضها طلقت إنتهىٰ.

فما نعلم أنَّ هذا القطب سبقه أحد من الأصحاب الى ذلك القول الذي إستخرجه من حديث إبن عمر وهو من المجتهدين والوارد عن السلف سنيّة ذلك وكأنّهم فهموا ذلك من الآية والأحاديث بأن من أوقع الطلاق في طهر لم يمسّها فيه فقد طلق للسنّة قال تعالى ﴿ياأيها النبيّ إذا طلقتم النساء﴾ قال أبو سعيد طلاق السنّة أن يطلق الرجل زوجته واحدة في طهر لم تمس فيه ثم يدعها حتى تنقضى عدتها ، وطلاق العدّه هو أن يطلقها إذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها ثم يدعَها حتى تحيض وتطهر وتغسل ولا يطأها ، ثم يطلقها الثانية ثم يدعها حتى تحيض وتطهر وتغسل ولا يطأها ، ثم يطلقها الثالثة فهذا هو طلاق العدة التى قال الله تعالى ﴿وأحصوا العدة﴾ ، ويدل لقول أبي سعيد هذا ماذكره في الهيميان في حديث إبن عمر قال وفي رواية (ما هكذا أمر الله إنما السنّة أن تستقبل الطهر إستقبالا وتطلقها لكل طهر تطليقه) لكن عبر عنه أبو سعيد بطلاق العدة فبين التسميتين خصوص وعموم ، فإن طلاق العدة بعض طلاق السنّة وطلاق السنّة شامل لهمَا فهذا كلام أبي سعيد في معنى الآية وعلمه بها ، وقد مرَّ عنه فيمن طلق طلاق السنّة أنها تطلق بعد طُهرها من أوّل حيضة والله أعلم.

وأما فتوىٰ إمام المسلمين مُحَمد بن عبدالله أنه غير خارج فيها عن دائرة الصواب لما تقدّم من أن المطلق زوجته طلاق السنّة تُطلق إذا طهرت من أوّل حيضة ، قاله غير واحد من العلماء وعليه تخْرُجْ أكثر فتاويهم وكأن القابلين بهذا لايرون طلاق الحامل من السنّة بدليل إطلاقهم الأباحة له في

وطيها في ذلك الطهر الذي طلقها فيه مالم تحض فيمنع الوطي للحيض فإذا طهرت طُلِقَت ، فتراهم ما إسترابوا ذلك الوطي خوف وجود الحمل من الوطي السابق قبل الطلاق فيكون طَلَّقَهَا حاملا فيصادف حراما كما كرهه في النيل في تكرار وطيء من طلق زوجته على حملها منه فيما دون ثلاث حيض وقال إنه مكروه مخافة أن يكون بها حمل فتحرم.

وحرّم ذلك القطب في شرحه عليه محتجا بقوله تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ وقوله ﷺ « وأمرٌ لم يتبيّن لكم فكفُوا عنه » وفي الأثر وإن قال لها إن حملت فأنت طالق ثلاثاً فإنه يطاها مرّة ثم يدعها حتى تحيض ثلاث حيضات ثم يطاها مرّة وهو على هذا ما دامت عنده فإن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ قال هذا القول لم يقع به طلاق لأن الحمل قد كان قبل الحلف وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر وقع الطلاق لأنّ الولد إنما حملت به بعد اليمين ثم انقضت به العدة .

وفي التمهيد فإن قال أنت طالق قبل موتي لعشرة أيام قال يختلف في طلاقها فقيل يقع مِن حينه كما يقع الحنث من ساعته في أيمان الغيب كلها وقيل بل يحرم عليه وطؤها لاحتمال موته في كل ساعة ويكون حكمها حكم المولىٰ عنها فإن مضت أربعة أشهر باتت منه بالأيلا وكله فيما عندي غير خارج عن باب الصواب .

وفي فواكه العلوم من كتاب بيان الشرع وعن رجل قال لزوجته أنت طالق قبل موتي بيوم قيل أنها تطلق من حينها وقيل تبيّن بالايلاء وقيل تطلق قبل موته بيوم ولايطأها مخافة أن يموت من غد فيكون قد وطيء مطلقته انتهىٰ

فنقول ليس لمن طلق زوجته طلاق السنة في طهر جامعها فيه وطؤها مخافة وجود الحمل عند من يجعل طلاق الحامل سنيّا وإنما يخرج الجواز على قول من لايراه سنيّا كما هو قول في المذهب . قال في فواكه العلوم وإما إذا طلق غير المدخول بها في حال الحيض والصغيرة التي لم تحض بعد أن جامعها والحامل بعد ما جامعها فهذا لايكون بدعة ولا سنة في طلاق هؤلاء . وفي الهيميان وقيل لا يكون طلاقهّن بدعيّا ولا سَنّيًا انتهىٰ . يُعنى بذلك التي لم تحض لصغر والايسة والحامل . وفي الأثر اختلف الناس في طلاق الحامل فقول تطلق عند الأهلة وقول يكره أن تطلق وهى حامل روى ذلك عن الحسن . وقال الأوزاعي تطلق إذا استبان حملها لكراهية أن تطول عليها العدة وأكثر القول يطلقها متى شاء انتهىٰ . ففي هذا الأثر يصرّح بأن طلاق الحامل مكروه ولا سنيّة فيه .

فائدة ويناسب قول الأوزاعي هنا مافي شرح النيل وحكمة الامساك بعد الرجعة حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليكون تطليقها وهى تعلم عدّتها بحمل أو حيض وهو يعلم بحمل وغير جاهل بما يصنع وقد يرغب فيمسك للحمل ولئلّا يكون راجع ليطلق انتهىٰ . وما أفتى به إمام المسلمين محمد بن عبدالله هنا صرَح به الأثر فلا وجه لمطالبته فيه بالرجوع عنه ونسبته إلى الباطل فالمقام مقام نظر ورأي وترجيح . فقد جاء في الأثر عن العالم الكبير الامام أبي سعيد رضوان الله عليه في هذا مانصه قال في مكنون الخزاين وعنه يعني أبا سعيد في المطلق طلاق السنة أنه يجوز له الوطئى إلى أن تطهر وتنفس ثم تطهر فإذا طهرت من الحيض أو النفاس وقع الطلاق ولو ضلت مقدار سنة فله وطؤها إلى أن تحيض فهذا الأثر صريح في ثبوت الزوجية لها

وجواز وطئها حتى تضع وتطهر من نفاسها إلا أنه يمتنع من الوطىء في النفاس لعلة النفاس معها ويستأنس له مافي الهيميان وأحسن الطلاق وأدخله في السّنة وأبعده من الندم أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وهذا القول وإن كان في الأثر ما يخالفه مما هو أقوىٰ منه دليلا وأقوَم سبيلا عند النظر في الأدلة من الكتاب والسنة فلا يستقيم القول بنسبته إلى الباطل ومطالبته الرجوع عنه عند من يراه أقرب إلى العدل وإلّا فإن قوله تعالى : ﴿ وأولات الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهنّ ﴾ أعظم دليلا على أن طلاق الحامل للسّنة لأن الآية أفادت أن الحامل تطلق وأنّ عدتها وضعها وقد صرحت السنة بذلك في قوله ﷺ لعمر مُرهُ فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا . قال القطب في هيميانه والحديث في المشكاة ونصّه عن عبدالله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر عمر لرسول الله ﷺ فتغيظ فيه رسول الله ﷺ ثم قال ليراجعها ثم يمسكها حتىٰ تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن يمسّها فتلك العدّة التي أمر الله بها أن تطلق لها النساء . وفي رواية فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا متفق عليه . وفي التمهيد وفي طلاق السّنة ما معناه بين لنا ذلك الجواب أما طلاق السنة فإنه يتركها حتىٰ تحيض وتغسل من الحيض ويعتزلها بعد الغسل من المجامعة ويطلقها بحضرة شاهدي عدل فإذا حصل ذلك فهو طلاق السّنة وإن كان بخلاف ذلك فهو بدعة هذا إن كانت من ذوات المحيض . وأما الحامل تطلق في كل وقت ومن لا تحيض ففي أوّل شهر والله أعلم .

ومن التمهيد أيضاً بين لنا ماالفرق بين من قال لامرأته أنت طالق طلاق السّنة وهي غير حامل ؟ ما تطلق حتىٰ تحيض حيضة وإذا كانت

حاملا تطلق من حينها تفضل صرح لنا الفرق بين هاتين المسئلتين وأوضح لي من أيّ وجه افترق حكمها أرأيت إن لم يطلق حتىٰ تضع أو تحيض هل له أن يطأها في الأيام التي تمضى منذ قال إلى وقوع ذلك أم لا ؟ .

الجـواب : افترق حكمها من حيث أن طلاق السّنة في الحامل لا تحديد له بوقت بل طلاقها جائز بالسّنة في وقت حملها . وأما غيرها من ذوات الحيض فلا يجوز طلاقها في السّنة إلا بعد أن تطهر من الحيض وقبل أن يباشرها الزوج والله أعلم انتهىٰ .

فقد صرح هذا المحقق بسنيّته طلاق الحامل وأنها تطلق في الوقت إن طلّقت طلاق السّنة وفي الأثر وإن كانت حاملا فقال أنت طالق للسّنة فهي طالق ساعة تكلم بذلك بلا اختلاف في ذلك بين أحد قلت بل الاختلاف موجود كما مرّ قريبا عن أبي سعيد رحمه الله في مسئلة من قال أنت طالق للسّنة وطالق طلاق السّنة وغيرها من أجوبته التي ذكرناها آنفا فلتراجع ويتكلف لأصحاب القول الأول بأن قوله ﷺ مُرهُ فليراجعها ثم ليطلقها ظاهرا أو حاملا معناه أن الله أباح له طلاقها بعد طهرها من الحيضة الثانية مطلقا كان بها حمل أو لم يكن بل مع قطع النظر عنه وإنما المراعي حصول الطهر قبل المسيس كما في الحديث السابق فهي في حكم المسكوت عنها فقد تكون حاملا وقد طلقها في طهر لم يمسها فيه لأن الحيضة قد لاتكفي لاستكشاف الرحم كما هو شأن كثير من النساء وقد شرع الله بعض العدة ثلاث حيضات ليعلم بها خلوّ الرحم وقد مرّ مافي الأثر أن من قال لزوجته إن حملت مني فأنت طالق بأنه يطأها بين كل ثلاث حيضات مرّة اعتمادا

على أن الرحم لا يتحقق خلوّه إلا بالثلاث وأمّا آية ﴿ وأولات الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهنّ ﴾ فيخرج معناها على نحو ماذكرنا مِن أنّها قد تطلق المرأة في طهر لم تمسّ فيه وهي حامل في الطهر الأول فيأتيها الدم تظنّه حيضا فيطلقها الزوج وقد حملت منه فعدتها أن تضع حملها وعلى هذا فطلاق الحامل لا يكون سنّيا ولا بدعيا لأن السنّي ماجاء في السّنة جوازه والبدعيّ ماورد النهي فيه فلينظر فيه ولا يؤخذ إلّا بعدله وعلى كل حال فعلى العالم أن يأخذ بما رجح دليله واتضح سبيله من غير تخطئة لمن خالفه في قول يجوز فيه الاختلاف عند العلماء من مسائل الرأي كهٰذه المسئلة والله أعلم . « اللهم ثبت قلوبنا على الحق وأنطق ألسنتنا بالصدق واستعمل جوارحنا في طاعتك وجنّبنا مناهج معصيتك واختم لنا بصالح الأعمال واغفر لنا مااقترفناه من كل ما خالفنا فيه الحقّ قولا وفعلا وتركاً ونيّة واعتقادا إنك أنت الغفور الرحيم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا . في ٨ رجب سنة ١٣٤٩هـ .

وسئل رحمه الله عن رجل ادعىٰ أنه قال له آخر أن خالك بادلني بأثر ماء من البادة الفلانية بأثر من بادة أخرىٰ وصدّقه فأعطاه الأثر ثم أنه طلب الأثر فلم يجد له شيئا فيها فطلب منه أن يعطيه أثره أو يرد الأثر التي أخذها منه فأجاب أنه لا حق له فقال الحاكم لا يكفي جوابك أجبه عما ادعاه فأقر بقبض الأثر منه وادعىٰ أنه قبض عوضها من تلك البادة فأنكره المدعي فألزمه الحاكم البيّنة أو يمين خصمه هل ترىٰ للحاكم ذلك وهو أن يقول له لا يكفي منك أنه لا حق له حتىٰ تجيبه على دعواه أوضح الحق .

الجـــواب : والله أعلم يكلف الحاكم المدعىٰ عليه أن يجيب خصمه في الدعاوي المسموعة بإقرار أو نفي مطابق لدعوىٰ خصمه فلا يكفي أن يقول لا حق لك عندي كما نصّ عليه شارح النيل رحمه الله عن ابن القاسم عن مالك ولم يسبق له كلام يخالفه أو تأخر بعد أن تتبعنا كلامه من مضانّه وتلوح عليه سمة الحق وفي شمس الهداية للشغشاوني مانصّه وإن قال مالكَ عليَّ من هذا شيء تنفعه البراءة إلَّا أن القاضي لا يقبل منه هذا الجواب بل يكلفه بإثبات ما إدّعاه خصمه أو نفيه بالجواب المطابق للدعوىٰ ولو لم يطلبه الخصم لأنّ في ذلك حسمًا لمادة الخصام وليس هٰذا من تلقين الخصوم انتهىٰ . وليس هو أيضا من الزيادة في الدعوىٰ لأنما طلبه الجواب المطابق للدعوىٰ وهو اللازم في الحكم وإن كان داخلا في ضمن قوله لاحق لك عليّ لعدم تصريحه برد دعوىٰ خصمه والله أعلم فلينظر فيه ولا يؤخذ إلا بعدله . سيف بن حمد بن شيخان .

وسئل أيضـــا : عمّن جاور مكّة للحج وكان قيامه بوادي فاطمة فكان يتردد إلى مكّة في شهر الحج معتمرا قدر خمسة أيام أو أقل أيلزم دم واحد أو لكل عمرة دم بيّن لنا ذلك ؟ .

الجـــواب : إن جاز فعله ذلك فلا دم عليه لعمرته الأخرىٰ التي يتمتع بها إلى الحج لكن لا عمرة في أشهر الحج في عام واحد إلَّا عمرة واحدة فلا نرىٰ جواز ذلك على ما نفهمه من الأثر والله أعلم . سيف بن حمد .

وسئل رحمه الله عمّن طلق زوجته ثم قال وهي في العدة هي عليّ حرام وإن كانت تجوز لي أمي تجوز لي زوجتي تلك هل تحل له إن أرادها بعد ذلك ؟ .

الجـــواب : أرىٰ أن هٰذه الألفاظ من طلاق الكناية وهي إلى النيّة إن نواها طلاقا فهي طلاق وإن لم ينوها فلا شيء إلّا أنّ قوله إن كانت تجوز لي أميّ تجوز لي هي يصح أن يكون ظهارا إن نوي به الظهار والقول قوله فيما يدعي والله أعلم .

أرأيت إن كان الطلاق واقع على برءآن من الصداق الآجل فيكون الحكم كما ذكرت أم غير ذلك ؟ .

الجـواب : أمّا إن أبرأته من صداقها على أن يطلقها فطلقها على ذلك فذلك هو الفداء وهي في حكم البائن لا يلحقها طلاقه ولاظهاره لكن إن قصد بقوله هي حرام عليّ إلى آخر اليمين فعليه إن أرادها أن يكفّر يمينا مرسلة والله أعلم .

وسئل أيضا عمّن قالت له زوجته اعطني كلمتي قال لها مائة فلما سُئل عن قوله قال أردت به تطليقة واحدة هل يُصدق فتطلق منه تطليقة واحدة أو تطلق ثلاثا أو لا تطلق فإن مابه ليست من صريح الطّلاق ولا من الكناية ؟ .

الجـواب : أرىٰ أن هٰذا راجع إلى العرف فإن كان تقرر عندهم أن معنىٰ كلمتي طلاقي فقال لها مائة وأراد به الطلاق طلقت منه ثلاثا ولا يقبل قوله أنه أراد واحدة إلا على قول مَن لايعتبر العدد في الطلاق وهو قول مشهور والعمل عندنا بخلافه وإنما ألزمناه الطلاق لأن اللفظ قد وفىٰ بالمراد مع الحذف المطلوب والاختصار البليغ الذي ورد في كلام العرب وجاء في الكتاب والسُّنَّة منه لا يحصىٰ فإنها لمَّا قالت آعطني كلمتي أي طلاقي . فقال لها مائة أي أعطيتك مائة طلاق فحذف أعطيتك اكتفاء بقولها أعطني وحذف طلاق اكتفاء بقولها كلمتي بمعنىٰ طلاقي فجاء الكلام وافيا بالمقصود مع البلاغة وحسن العبارة في غاية الاختصار فان من قال كيف حال زيد قال له بخير كان الكلام بليغا وافيا بالمقصود ولو كان الجواب حال زيد بخير لم يكن من البلاغة في شيء وقد بيّن هذا الرجل عن قصده بعبارته مع موافقتها للعربيّة الفصحىٰ فلزمه الطلاق والله أعلم . سيف بن حمد .

وسئل أيضا عن العامل إن عزله الامام من عمله فتشفّع بإناس يشفعون له عند الامام أن يردّه إلى عمله قاضيًا كان أو واليًا هل تجوز الشفاعة في مثل هٰذا ومن ردّه الامام بشفاعته وجاهه ما وجه الخلاص من ذلك إن كان ذلك محجورا ؟

الجـواب : إن كان هذا العامل ممّن يجوز في حكمه ويتحرىٰ على الرعية بظلمه وغشمه فعلىٰ هذا الداخل في توليته التبري ممّا أشار به على الامام والتوبة ممّا دخل فيه من اغوائه على توليَة مَن لاتجوز توليته وإن كان العامل عادلًا في الرعيّة لايأتي الأحكام على غير وجهها فطلبه الرجوع

لايسقط ولايته ولا يكون الشافع فيه عند الامام عاصيا حتىٰ يلزمه التوبة فإن طلب الولاية قد يكون لمعنىٰ صحيح فليس هو محجور على الاطلاق والله أعلم . سيف بن حمد .

وسئل أيضا عن الوالي والجنابي إذا ألزم رجلا زكاة عشرة قروش في مال لا يبلغ النصاب فأصلح بينهما رجل على أن يسلم له خمسة قروش فسلمها له هل على هذا الرجل ضمان أم تلزمه التوبة فقط ؟

الجواب : قالوا في الجبّار إن ألزم أحدا تسليم عشرة قروش مثلًا فقال الشفيع أسقط عنه خمسة فلا ضمان عليه وإن قال للمجبور سلم خمسة فعليه الضمان وأرى مسئلتك هذه مثلها لأن كل منهما جبر على تسليم بغير حق والله أعلم .

وسئل أيضا عمّن تبرأ من وليّه وسبّه وشتمه لضغن بينهما غير موجب للبراءة ما حكمه وما وجه التوبة من ذلك ؟

الجواب : لا تجوز البراءة بغير موجب البراءة من الوليّ والمتبري منه هالك بالاجماع : ﴿ المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ° لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادّ الله ورسوله ° الله وليّ الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور ° والله يتولّى الصالحين ° فانّ الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين ﴾ وفي الحديث إن أوليائي المتقون والآيات والأحاديث في وجوب ولاية المؤمن كثيرة والترك لها هالك ومنكرها مشرك مصادم

للنصوص إلا إن تاب من ذنبه ورجع إلى ولاية وليّه وأعلن بذلك كما أعلن بالبراءة فالله هو التواب الرحيم والله أعلم .

وسئل أيضا عن امرأة ماتت وتركت زوجاً وابنة أخت وابن بنت ما القسم بينهم ؟

الجواب : للزوج النصف ولابن البنت النصف ولا شيء لبنت الأخت على الصحيح لأنه من نسل الميت وهي من نسل أبيه فكان قرابة والرحم يرث مع ذي السهم السببيّ كهذه المسئلة وأمّا مع ذي السهم النسبي فلا والله أعلم .

وسئل أيضا عمّن بيده أمانة لهالك فأصاب بعض الورثة من أموال الهالك شيئا استند به دون سائر الورثة فطلب الذين لم يأخذوا شيئا من أمين هالكهم أن يعطيهم من الأمانة بقدر منابهم ممّا أخذ شريكهم ثم يقسم الباقي هل بسعة ذلك وما الذي يجب عليه في توزيع تلك الأمانة ؟

الجواب : قال في التمهيد اذا قسم الأمين أمانته بين أربابها من الورثة وهي ممّا يدرك قسمه بعدد أو كيل أو وزن فواسع ذلك وليس عليه غير ذلك ولو لم يصر لبعضهم جملة حقه ممّا سوىٰ تلك الأمانة فذلك على من لزمه لا على الأمين انتهىٰ .

من مسئلة طويلة قال فيها قبل ذلك من معنىٰ أما المقاصصة فلا

حفظ لي فيها وسنطالع الأثر انتهىٰ والذي أرى أنه إن تحقق علما يقينا أن بعض الورثة أخذوا فوق حقهم والآخرين أخذوا دون حقهم وطلبوا من الأمين تمام حقهم على قدر حِصَصِهم وكانوا في مكان لا يصلون فيه إلى أخذ حقهم بوجه ولا يجدون من ينصفهم منهم وشاء هذا الأمين أن يتبرع لهم بالأنصاف فليرسل إلى شركائهم أن يحضروا لمحاسبة شركائهم واقتسام ما أصابوا من تركة هالكهم فإن أجابوا قسموا أموالهم وإن تمردوا وعتوا جاز لهذا الأمين أن يكمل لهؤلاء المظلومين من تلك الأمانة على قدر منابهم من تركة هالكهم إن صحّ عنده ما أخذوا ثم يَقسم الباقي ويعطي كلا سهمه إنصافا للمظلوم وإقامة للعدل فإنّ فعل الحق والقيام بالقسط لا يمنع ممّن قدر له وأمّا أن يعطي هٰؤلاء من غير أن يدعو شركاءهم للانصاف ويعلم ما عندهم فعسىٰ أن يحتجوا بما يسقط ذلك عنهم فلا يستقيمم ذلك إذ ليس لأحد أن يعطي عن أحد غريمه بغير أمر منه ولا احتجاج عليه ولا اصرار منه ولو كان حاكما ولهذا احتيج الى نصب وكيل للغائب واليتيم يخاصم لهما ويقوم مقامهما في قضاء مايجب عليهما بأمر الحاكم أو الجماعة ويجبر الحاضر على بيع ماله بالسجن والضرب إلّا إن تمادىٰ ويوئس من امتثاله فحينئذٍ صح للحاكم بيع ماله وقضاء ماوجب عليه هذا ماظهر لي فينظر فيه ولايؤخذ إلّا بعدله فإنّني قلته قياسًا والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا وماء لرجل فطلب المشتري الماء فلم يجد لذلك الرجل البائع ماء في ذلك الفلج فرجع إليه فسأله عن الماء فقال لا ماء لي ولكن أردت أن أوفيك حقك وهو إذ قال ذلك مريض فمات هل يلزم ورثته قيمة الماء أم لا ؟

الجـواب : نعم يلزمهم ذلك في تركته فإنّ اقرار المريض في نحو هذا ثابت عليه في ذمته وينتقل بموته في ماله يؤديه عنه الوارث والله أعلم . سيف بن حمد .

وسئل أيضا عمّن علّق طلاق زوجته بفعل شيء ثم طلقها قبل الفعل ثم خرجت من عدته ثم بدا له فتزوجها ثانية ثم فعل ماحلف عليه أوّلًا هل يلحقه الطلاق أم لا ؟

الجـواب : يلحقه الطلاق على القول المشهور لأنه حلف بالطلاق وهي زوجته وفعل وهي زوجته وقال بعض العلماء لايلحقه بذلك طلاق لأنها لما خرجت من عصمته ثم تزوجها بعد ذلك كان ماسبق قبل ذلك التزويج مغتفرا كمن طلق قبل النكاح صرح بذلك كله القطب في شرح النيل فليراجع والله أعلم .

وسئل أيضا في تاجر أتى أناسًا وقال أعطي كل واحد منكم مائة قرش وفائدة وهم ثلاثة مشتركون واتركوا لي البسر قالوا لا بأس ثم بعد ذلك رجع قائلا إني لا أعرف كميّة البسر ولا كميّة الثمن وإنما قلت ذلك مجازفة فأنا لا أريده أيلزمه ذلك حكما أم لا ؟

الجـواب : الذي عندي أنه لا يلزمه الشراء إن لم يعرف كميّة البسر ولا كميّة الثمن لما في ذلك من الجهالة إلا إن رضي له بعد المعرفة بذلك والقول قوله في دعوى الجهالة مع يمينه والله أعلم .

وسئل أيضا في وكيل يقسم في ماله أخذ من الحاكم كتابة نفقة على اليتيم فبَقي المال في يد الوكيل والثمرة بيده لأنها قليلة لاتكفي في التحري لبعض النفقة لضعف البلد بالمحل وكثرة العناء ومضت كذلك سنون ولم يحاسبه أحد ولا هو يسئل في النفقة من باب الرأفة باليتيم لأن اليتيم ابن أخ الوكيل وخلّف بلّغا وأيتامًا فظفروا بالصك المقدّر فيه النفقة وحينئذ إن قدرت النفقة تكون كثيرا ولا يعلمون ما الذي بلغ الوكيل وتعذّر الصلح ليتم بعض ورثته ومن قبل هذا اليتيم فماذا يصنع الحاكم ؟

الجـواب : لا يحكم لورثة الوكيل على اليتيم بشيء من ذلك ولا له عليهم فإنه وإن ثبتت النفقة ببعين فقد ثبت بيقين أن لليتيم غلة على الوكيل فاذا لم يبيّن الوكيل ماله وعليه في ذلك فقد أضاع ماله ولا حجة لغيره في الحكم والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادعىٰ على رجل أن له عليه كذا وكذا فأقـرّ المدعىٰ عليه وادعىٰ أنه وفاه حقه فطولب بالبيّنة فعجز هل يحكم عليه بالأداء أم تصير اليمين على المدعي ؟

الجـواب : نعم تصير اليمين على المدعي وإن ردها على المدعي الأداء فله ذلك على القول المأخوذ به عندنا والله أعلم .

سؤال أيضا في الولد إذا كان في حجر أبيه بالغا أو غير بالغ وللولد دراهم على رجل وذلك في خدمته ثم توفى الوالد ولم يصحّ قبض لمن تكون

هذه الدراهم للورثة أم للولد أم لكليهما على حسب الشركة التي بينهم ؟

الجـواب : الدراهم للولد وإن ادعىٰ الورثة فالحكم بينهم والله أعلم .
سيف بن حمد .

وسئل أيضا فيمن أوصىٰ لورثة فلان فاجتهد الموصىٰ إليه في السؤال عنهم فاذا هم بحال العدم أو كان ميراثهم متناسخا ولم يصحّ موت من قبل صاحبه لمن تصير هذه الدراهم ؟

الجـواب : إن كانت الوصية من ضمان وانعدم أربابها فسبيلها سبيل المجهول ربه والامام أولى به وإن لم تكن عن ضمان فهي راجعة إلى الورثة وإن كانت الوصية لقوم يرث بعضهم بعضا وقد ماتوا ولم يدر مَن مات قبل فهي موقوفة حتى يتبين موتهم أو يصطلح الورثة فيما بينهم والله أعلم .

وسئل أيضا هل للوكيل يزكي مال الغائب بغير إذن وإذا زكىٰ هل يضمن أم لا ؟

الجـواب : إن طلبها منه الامام أو عامله أدىٰ زكاته وإن لم تطلب منه فلا يزكي إلا بإذن لكن ليس له أن يتوكل لمانع الزكاة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن صنع بين اثنين في شراء مال هل له دلالة أم لا ؟

الجـواب : إن أجّراه على ذلك فله أجرته وإلا فلا شيء له والله أعلم

وسئل أيضا وفي الدلال إذا ادعى ذهاب السلعة أو المال هل يصدّق أو يكون مُدّعيا ؟

الجـواب : هـو مدّع في ذلك وعليـه البيـان نص عليـه في الجـوهر فراجعـه والله أعلم .

وسئل أيضـا فيمن أقـرض رجـلا دراهم هـل عليـه زكـاة في تلك الدراهم ؟

الجـواب : عليه الزكاة إن أقرضها غنيا لا مفلسا لا يرجو ردها منه وإن ردت زكّاها على ما مضى والله أعلم .

وسئل أيضا هل على حارس السوق غرامة ما سرق ؟

الجـواب : لا غرامة عليه إن لم يقصّر والله أعلم .

وسئل أيضا اذا ادعى التاجر عدم الوفاء وقال المشتري وفيته على مَن اليمين ؟

الجـواب : إن أقر بالحق وادعىٰ الوفاء فهو مدّع وإن أنكر فالتاجر هاهنا هو المدعى عليه البيّنة وإلا فله اليمين والله أعلم .

وسئل أيضا هل يصح قعد المسحاه مثلا كل يوم بيسة أم لا ؟

الجـواب : يصح ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أعطىٰ قصّاباً دراهم بسبيل المضاربة بنصف الربح يأخذ منه من دون حساب هل يصح ذلك أم لا ؟

الجـواب : هذا فاسد والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن عليه زكاة أربع سنين وأراد أن يزكي كيف عليه زكاة الذي في يده مثلا أربعمائة قروش وكان أصل الدراهم مائتين هل يحسب على كل حول عليه كذا وكذا أم يحسب زكاة الأربعمائة التي في يده ؟

الجـواب : يتحرى ما عنده في كل سنة فيزكيه والله أعلم .

وسئل أيضا في الورثة اذا وجدوا صكاً على فلان فقال لم يبق عليّ من هذا الصك إلا كذا وكذا وقد عدم البيّنة هل قوله مقبول أم على الورثة يمين علم وإذا رَدوا عليه اليمين هل لهم ذلك ؟

الجـواب : إن أقرّ بالحق أو ثبت الصك بحكم الشرع وادعىٰ وفاء بعض الحق أو كله فعليه البيّنة وإلّا فله اليمين على الورثة ماعلمنا أنك أديت لموروثنا ما ادعيت أداءه وإن ردوا عليه اليمين كان لهم ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اقتعد بيتا فانهدم هل للمقتعد دراهمه ؟

الجـواب : عليه قعد ما مضى من المدة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أتىٰ بصك على هالك وأنكر الورثة وقالوا لا نعلم أنه بقي على هالكنا من هذا الصك شيء ؟

الجـواب : إن ثبت الصك لزمهم الحق في مال هالكهم وليس قولهم لانعلم بشيء يغنىٰ شيئا والله أعلم .

وسئل أيضا هل للحاكم يصحّ بإثبات الصك المكتوب بخط يده إن كان ثابتا شرعا ؟

الجـواب : تصحيحه للثابت تحصيل حاصل ولا أظنك أردت بهذا المعنىٰ فبيّن مرادك منه أمّا إن كنت تعني أن يصحح خط يده من غير أن يحكم بثبوته حاكم غيره فليس له ذلك في غير مايحكم فيه فيكون من باب حكمه بعلمه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أوصىٰ لفلان وصارت الوصية في يد الموصى مدة سنين ثم أراد الانفاذ هل يصحّ يعطيه ولم يقل له أنّ هذه الوصية من فلان ونيّته في قلبه من عند فلان الموصي له هل يجز له ذلك أم لا ؟

الجـواب : يخبره أنـه من وصيّتـه لـه من فـلان لاحـتمال أن يكـون

أوصىٰ لـه من ضمان وكان الموصي لـه قـد انتصـر من مـال الموصي أو نحـو ذلك والله أعلم .

وسئل أيضـا فيمن ادّعىٰ على آخـر بعشـرة قـروش فقـال المدعىٰ عليـه ما عليّ إلّا سـبعة فأراد يحلف كيف لفظ اليمين ما عليـه لـه عشـرة أم ما عليـه لـه إلّا سـبعة ؟

الجـواب : يحلف ما عليه له عشرة قروش والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن وكّل رجلا في مصالح أمواله ونحو ذلك وكذلك إذا أخذ له دراهم من عند آخر أن يدان له ولم يصحّ أن له عشورا أو كذا وكذا عن عناية ما الذي يحكم له به ؟

الجـواب : لا يثبت له شيء من ذلك في الحكم والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادّعىٰ علىٰ هالك حقاً فوجبت على ورثته يمين وفيهم أعمىٰ هل عليه يمين ؟

الجـواب : الأعمىٰ كغيره من الورثـة في هـذه المسئلة فـيما نعمـل بـه والله أعلم .

وسئل أيضا في أجرة الحافر والأقربين والوصيّ هل من الثلث أم من

رأس المال وهل تغدم الكفافير على الرمّاصين أم بالسّراء ؟

الجـواب : أما وصيّة الأقربين وأجرة الحافر فمن الثلث . وأما أجرة الوصيّ فلا حفظ لي بها وأقول مذاكرة أنها من صلب المال إلّا إن زادت عن أجرة المثل فالزائد من الثلث والاطعام وأجرة الصّوم سواء ةالله أعلم .

وسئل أيضا فيمن فسـدت عليه صـلاة المغرب هـل يلزمـه بـدل السنة أم الفرض فقط ؟

الجـواب : يلزمـه بـدل الفـرض أمّـا السُّـنة فيستحب له بذلها من غـير اكـزام والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن قالت لأخيها إن تزوجت فلانة فلا أذوق شيئا من بيتك وأزور الحج حافية وهي لا تقدر على الامتناع من الأكل ؟

الجـواب : إن استطاعت الحج حافية لزمها ذلك وإن لم تقدر فتحج مرتين وإن لم تستطع فلتحجج راكبين وإن لم تجد فلتصم أربعة أشهر ورخص لها في صوم شهرين وقيل تلزمها يمين مرسله إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وإن لم تجد فصيام ثلاثة أيام وقيل لا يلزمها شيء من ذلك إن لم تستطع الحج حافية لقوله ﷺ لانذر فيما لايستطاع والله أعلم .

وسئل أيضا هل للزوج منع زوجته أن تخيط بالأجرة ؟

الجـواب : إن كفاها المؤونه فله منعها فإن كان له أن يمنعها من صلاة النفل فكيف لايجوز له أن يمنعها من الاتجار والله أعلم .

وسئل أيضا في كسر القرش إن كان أولا مائة وتسعين بيسة والآن مائتين بيسة وتخالف التاجر وصاحب الخرج على أيّ الكسرين العمل ؟

الجـواب : إن لم يتفقا فما اشتراه بالبيس يؤدي عنه بيساً ويكسر قروشه حيث شاء وما اشترىٰ بالقروش يؤدي له قروشا والله أعلم .

وسئل أيضا عمنن اتّهمت بامرأة على ريبة وشهر ذلك هل يمنع كل منهما من مداخلة صاحبتها في الوقت المراب أرأيت إن خافت ذلك فتزوجتها لابنها بأن كلفته تزوجها على أن لا يعزلها عنها الابن هل للحاكم جبره بعزل زوجته عن مساكنة أمه في الوقت المراب كأوقات النوم ؟

الجـواب : أرىٰ للحاكم جبره عن مداخلتها لأمـه في الوقت المـراب والله أعلم .

وهذا سؤال منه ونصّه من سيف بن حمد الأغبري إلى شيخنا الرضي عيسىٰ بن صالح فيمن جمع بين امرأة وابنة ابن أختها فدخل بها هل فسدتا عليه . رأيت إن ادعىٰ أنه لم يمسّ الأخرىٰ وصدّقته هي هل تبقىٰ له زوجته الأولىٰ ويفارق الثانية ثم بعد طلاق الأولىٰ هل تحل له الثانية بعد خروج الأولىٰ من عدته أم لا ؟

الجـواب : إذا دخل بالثانية فقيل حرمتا عليه جميعا وقيل الأخرىٰ ولا تحتاج إلىٰ طلاق لحرمة العقد وعدم صحته وإذا ادعىٰ عدم المسّ بعد الدخول وصدقته ففي النيل في عدة المطلق إذا خلا بها البالغ قال وأما في الحكم فتلزم العدة والولد بخلوة وإمكان الوطيء ولو انتفيا من المسّ وأقرا بعد مدة لأن العدّة قطعا للشبهة فإن طلّق الأولىٰ فلا تحل له الأخرىٰ وفي النيل وإن تزوج أخت مطلقته رجعيا يملك رجعتها أو من لا تجتمع معها قبل انقضاء أو موت حرمتها عليه بالعقد ولو لم يمسّها ولم يمسّ احداهما وقيل لاتحرم الأولىٰ إلّا إن مسّ الثانية وإن مسّها حرمت الأولىٰ ولو لم يمسّها وقيل لاتحرم الأولىٰ بمسّ الثانية مسّ الأولىٰ أو لم يمسّها بناءً على أن مَن مسّ المرأة بزنى ألا تحرم إلّا ابنتها وما دونها وأمها وما فوقها وتحرم الثانية قطعا بالمسّ لأنه زنىٰ والأختان والمحارم في ذلك سواء وقيل تحرم بمسّ الأم والبنت وما فوق أو تحت فقط وإذا لم تحرم بأن لم يقع مسّ فله تزوجها إذا فارق الأولىٰ وتمت العدّة أو ماتت ووجه تحريمها بالعقد ان العقد على من لايجامع الأولىٰ كتطليق الأولىٰ . وأمّا الثانية فتحريمها بالعقد عليها بوجه حرام أو جمعها مع مَن لم تجامع وبأنه استعجل الثانية قبل فراق الأولىٰ وقبل وقت الجواز فعوقب بحرمانها انتهىٰ . فإذا علمت حكم مَن تزوج أخت مطلقته أو مَن لاتجتمع معَها فالتشديد على مَن تزوج على زوجته من لاتجتمع معها قبل الطلاق أكثر والله أعلم .

سـؤال : في امرأة ادّعت أن أخاها باع مالا تركه أبوهما ولها ميراثها فيه والبيع منذ خمس سنين وتدعىٰ أنها غائبة ولم ترجع إلّا العام الماضي فأجاب أخوها بأن لاحق لها عليه وإنما أخذت حقها من جميع ماترك والدهما

ثم جاءت بشهود أن ذلك المال تركه أبوهما ولا يعلمون بقاء حقها هل تكفي هذه الشهادة فيكلف الأخ البيان على المقاسمة أولا فله اليمين أم لا تكفي فلها عليه اليمين فقط ؟

الجـواب : نظرت فيما كتبت من السؤال وأجيبك لا عن حفظ ولا لتعمل به فأقول إن الأصل بقاء حقّها فإذا جاءت بشهود يشهدون أن ذلك المال تركه أبوهما ولا يعلمون بقاء حقها ولا زواله بوجه عنها فأرى أن المسئلة على حالها وعلى أخيها البيّنة أنها أخذت ميراثها منه وإلّا فعليها اليمين وتأخذ نصيبها والله أعلم . سيف بن حمد

وعنه أيضا : بسم الله الرحمن الرحيم من سيف بن حمد إلى قدوتنا إمام المسلمين محمد بن عبدالله الخليلي بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وصلني كتابك الكريم ورأيت ماإستشكلته من قولي بأني لا أرى إدخال فلج تَحت فلج وأرى إمرار فلج في أروض الناس مع الضرورة مع ما يأخذ من أروضهم فأقول أنك لمّا استشرتني فيما حكمت به من إدخال فلج الراكة تحت فلج الشاحك لأمر الضرر حاك في نفسي غير ذلك فرأيت لايسعني أن أكتمه فقلت لك أن تلك الساقية ملك لهم إلى أقصىٰ الأرض وليس لأحد أن يحدث فيها لكن إن اضطر أهل الراكه إلى ادخال فلجهم تحت الساقية ولا إضرار فيه على أهل الشاحك جاز أخذ ذلك بالقيمة وأمّا بدونها فلا قلته لتنظر فيه وتعرف عدله لا اعتراضا عليك ولا رداً لقولك وإنما قلت إن ذلك ملك لهم الحديث مَن اقتطع شبراً من أرض أخيه طوق إيَّاه إلى سبع أرضين مع قوله تعالىٰ : ﴿ ومن جاء بالسيئة فلا يجزىٰ إلا بمثلها ﴾ . وفي الجوهر

والخدّ في الأرض فلا يعد قبضا سوىٰ ما كان فيه الخدّ لكن لما اضطر غيرهم وهم مستغنون عنه لعدم احتياجهم إليه وعدم تضررهم به لبقاء ساقيتهم على هيئتها أولا من غير محذور جاز أخذ ذلك منهم وإن جبرا إذ حالهم حال المحتكر للطعام مع شدة احتياج الناس إليه وحال من أبى من تنيحية النفس بما لايضرّ به ولا يلزمنا من هذا تجويز امرار الأفلاج بأروض الناس وأخذ مايأخذ منه وإن قال به غيري والقيمة وإن كانت قليلة فهي مال ﴿ ومن يعمل مثقال ذرّة .... الآية ﴾ وما قلت ذلك مبراً نفسي ولا آنفاً من رد الباطل لكن أداء لما يجب من حقك عليّ وأنت أدرىٰ وأعلم والله أعلم .
سيف بن حمد

وسئل أيضا في رجل طلب ميراث أمه من أخوتها بعد موتها من مال مشاع بينهم ميراثا من أبيهم بعد أن عاشت أمهم برهة من الزمن بعد موت أبيها فأجاب الأخوة بأنّ أمّك أخذت حقها من هذا المال وأتوا على دعواهم بورقة غير مقبولة في الحكم لمن يكون القول في هذه المسئلة ؟

الجـواب : قال في شرح النيل صفحة ١٢٣ في باب صحّ احياء لكأخت مانصّه في الديوان إنما يقعد الأخوة لأختهم إذا قالوا لأخوتها أو قال لهم ورثتها قد ماتت أمكم ولم تجيء نصيبها عندنا أو قال لها ورثة أخوتها ذلك في قول ويقول يقعدون لهَا إذا لم تحي نصيبها في حياة أخوتها وأما إن قال الأخوة لم ترث أمّكم من أبينا شيئا أو وهبت أو ماتت أو تركت لنا نصيبها أو باعت أو قالت لهم ورثة أخوالهم ذلك فإنهم لايقعدون بذلك ويكونون مدعين في البيع ونحوه فيأتون بالبينة انتهىٰ . فعلم من ذلك أن الأخوة وورثتهم بعدهم

إذا ادّعوا سكوت أختهم لمدة طويلة وعدم إحيائها نصيبها في حياتها قعدوا لها علي قول وأمّا إن ادّعوا أنها أخذت نصيبها أو باعت لهم أو تركته لهم أو وهبته لهم ونحوه فيكونون في هذه الأوجه كلها مدّعين فتعلم بذلك أنّ جواب مسئلتك أن الباقي حيًّا من أخوة أمّهم وورثة الهالك منهم مدّعون في قولهم أخذت حقها فعليهم البيّنة العادلة وإلا فلهم اليمين والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادعىٰ على رجل حقا مبلغه اثنا عشر قرشا وقد أحضر صكا شرعيا فأجاب المدعىٰ عليه أني سلمت لك الحق بعضه بنفسي وبعضه على يد الحاكم وذلك أحد عشر قرشا وربع فقال المدعي لم أقبض منك شيئا ألا أحد عشر قرشا ثبتت لي عند القاضي في صك غير هذا الصّك فقال لم يكن لك عندي ألّا ما أوفيتك إيّاه ما الحكم في القضية ؟

الجـواب : قال في النيل وشرحه وكذا إن حكم له بدعوة فأراد استمساكا بمثلها لاينصت له إلا أن قال أول ادعائه لي عليه دعوات مثل هذه أو زاد بعضها أو نقص أو اختلف الأجناس أو افترقا من عند الحاكم فتغيبا قدر ما يتعاملان ثم رجعا انتهىٰ . فيظهر في هذا في مسئلتك ثبوت الحق بالصك لتخالف الدعوتين زيادة ونقصا وقوله أن تلك الأحد عشر هي من هذه الاثنا عشر دعوىٰ لاتقبل إلّا ببيان أو إقرار من المدعى وإلّا فله اليمين إن طلبها على المدعي أنه ذلك حق آخر وأنه لم يستوف منه هذا الحق الذي ادّعاه هنا قبله والله أعلم والحق أحق أن يتّبع . سيف بن حمد

وعنه رحمه الله . بسم الله الرحمن الرحيم . إلى حضرة أخينا الفاضل

الشيخ الفقيه عبدالله بن محمد الخروصي بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فإني تأملت مافي سؤالك عمّا إذا اختلف الزّوجان قبل الدخول في كميّة الصداق تدعي هي زيادة عمّا أقرّ لها به الزوج ولابيّنة في هذا وقد بيّنت لك ماظهر لي بأني أرىٰ أن يحلف كل منهما على قوله فإن حلفا معا أو نكلا معاً فيردان إلى صداق المثل وإن حلف أحدهما ونكل الآخر ثبت ماحلف عليه ويعلم من هذا ضرورة أن من وافق دعواه منهما صداق المثل لا يمين عليه إذ لا فائدة هنا في اليمين إذ يردان بعدها إلى صداق المثل هذا ماكنت أراه قبل اطلاعي مافي الأثر ونظير ماقلته هو ماورد في الأثر من أنه إذا اختلف المتبايعان في كمية الثمن حلف كل منهما على دعواه فينقض البيع ويردّ كل منهما لصاحبه ماأخذه منه وهو قول من أقوال في المسئلة وهو الأصحّ عندي وبيانه أنه إذا حلف البائع أنه ماباع سلعته إلّا بكذا من الثمن صار مدّعيا للثمن لا يعترف له به خصمه فدخل دعواه في ضمن يمين المشتري أنّه ما اشتراه منه بذلك الثمن فبطل الثمن عن المشتري بيمينه وإذا حلف المشتري أنه اشترى بكذا صار مدّعيا للبيع من صاحبه فيدخل دعواه في ضمن يمين البائع أنّه ماباع له سلعته بذلك الثمن فانتفى البيع من البائع بيمينه وانتفىٰ الثمن عن المشتري بيمينه فانتفض البيع ولما أنه كان النكاح مشابهاً للبيع في أكثر أحكامه استظهرنا في المسئلة ماقررناه إلّا أننا لم نقل بنقض النكاح لصحّة العقد بصداق مجهول وبغير صداق مفروض اتفاقا حتىٰ ولو قلنا أنه شرط صحة من حيث أنه لايصح الدخول قبل فرضه والمذهب أنه شرط كمال فلم ننقض عقد النكاح ونقضناه في البيع لتوقف صحته على معلومية الثمن ثم أنه رفع بعض المتعلمين عن جامع ابن جعفر مانصّه القول قول المرأة في كمّية الصداق قبل الدخول ويقال للزوج إن أردت المرأة فسلم

الصداق حسب قولها وإلّا فطلّقها وسلّم لها نصف ماأقررتَ به انتهىٰ .

ثم وقفت على قول في اللّباب عن ابن عبيدان ونصّه أن القول قول المرأة في كمية الصداق قبل الدخول فإن شاء الزوج أن يدخل على زوجته ويعطيها ما تقول وإن شاء طلقها ويعطيها نصف ما يقول هو وقول أن القول قول الزوج في الصداق في كل حال والله أعلم انتهىٰ . فهذا اللّباب أثبت الخلاف في المسئلة وكل منهما يصرح بثبوت اليَمين على أحدهما وهذا مشكل لأنه لو اعترف هو بما ادعته لزمه لها ذلك ولو رجعت إلى قوله لم يكن لها إلّا ما أقرّ به فبالاتكال تلزم اليمين كما هو قاعدة مطردة في جميع دعاوي الأحكام إلّا أن يكون هذا الأثر أراد بأن القول قوله أو قولها مع اليَمين ولم يصرحوا بذلك اتكالًا على فهم المخاطب ولأنه جاء صريحا في انه إذا أطلق في الأثر بأن القول قول أحد الخصمين فالمراد به أن القول قوله مَع يمينه وإن قالوا هو مصدق في قوله فإنهم يريدون بذلك تصديقه من غير يمين والله تعالى أعلم . ثم أني اطلعت على قول في اللّباب ونصّه مسئلة الزامل على ما سمعته من الأثر أنه ما لم يدخل الزوج بالمرأة إن شاء الزوج فليعطها ما يقول أبوها وإن شاء طلقها وأعطاها نصف ما يقول هو وإن كانت بالغاً تملك أمرها فإن شاء أعطاها ماتقول هي ويدخل بها وإن شاء طلقها وأعطاها نصف مايقول هو وأنا يعجبني إن كان الزوج يدعي صداقا أقل من صداق مثلها والأب يدعي صداق مثلها فيسلك بها على ماوصفت لك وإن كان الأب يدعي أكثر من صداق مثلها والزوج يقول بصداق مثلها فيعجبني أن يكون القول قول الزوج في المرأة البالغ والصبيّة وإن كان الزوج يدعي أقل من صداق المثل والأب أو هي يدعيان أكثر من صداق المثل فإن شاء الزوج

أعطاها صداق المثل ودخل وإن شاء طلق وأعطىٰ نصف مايقول والله أعلم انتهىٰ . نقلا من اللّباب حرفا بحرف فهذا الذي أعجب الزاملي هو عين ماقلناه لكنه لم يذكر يمينا بينهما والظاهر أنه لايرىٰ اليمين والله أعلم . ثم راجعت شرح النيل فرأيته قد حشر جميع هذه الأقوال وزاد عليها وهاك نصّ ماقال في الأصل (وإن أصدقها مائة دينار وقال بل نصفها فالقول قوله مع يمينه إن لم تبين ولو لم يدخل بها وقيل عكسه إن انتقى الدخول انتهىٰ) . قال الشارح وإن أصدقها مائة دينار في زعمها وقال بل نصفها أو مثل ذلك ممّا تدعي فيه أكثر ممّا أقرّ به أو اختلفا في جنس الصداق قالت مائة دينار وقال اثنا عشر مائة درهم أو قالت جملًا وقال عشر شياه أو نحو ذلك فالقول قوله مع يمينه إن لم يبين بالتحتيّة في النسخة فإن بيّن فليس القول قوله مع يمينه بل قول البيّنة مع انتفاء اليمين والأصل أن يكون بالغوقية لأنها هي المدعية والبيّنة على من ادعىٰ ولو لم يدخل بها على الصحيح وهو ظاهر اختيار الديوان وقيل عكسه بأن يكون القول قولها مع يمينها إن انتفىٰ الدخول وهو ضعيف إذ لا وجه في جعل القول قولها في شيء تجرّه نفعا لنفسها من غير معونة أن يكون في يدها ولا معونة مّا والمس لايكون معونة قوية على ذلك لأن كثيرا من الناس يتزوجون بلا ذكر صداق وكثير منهم يتزوجون بصداق مجهول بل هي لم تقبضه فماذا تحتج وإن لم ينتف الدخول فقوله مع يمينه وورثة كل بمقامه والقول قوله في أنها ثيّب أو بكر وقيل القول في الصداق قوله بلا يمين وقيل قولها بلا يمين وقيل قولها ما لم تجاوز أمثالها وقال أبو حنيفه قوله قبل الدخول وقولها بعده . وقال الشافعي لها بالمثل بعد المحالفة . وقال مالك إن طلقها قبل الدخول فقوله . وقال الربيع قول من هي عنده من أب أو زوج وقيل يقال طلق واعط نصف ماتقول أو ادخل واعط ماقال الأب انتهىٰ

بنصّ حروفه . فقول الشافعي هنا هو عين ما قلته من أن لها المثل بعد المحالفة فالحمد لله وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم . ثم أنك إن تأملت هذه الأقوال وجدتها غير متنافية غالبا والله أعلم . سيف بن حمد

وسئل أيضا عن إطعام الكفارة تمرا كم يعطى المسكين من ذلك على مافي ذلك من خلاف استقصاء ؟

الجـواب : نتكلم أوّلًا في الصاع الشرعي هو منّان وثلثاً مَن بوزان نزوى وذلك بالقرش الأفرنسي ثلاثة وسبعون قرشا ومثقال واحد هذا إذا كان التفريق في غير نحو تمر الفرض . وأما إذا كان فرضا ونحوه فيراد تسعة قروش ومثقال واحد فيكون المجموع اثنين وثمانين قرشا ومثقالين وذلك بأن تجعل القروش في كفه وحب الماش في مكيال لايزيد عليه ولاينقص فذلك هو الصاع الشرعي فللمسكين من التمر صاع واحد عند من أجاز التمر ومنعه بعضهم إلّا من البر وأجازه بعضهم لمن قوته التمر غالبا وقيل لا إلّا أن يشتري التمر لكل مسكين بقيمة نصف الصاع من البر وقيل يجزي أجود التمر لآكل التمر وقيل لايجزي للمسكين إلا صاعان ولايكفي دونهما وقيل لايجزي من التمر إلّا مكوك لكل مسكين وقيل لايجزي منه إلّا قفيز لكل واحد وفي القولين إشكال لاختلاف المكوك والقفيز صغيرا وكبيرا وقد ورد بهما الأثر فيحملان على عزف القائلين بهما من أهل ذلك المكان في ذلك الزمن والأصل في التمر الكيل وأجيز فيه الوزن غير مكنوز وأجيز في المكنوز أيضا وقيل يزاد في المكنوز أيضا خمسُ صاعٍ وقيل عشرُ صاعٍ في مقابلة الماء في كناز وقيل لايزاد إذ ربما خرج الماء عسلا وقيل يزاد حسبما يراه أهل الفطنة والمعرفة وقيل

رغيب التمر لا يكال بعد كنازه بل يوزن هذا ماحضرني ولم أتمكن من استقصاء الخلاف ولا فراغ عندي للمطالعة فخذ الحق ودع ماسواه والله تعالىٰ أعلم . سيف بن حمد

وسئل أيضا عمن لقط خاتما فادّعاه آخر وجاء بشاهدين غير مقبولين ثم قال حجتي أن أصل هذا الخاتم فضّه وأغريته بالذهب فوجد الأمر كما قال هل يكون ذلك علامة يستحقه بها أم لا ؟

الجـواب : إن كان هذا الخاتم لا يفطن له أهل الحذق والمعرفة أنه من فضة مغرىٰ بالذهب ولايعرفه إلا صانعه فالأقرب أن يكون ذلك علامه يستحقه بها لأن هذا الطلا له بمنزلة الوعَا والوعاء من علامة اللفظه في الحديث وإن كان يعرفه أهل الحذق والفطنه إذا رأوه أنه فضّه مُطلا بالذهب فلا يكون ذلك علامة إلّا أن وصفه صاحبه بهذه الصّفة قبل أن يراه في يد لاقطه والله أعلم .

وسئل أيضا هل يحلّ لحم القرد وإن قلتم حرام فما الدليل على تحريمه ؟

الجـواب : لحم القـرد حـــرام لكونه من الخبائث وما نعلم عربيّا استطاب لحمــه ولكونه شبيها بالانسان ومن جملة السّباع ولأن الله خسَف على شكله وشكل الخنزير بأمّة مِن الأمم لاستوأيهما في الخسّة وقد ورد في النصّ في الخنزير فيلحق القرد به في الحكم ولا يقطع عذر لمن أحله متأولًا ﴿ قل لا أجد فيما أوحيَ إليّ محرّما على طاعم يطعمه إلّا أن يكون ميتة أو دمًا

مسفوحا أو لحم خنزير ﴾ ولا عذر لمن قال بكراهته حاملا الحديث النهي عن أكل لحم ذوات الأنياب والمخالب على التنزيه والله تعالى أعلم .

وعنه أيضا سئل الشيخ ابراهيم بن سعيد الغبري فيمن أوصىٰ بثلث ماله لكفنه أولًا ثم يحج عنه بالباقي فلم يقم الثلث بجميع ذلك ماالذي يفعله الوصي ؟

الجـواب : يخرج الكفن من رأس المال ثم يحج بالثلث من حيث يكفي والله أعلم . ابراهيم بن سعيد

فقال رحمه الله عرض عليّ هذا الجواب والذي أراه على حسب ما نفهم من الأثر أنه يخرج الكفن من الثلث أولًا ثم يحجج بالباقي من حيث وجد وكفىٰ على حسب وصيّة الموصي ولا يصح مخالفة وصيته هنا حيث حصر ذلك كله في الثلث مقدّما للكفن والله تعالى أعلم . سيف بن حمد

وسئل أيضا الشيخ ابراهيم بن سعيد . إذا أوصىٰ أحد بوصايا وكان منها مايخرج من رأس المال مثل الكفن على الأصح والحقوق والضمانات ومنها مايخرج من ثلث المال كالوصية بالحج والكفارات والصيام على أكثر القول وكان الموصي قد حصر وصيته كلها في ثلث المال فمات ولم يكفي ثلث ماله لجملة ماأوصىٰ به إلّا بالمحاصصة فهل يكون مايخرج من أساس المال محاصصا مايخرج من الثلث في ثلث هذه التركة فينوبه من النقصان ماينوب الباقي أم لايخاصص به مايخرج من الثلث ويكون مقدّما عليه ولو

استوعب جميع الثلث ولايبقى لسائر الوصية شيء أم ذلك يخرج من رأس تركة الهالك موافقة للأصل ولايعتبر تحديد الموصي في لثلث فقط أفدني ؟

الجـواب : فعلى ماعندي في ذلك والعلم عند الله تعالى أن تحديد الموصي ليس بمعتبر في هذا إذا لم يسع ثلث تركة جميع مَاوصىٰ به من واجب ونفل وقر به ويرجع عند نقصان الثلث كل نوع من أنواع الوصية إلى أصل مخرجه وإلّا للزم على ذلك إبطال حقوق الناس وديونهم التي كرّر الله ذكرها في القرآن في قوله من بعد وصيّة يوصي بها أو دين فلا يستحق الورثة شيئا من مال موروثهم إلّا مافضل عن الدين وإلّا فذلك مال الغير لا مال الهالك مثال ذلك لو كان عليه مائة درهم فأوصىٰ بها وأوصىٰ مع ذلك بشيء من وصايا القربىٰ ممّا يبلغ مثلا مائة درهم فمات وترك ثلثمائة درهم فقط فإن قلنا أن مائة درهم تنفذ في الحق الذي على الهالك لزمنا أن نبطل سائر الوصيّة التي تخرج من الثلث قد استباحته الحقوق المتقدمة وإن قلنا بالمحاصصة في الثلث بين ماأوصىٰ به من الحقوق والقربىٰ لزمنا نقصان حقوق العباد مع كون التركة تسعها فعلى كل حال فلا يستقيم لنا إلّا أن نردّ المسئلة إلى أصلها فنقول أن حقوق العباد تنفذ من جميع رأس التركة فتبقىٰ مائة درهم للورثة وسائر الوصيّة فينفذ سائر الوصيّة من الثلث الباقي كفىٰ أو لم يكف فإن لم يكفها هذا الثلث تحاصصته وهكذا على هذا المثال الذي قدّمناه للواصي ممّا يخرج من الثلث بما يزيد على الثلث وقال هذه الوصايا تخرج من رأس مالي فإنها تخرج من الثلث فقط تبعا للأصل ويلغىٰ تحديده في مثل هذا سواء حدّدها في الثلث أو في رأس المال فافهموا هذا وتدبروه واعرضوه على معاني آثار المسلمين تجدوه اعتبارا صحيحا إن

شاء الله والله أعلم . ابراهيم بن سعيد الغبري

فقال رحمه الله تدبرنا هذا فرأيناه قد خرج عن موضوع القضية التي نحن بصددها فان قولنا فيمن عيّن ثلث ماله وصيّة ينفذ منه أولًا كفنه ويحجج عنه بالباقي فلم يكف الباقي أجرة الحج من بيته فأفتيتهم أنت بأن الكفن يخرج من رأس المال لا من الثلث إن لم يقم بالجميع وقلنا هو من الثلث مقدما موافقة للفظ الوصية ولانخوّله عن موضعه وأنت خبير أن الكفن من رأس المال على قول ومن الثلث على قول آخر وقد عين هذا الموصى كونه من الثلث فلا وجه لتحويله أصلا وما ذهبت إليه من الاحتجاج فنقول فيه مجاراة وإن كان ليس من باب مسئلتنا أن الحقوق الواجبة للعباد حكما بإقرار أو حجة ثابتة فإنقاذها من رأس مال الهالك أوصىٰ بها أو لم يوصي فإذا عيّناها في ثلث ماله وأوصىٰ بقربات مجبورة في ذلك الثلث فللقربات مافضل من الثلث بعد الدين وإن لم يقم بها ذلك الباقي من الثلث تحاصصت فيه وإن قيل فيه بأنه ينظر منه الثلث كما هو قول في شرح النيل فالذي قدّمناه وهو المختار عندنا كما هو قول في النيل أيضا وإذا استغرقت الديون الثلث سقطت وصية القربات من أصلها على الأصح عندنا فكأنه لم يوصي بشيء أصلًا حيث جعل وصيته في غير ماله وإن بقي شيء من حقوق الناس فيؤخذ من الثلثين فأيّ إبطال وقع على الناس في حقوقهم أمّا سائر الوصيّة التي لم تلزم في رأس المال فقد أسقطها الموصي بنفسه خلافا لمن ردّها إلى الثلث إذ ليس الثلث لوصية التقرب فرضا لازما فله أن يجعل لها الموصي ربع ماله أو ثمنه أو أقل ولو لم يوص بشيء فليس لنا أن نعترض الوارث فيما لم يوصَ فيه بشيء من مال هالكه فانظر في مسئلتك والله يهدينا وإيّاك للحق ويلهمنا الصواب والسلام عليكم . سيف بن حمد

قال الناظر أمّا حقوق العباد التي هي من رأس مال الهالك فصحيح أنها تقضىٰ من تركته إذا علمت بصحه ولو لم يوصِ بها لأنّ ذمته كانت مشغولة بها ثم انتقلت بعد موته في ماله ولايستحقّ الورثة إلا مافضل منها وما لم يصحّ فلا يقضىٰ منه شيء إلّا إذا رضي بها فإذا أوصىٰ بها على الوجه الصحيح لزمت في ماله كله ولو حصرها في جزء منه وأمّا حقوق الله اللازمة على الهالك في حياته فلا يلزم لوارثه منها شيء ولو صحّ مع الورثة وجوبها عليه في قول الشيخ موسىٰ بن علي رحمه الله وأكثر الفقهاء فإذا أوصىٰ بها على الوجه الصحيح لزمت ورثته في ثلث تركته على أكثر قول علما بنا رحمهم الله وفيها أقوال غير هذا فإذا حصرها في جزءٍ من ماله دون الثلث فلم يسعها ذلك الجزؤ ردّت إلى الثلث وكذا إذا أوصىٰ بشيء من حقوق العباد وحقوق الله وسائر القربات وحصرها في الثلث وإذا لم يسعها الثلث ردّ كل شيء إلى أصله فننفّذ حقوق العباد من رأس المال وسائر الوصايا من ثلثه ولايصحّ القول ببطلان ماأوصىٰ به من حقوق الله وسائر القربات لأنّ حقيقة التركة هي مافضل من حقوق العباد وله التصرف في ثلثها فلا وجه لابطالها وأما إذا أوصىٰ بشيء مخصوص من ماله في مايخرج مخرج التنصل والتقريب فهو فيما أوصىٰ به وعيّنه من ذلك قلّ أو كثر إلى الثلث فافهم ذلك والله أعلم وبالله التوفيق .

من ابراهيم بن سعيد العبري

قال رحمه الله ياسبحان الله لقد نقضت مابيّنت أوّلًا بآخر قولك فرجعت إلى ما اخترناه حيث قلت وأمّا إذا وصىٰ بشيء مخصوص من ماله فيما يخرج مخرج التنصل والتقرب فهو في ماأوصىٰ به وعيّنه من ذلك قلّ أو كثر إلى الثلث إلا أنا نقولان زاد التنصل الذي هو لحقوق العباد عن الثلث

فيؤخذ من باقي التركة ولايحصر في الثلث وأما ماكان من حقوق الله فهو من الثلث على أكثر القول كما هو صريح من جوابه والله سبحانه وتعالى أعلم . والسلام من سيف بن حمد الأغبري .

وسئل أيضا رحمه الله إذا اختلف الرجل وزوجته قبل الدخول في كمية الصداق تدّعي هي زيادة عمّا أقّر لها ولا حجة في ذلك ما الحكم بينهما ؟

الجواب : القول قول المرأة في كمية الصداق قبل الدخول ويقال للزوج إن أرادت المرأة تسلم الصداق حسب قولها وإلّا فطلقها وسلم لها نصف ما أقرت به وقد نصّ على هذا الجواب ابن جعفر وجامعه والله أعلم .

وسئل أيضا عن بعض المتعلمين في جواب من سأله هل الأحسن للرجل أن يعلم أجله متىٰ يكون موته أو عدم علمه بذلك هو الأحسن له . فكان جـــوابه أن لو علم ذلك أحد كان هو الأحسن له ليتأهّب لميعاده تأهب مستعد فلا يفاجئه الموت وقد تباعات لايستطيع أداءها فأنكر عليه بعض العارفين قائلا أن هذا لركاكة علمه وعدم رسوخ قدمه في العلم بل الأحسن له جهل ذلك ليكون مستعدا للموت في كل حين فلا ينهمك في معصيته لفسحة ويعيش في حياته آملا غير منغص بمعاينة وقوع الأجل فأي القولين أقرب إلى الصواب .

الجـواب : قال الله جلّ وعلا في كتابه ﴿ قل لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ﴾ فهٰذه الآية هي الحاكمة بين الرجلين حكما لا محيد عن التسليم عنه ولكنّ الحكمة اقتضت اخفاء ذلك لما في ذلك من الأسرار التي لايعقلها إلّا العالمون والله تعالى أعلم . سيف بن حمد .

وسئل أيضا في نخلة قليعة أي لا أرض لها وهي الوقيعة بها قرين متعلق بها قام يثمر بعد مدة لمن تكون غلته لصاحب الأرض أم لصاحب النخلة ؟

الجـواب : غلته لصاحب النخلة إن كان متعلقا بها لكن لصاحب الأرض أن يأخذ بزواله ويلزمه أن يزيله من أرض صاحبه والله أعلم .

وسئل أيضا في امرأة امتنعت من زوجها بسبب من الأسباب جرىٰ بينهما فطال الزمان فرجع الزوج بطلبها ويؤدي ما عليه من التقصير فلم ترجع إليه لأن عندها مايكفي مؤونتها من المال فرغبت عنه فأرسل إليها بالموعظة والنصح فلم تقبل ذلك البتّة هل للحاكم أن يجبرها على المعاشرة إن أدّىٰ مايجب لها عليه ؟

الجـواب : الغنى لايسقط عن المرأة ما عليها لزوجها من الحق العظيم الثابت بالكتاب والسنّة واجماع المسلمين كيف وقد ورد إذا قالت له ماذا أصبت منك لم تشم رائحة الجنة ولو صحّ سجود مخلوق لآخر لوجب على المرأة أن تسجد لزوجها ولو لحسته من رأسه إلى قدمه قيحاً وصديداً ما أدّت حقه وإذا لحظته بسوء ضرب في عينيها مسامير من نار وإن خرجت من

بيته بغير إذن لعنتها الملائكة حتىٰ ترجع وتتوب إلى غير ذلك من الأحاديث التي لايسع المقام ذكرها ولكن أن الانسان ليطغىٰ أن رآه استغنىٰ فعلى الحاكم أن يجبر هذه المرأة على طاعة زوجها وإن بالسياط إذا أدىٰ لها زوجها مايجب عليه لها ولم يرد إضرارها كالخروج بها إلى مكان لاتدرك به حقها فلا إضرار في الاسلام والله تعالى أعلم .

وعنه أيضا : بسم الله الرحمن الرحيم ـ قد فرضت لشمسه بنت عدي بن محمد الجاندانية أجرة إرضاعها ابنتها اليتيمة بعروة بنت راشد بن سالم بن أحمد القاسمية ورعايتها من يوم موت والدها راشد بن سالم يوم رابع من شهر صفر سنة ١٣٤٠هـ من ماله وذلك مافرضه الله تعالى لها في كتابه في قوله وعلى المولود له رزقهنّ وكسوتهنّ بالمعروف فقدرت لها بعد أن استفرغت الجهد فيه بالتحري وتوخي العدل لكل يوم أربع كيسات تمر بالوزان المسكوي ونصف سدس أرز بكيل دما لكل يوم كذلك وربع قرش للأدام لكل شهر فكان حروة ذلك بالدراهم لكل شهر قرشان ونصف قرش وفرضت لها لكل سنة ستة قروش لكسوتها فكان حروة الجميع لكل سنة ستة وثلاثين قرشا فلينظر فيما قضيت ولايؤخذ إلّا بعدله . سيف بن حمد

عَرَضَ عليّ الأخ سيف بن حمد هذا الكتاب لأنظر في عدله وحقه وهذا القول الذي رآه من كون النفقة والكسوة لها من ماله هو مانصّ عليه الشيخ محمد بن يوسف المغربي وهو عندي قول صحيح كتبه إمام المسلمين محمد بن عبدالله .

وسئل أيضا عمّن باع نخيلا به ثمر لمن التمر ؟

فأجاب : التمـر المدرك للبائع إن اشترط وإلّا فهو تابع للأصـل والله أعلم .

بحث : أليس جاء في الحديث الصحيح بأنّ ما أبرّ من الثمر للبائع إلّا أن يشترطه المشتري فلم عَبَرْتُم عنه وما الحجـة على قولكم هذا ؟

الجـواب : ما عَبَّرنا عن الحديث الصحيح بل أخذنا به وبيانه لما كانت معاملة الناس في بيعهم وشرائهم أن الثمرة تابعة للأصل لا يعرفون إلّا ذلك صـار عرفهم هذا قائما مقام الشرط تأمّل والله سبحانه وتعالى أعلم .
سيف بن حمد

سؤال منه للشيخ حمد بن عبيد السليمي . بعد السلام عليك ورحمة الله وبركاته . ماترىٰ فيمن بيده إناء لامرأة هلكت وقبضت دائرة الأوقاف والتركات تركتها فانتزعت الاناء من يد قابضه مع دعواه أنّه ارتهنه من صاحبته بقرش وليس للدائرة علم بذلك ولا شهود لواحد منهما فالقول لمن منهما في ذلك ؟ أرشدنا أرشدك الله والسلام من أخيك سيف بن حمد .

الجـواب : وبالله التوفيق قد نظر أخوك سؤالك هذا وفيما معي أن القول قول قابض الاناء مع يمينه لأنّه فيه ذو يد سيّما أن الهالكه صاحبة الاناء ميّته وإن أمكن القول بغير هذا فالراجح عندي ماقدّمته فانظر فيه والسلام عليك من أخيك ومودك حمد بن عبيد السليمي .

وسئل أيضا في رجل هلك وترك سلاحاً فقبضه واحد من الورثة طول عمره حتى مات ولم يعلم أن شركاءه تكلموا عنه بشيء والميت قد ترك ورثة يتامىٰ وبلّغا ماترى في ذلك السلاح أهو باق استصحابا للأصل أم سكوت الشركاء في حياة شريكهم أبطلت حقهم منه بعد موته نرجوا التصريح ؟

الجـواب : إذا كان شركاؤه قاسموه في تركة هالكهم من أصول وعروض وبقي السلاح في يده لم يعلم له قسم ولا تكلم فيه الورثة فحكمه له إلّا أن يصحّ أن حقهم باق فيه وإن تخلّف شيء من الأصول أو العروض عن القسم وإنما جرى القسم في البعض فلا يحكم له به إلّا بحجة على كونه له من سائر التركة التي لم تقسم والعلم عند الله سبحانه . سيف بن حمد

سـؤال : من سالم بن حمود ــ للشيخ حمد بن عبيد السليمي ماتقول في الوالد إذا باع مال ولده الصغير هل يثبت بيعه أم لا ؟

الجـواب : إذا باعه عن دين عليه أو ضمان لزمه أو نفقة لزمته ولم يجد مايدفع عنه ذلك إلا مال ولده فبيعه ثابت أو لم يجد ما يأكله إلّا مال ولده فينزعه ثم يبيعه وعلى هذه الصّفة له ذلك ولايردّ بيعه أما إذا لم يبعه عن حاجة ألمّت به وضرورة منه دعت إلى بيعه فبيعه مردود لأنه إضرار بولده وقال رسول الله ﷺ لا ضرر ولا إضرار في الاسلام . وقال لاتوىٰ على مال امرىء مُسلم سيما إذا كان الوالد غنياً وترك بيع ماله والأكل منه وصار يبيع مال ولده ويأكل منه فهذا هو الاجحاف منه لمال ولده والاضرار منه والله تعالى ورسوله ﷺ لا يرضيان بالضّر بين المسلمين ومن ضرّ بغيره ردّ ضرّه

وزجر عنه حتى يكون العدل والانصاف بينهم حتى بين السيّد وعبده والوالد وولده والزوج وزوجته ولا نعلم سيرة تخالف سيرة القرآن والسنة بين المسلمين والله سبحانه وتعالى أعلم . والسلام من حمد بن عبيد السليمي .

أقول تأملت جواب الشيخ حمد بن عبيد . هذا فرأيت آخره ينقض أوله لأنه سهّل الخطب في بيع مال الولد من غير شرط ضرورة بدنية حيث أجازه في دين أو ضمان ثم عاد يحتج بالأحاديث التي ذكرها المقتضية للتشديد فأجازته لبيع مال ولده لوفاء دين أو أداء ضمان ذلك قول قلد فيه بعض الأثر إلّا أنّ صاحب ذلك الأثر قيّده بما لم يكن فيه على الولد ضرر وذلك كأن يكون الولد غنياً والأب فقيراً وكأن الولد لايتأثر بذلك البيع في عاقبة أمره أما مع إدخال الضرر على الولد بوفاء دين الوالد وأداء ضمانه فلا قائل به لمصادمته النصّ الوارد عن سيد البشر أنه لا ضرّ ولا إضرار في الاسلام ولا توىٰ على مال امرء مسلم وقوله ﷺ كل أولىٰ بما في يده حتى الوالد وولده ومع هذا فإنا نقول ليس للوالد أن يأخذ من مال ولده إلّا لقوته وقوت من يلزمه عوله اقتصارا منا على الرخصة الواردة عنه ﷺ في قضية المتظلم من والده يأكل مال ولده فقال إنما أنفق منه على أمّه وأخواته فقال ﷺ أنت ومالك لأبيك قطعا لشكايته وردعًا له عن نسبة أبيه إلى الظلم لا لكون الوالد هو المالك لمال ولده ألا تراه قد أضافه إليه بقوله أنت ومالك إلخ ولو كان الأمر كما زعم البعض لما استفسره ﷺ عن سبب أكله ولم يسمع للولد دعواه ولا استردّ له الجواب حيث أن المال ملك للوالد وإنما هو في تجوّزه هنا كقوله ﷺ الناقة ومن عليها للعباس . وأما قوله ﷺ أطيب مايأكل المرء ما كان من كسب يده وابنه من كسب يده فغاية مافيه الأكل من مال الولد

مهما دعت حاجة إليه كما أن الكسب لايفزع إليه إلّا لدَفع الاحتياج لا إباحة له في مطلق الاتلاف بل يأخذ من مال ولده مايدفع به الضرورة عن نفسه وعمّن يمونه بحق لاغير مع عدم الاضرار بالولد وما منع الموصي عما يزيد على الثلث إذ قال ﷺ الثلث والثلث كثير إلّا لدفع الضرر عن الوارث ألّا ترىٰ قوله ﷺ بعد لأن تترك ورثتك أغنياء خير من تدعهم عالة يتكففّون الناس وقالوا في تفسير قوله تعالى ﴿ فمن خاف مِن موص جنفاً أو إثماً .... الآية ﴾ أنه زيادة الوصية على الثلث فإذا روعي الضرر على الوارث بإيصاء المرء بمال نفسه فمنع الوالدين إضرار الولد بإتلاف ماله أولىٰ من غير ضرورة تناله في نفسه أو من يعوله أيترك ولده واقعا في الضرر هذا ما تمجه الأسماع وتشمئز منه النفوس وينكره العقل وتردّه النصوص فاذا تقرر لديك ذلك فاستحضر قوله ﷺ كلّ مالم يكن عليه أمرنا فهو ردّ وقد صرح بعض المحققين بمثل ماصرحنا به هنا في منع الأب من ذلك وسمى فاعله لصًّا وما التوفيق إلّا بالله ولاحول ولاقوة إلّا بالله العلي العظيم وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . سيف بن حمد

مسئلة من حمد بن سيف بن محمد فيمن أقرّ أنه فلان بن فلان بن فلان وأنَّ فلانا وفلانا إبني فلان المذكور أخواه من أبيه ، ثم مات المقرّ وترك أخاً من الأم فهل الأخوين اللذين أقرّ بهما من أبيه يرثانه لأنَّه إقرار ثابت عليه ؟ نرجو اعلافاده ولكم الأجر من الله .

الجواب : إقراره بوارث لا يصحّ مع وجود وارث آخر إلا أن يكون الإقرار بولد أو والد أو زوج أو زوجة والعلم عند الله سبحانه سيف بن حمد

بحث آخر : منه له أيضا في رجل من الهند مثلا إدعىٰ على رجل بعُمانَ وأقام وكيلا يخاصم عنه فحضر الوكيل والمدّعىٰ عليه لدىٰ الحاكم ولم تكن لدىٰ المُدَعي بينه فوجب على المدعىٰ عليه العماني اليمين فردّها على المدعي بالهند ، فهل يقال لوكيل المدعي أن يحضر المدعي حيث المدعىٰ عليه ليؤدي اليمين إن أراد حقه من المدعىٰ عَليه أم كيف الحكم ؟ أرجو ما عندكم بالتفصيل ولكم الأجر من الله والسلام .

الجواب : إن ردَّ اليمين يذهب الى أخذ حقه هناك أو يوكِّل مَن يُحَلِف له خصمه والعلم عند الله سبحانه والسلام سيف بن حمد.

وسئل رحمه الله : في إمرأة أرضعت أولاداً بلابنة لها وعندها بنات غيرها ثم ماتت الإبنة المرضوع عليها الأولاد هل يَحلّ للأولاد التزوج ببناتها الباقيات أم لا ؟

الجواب : لايحل أخذ شيىء من بناتها لأحد من الأولاد والذين أرضعتهم ، وكذا لايحل لهم أخذ من بنات الزوج الذين أرضعتهم إمرأته من لبنها ، لأن اللبن للفحل فالأولاد الذين أرضعتهم إمرأته هم أولاده في الحكم والعلم عند الله سبحانه والسلام سيف بن حمد .

وسئل أيضا : عن وجه جواز الزيادة لمن إختلعت منه زوجته فوق ماساق من مهر وقد وقع النشوز من قِبَلِهَا وما الدليل على جواز ذلك ؟

فأجاب : الدليل عليه قوله تعالى ﴿ لاجناح عليهما فيما إفتدت به .. الآية ﴾ لما فيها من الاطلاق من غير قيد وعليه جلّ المفسّرين وبه قال مالك والشافعى وأبو ثور وجمَاعة من الصحابة رضى الله عنهم وكرهّهَا بعض العلماء لكونها منافية لكرم الأخلاق كراهة تنزيه ، وفي فتح القدير عن ابن عمر في المختلفات إخلعها ولو من قرطها وفي زاد المعاد أن الرّبيع ابنة معوذ أختلعت من زوجها بكل شييء تملكه فخوصم الى عثمان فأمره أن يأخذ عقاص رأسها أي لأنّها إختلعت بجميع مالِهَا ، ومنع بعض أن يأخذ الرجل شيئا مما ساق اليها وإحتجَّ بأنَّ الآية منسوخة بقوله تعالي ﴿ ... فلا تأخذوا منه شيئا ... الآية ﴾ وهو قول شاذ خالف جميع الأمّة ، وفي شرح النيل ويقع الفداء بأكثر لكن لايحلّ فيما بينه وبين الله ولا في الحكم وقيل يحل فيما بينه وبين الله ، وفي الحكم فتحصل في المسئله أربعة أقوال ، جواز أخذ الزيادة فيما بينه وبين الله ، وجواز أخذها في الحكم فقط ، وجوازها مطلقاً مع الكراهة ، ومنع الخلع أصلا وهو شاذ لايعمل به ، والأول هو الأصح عندي وعليه جمهور العلماءمن الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وأما حديث أمَّا الزياده فلا فقد أجاب عنه في سبل السلام بأن هذه الزيادة لم يثبت رفعهَا وأن الحديث مرسل وإن ثبت رفعها فلعله خرج مخرج المشورة عليها والرأي وأنه لا يلزمها لأنه ما خرج مخرج الأخبار عن تحريمها على الزّوج ، وأما أمره ﷺ بتطليقه لها فإنه أمر إرشاد لا إيجاب والله سبحانه وتعالى أعلم والسلام ختام سيف بن حمد .

وسئل أيضا : عمّا في الأثر من ثبوت النقض لمن خالعت زوجها على إرضاع إبنها منه وإن عيَّنت المدة فماذا يلزمها بعد ثبوت النقض لها أو ترمي له إبنه وتذهب حيث شاءت وهو لم يفكها إلّا بذلك الشرط ؟

الجواب : لقد علمت أن بعض العلماء لايجيز للزوج الزيادة على ما سلم من الصّدَاق وحيث أن إسترضاعها ربّما يربو على ماسلّم صار في حكم المجهول فأثبتوا لها النقض وتردّ الى دفع ما سلم لها وأما على قول من أجاز الزيادة على الصداق في الخلع فغير ظاهر ثبوت النقض لها ويدل لهذا ما في شرح النيل ، قال وإن فاداها بأن ترضع ولده الى معلوم جاز وقيل لا وإن ولدت من بطن ولو ثلاثة لزمها إرضاعهم إن لم يعيّن إنتهىٰ والله سبحانه وتعالى أعلم سيف بن حمد.

وعنه وفي اللباب عن الصبحيّ وإذا إختلعت المرأة الحامل وشرطت على نفسها أن لا يكون عليه لها نفقه الى مدة معلومة أو غير معلومة ، قال هذا شرط لايَثْبُتْ عند المناقضة على أكثر القول وقول هذا هو ثابت وتجوز فيه المتامة أنتهىٰ ، المراد منه وهو عين ماذكره في شرح النيل الموافق لما قلناه والله أعلم سيف بن حمد.

وسئل أيضا : هل في البيدارة زكاة ؟

الجواب : إختلف العلماء في الزكاة هل هي شريك في المال أو حق في الذمة فمن قال إنها حق في الذمة الزم صاحب المال إذا بلغ فيه النصاب الزّكاة يوم حصاده وفقا لقوله تعالى ﴿ وأتوا حقه يوم حصاده ﴾ فيأخذ المزكي العشر أو نصفه إن كان ممّا يجب فيه نصف العشر ، قبل أن يأخذ البيدار أو نحوه من شواف وجداد وجزاز وفراز وغيرهم ، وإنما يسلم لهم رب المال أُجرتهم من التسعة أسهم الباقية إلا البيدار فقد جعله بعض

العلماء شريكا ، فعليه ما على الشريك من مغرم وبعضهم جعله أجير فهو كغيره من الأجراء الذين ذكرنا هذا إذا كانت البيدارة بالعذق مثلا وأما إذا كانت بنحو ربع الغلة أو سدسها مثلا فهى الى الشركة أقرب والله أعلم سيف بن حمد .

وسئل أيضا : عن ميراث الزنيم هل عَصبتَه عصبة أمّة أم ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : ذهب أكثر أهل العلم منّا الى أن عَصْبة الزنيم عصبة أمّة عملا بحديث رواه ابن ماجه ، والصواب عندي في قول من جعل ميراث الزنيم كغيره فلا نترك حكم كتاب ربّنا لحديث أُحاديّ مع أنه محتمل للتأويل ، فقد نص الإمام أحمد بن حنبل في مسنده في صفحة ٢٤٠ /قضى رسول الله ﷺ في الهذليين (أن العقل عَلى العَصَبة وأن الميراث للورثة وأن في الجنين غرّة) وقد ذاكرت الإمام الخليلي رحمه الله في هذا فكان رأيه هذا الذي حررناه والحمد لله كتبه العبد سيف بن حمد الأغبري .

وعنه أيضا بحث : ففى الأثر أن ما باع الإبن لأبيه لاشفعة فيه للشفيع لأن مال إبنه له لحديث (أنت ومالك لأبيك) وما باعه الوالد لإبنه يدرك الشفيع فيه شفعة ، لكن يؤخذ بتقويم العدول إن تكن هنا مساهلة في الثمن فما الفارق بين بيع الولد لأبيه وبيع الوالد لإبنه إذ حق الوالد فيما باعه لإبنه حقه في سائر أمواله فيجب إتخاذ الحكم فيها ؟

الجواب : هنالك فرق دقيق وهو أن ماباعه الوالد لأجنبيّ مثلا فقد نزعه عن نفسه بإختياره فلا حق لإبنه فيه إلا أن يدركه بالشفعة ولاكذا ماباعه الولد لأبيه تأمل ، وبلغني أن علامة العصر إمام المسلمين مُحَمَد بن عبدالله يرىٰ الحكم واحد فيهما فما باع الإبن لأبيه أو إشترىٰ منه لا ينال شفيع في شيء من ذلك واليه كان ميلي قبل الإطلاع على قوله والله أعلم سيف بن حمد .

بحث صلاة الجمعة جماعة خلف الإمام العادل في الأمصار السبعة التى مصَّرها عمر رضيٰ الله عنه وهي مكة والمدينة والبصره والكوفة والشام واليمن والبحرين وعمان وهما مصر واحد ، وتجب عند أكثر أصحابنا خلف الجبابرة ولو مخالفين في الأمصار السبعة وهو الصحيح لما روي في صلاة الصحابة والتابعين وغيرهم كجابر بن زيد وأبي عبيدة والربيع بن حبيب وصحار العبدى رحمهم الله ، وقيل أن هٰؤلاء صلّوا وراء الجبابرة ولم يقولوا لاتجب إلا في الأمصار بل كلامهم وفعلهم يدلّ على وجوبها حيث الأئمة ولو جَوْرَه ولو في غير الأمصار ، وأما غير الجمهور من أصحابنا فبعض يقول لاتجب إلا خلف أئمة العدل أو من أقاموه في الأمصار وغيرها وبعض يقول تجب خلف كل من أقامها من جائر أو عدل في الأمصار وغيرها ، ويشترط العدل في غير السبعة فلا تجوز خلف جائر ولا تجب صلاة الجمعة على مسافر ولا إمرأة ولا عبد إنتهىٰ نقلا من كتاب مختصر الوضع والحاشية .

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين﴾ فكان مما إبتلىٰ الله به عباده في نزوىٰ وغيرها وقوع الجائحة على الثمار في النخل خاصة فذهب من الغَّلة

من الثلث فصاعداً تقديراً فكان النقص غير متساوٍ في جميع النخل ، فقد ذهب من غلة المبسلى معظمها وكانت الأحاديث الصحيحة دالّة على الوضيعة بالجوائح وقيّدها العلماء بالثلث فصاعداً ، فقد حكمنا بما أدّىٰ اليه إجتهادنا وأسقطنا في غلة المبسلى نصف ثمنها وفي سائر النخل ثلث الثمن إلا من شاء أن يقبل غلة ماله من الذي أطناه فله ذلك وإن إتهمه فالحكم بالبيّنة أو اليمين وهذا حكم جعلناه منسحبا في أموال العباد والأوقاف وبيت المال وما التوفيق إلا بالله وقد إستشرنا من حضرنا من إخواننا أهل العلم المشايخ ، القاضي سعود بن سليمان الكندي وسفيان بن محمد بن عبد الله الراشدي فرأياه صوابا ، وقد وافقنى على هذا الحكم القاضي منصور بن ناصر الفارسى لتعلم ذلك والسلام ختام من قاضي السلطان بنزوىٰ سيف بن حمد .

صحيح هذا الحكم كتبه منصور بن ناصر الفارسي بيده عرض علىَّ هٰؤلاء الأشياخ هذا الحكم وهم قد إعتمدوا علىٰ أدلة وشأن كل مجتهد أن يحكم بما أدىٰ اليه إجتهاده فهو الحق ليعلم ، وكتبه العبد سعود بن سليمان الكندي بيده : ما أملاه الشيخ سيف بن حمد وصححه الشيخ منصور بن ناصر وسوّغه الشيخ سعود بن سليمان فـــــهو سائغ ترشد اليه الأحاديث الصحيحة والله أعلم ، كتبه العبد سفيان بن محمد : نظرت في هذا الحكم المرسوم في هذه القرطاسة وهو صحيح عندي وله بالسنة تعلق ظاهر وقد حكم به العلامة الإمام الخليلي رحمه الله ولايعارضه أنَّ القدماء من أصحابنا لم يذكروه فإنه ربما لم يبلغهم الحديث والله أعلم ، وكتبه محمد بن سالم الرقيشي وكتبه نقلا من أصله بالحرف الواحد محمد بن سيف بن حمد في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦هـ .

البسملة آية من كتاب الله إجماعاً لورودها في سورة النمل وهي آية من كل سورة إلا التوبة فيجهر بها في الصلاة كغيرها وهو الصحيح أو من الفاتحة أو فيها للتبرك وفي غيرها للفصل أقوال ، وفيها من الأسرار التبرك في الإستفتاح بها في الأمور وتعظيم الله عز وجل وعلا وذكرها على الذبيحة وشعار وعلم من أعلام الدين وطرد الشيطان قبيل الجماع والأكل والشراب ومخالفة المشركين في ذكر غير الله ومفزع للخائف ودلالة من قائلها على إنقطاعه الى الله ، وإقرار بالألوهيّة وإعتراف بالنعمة وإستعانة بالله وعبادة له وفيهَا إسمان لم يسمّ بهما غيره وهما الله والرحمن ، القول في الفاتحة هي أمّ الكتاب والمثاني لأنها تثنىٰ في الصلاة ولاتتم فرائضها إلا بها مع آية في الجهر به وقرءٰجابر بن زيد معها مدهّامتان فركع أو إلا آية طويله أو إلا إثنتين أو إلا ثلاث آيات وهل يجزي دونها ما تيسر من القرءآن أولا إلا بها قولان فإقتضت أمره لنا عز وجل بفعل الحمد وكيف نحمده ونثني عليه والدعاء له بعد الثناء ونستعين به على العباده وعلى سائر أمورنا والتثبيت على الهداية وتجنب سبل المغضوب عليهم والضالين عن الهدىٰ وهي عودة وشفاء كما ورد في حديث القول على سورة البقرة والله أعلم سيف بن حمد بقلم يده .

مسئلة : وفي بيت لشركاء شتىٰ أراد أحد الشركاء شراء بعض الأقساط من أحد الشركاء فأتم له البيع وحُرِرِ الصَّك فقال إبن هذا المشتري أن هذه الدراهم لي ليست لوالدتي التى هي المشترية فأحسن الكاتب الظن لحيث أن الإقرار بالبيع واقع من البائع وإنما هذا البائع عليه سواءفي صفقة البيع مثلا كان لأخته أو لولدها فقام هذا البائع يطلب شفعته في بيع البيت قائلا أن البيع أظنه لأختي لا أظنه لولدها ، فهل له شفعة فيما باعه من قسطه فقط

أو في البيت جميعه أو ليست له شفعه وإن وجبت له ردَّ البيع في قسطه ولكنه لاينوب له بقدر سبعة جذوع عمار وسبعة جذوع خراب كما حدَّده الأثر وأراد أن يشاغب فهل يجبر لبيع حصته أم كيف الأمر في ذلك ؟

الجواب : من باع نصيباً له من مال أو بيت مشاع فلا يدرك فيه شُفعه والله أعلم .

مسئلة : فيمن له حق على رجل وقد نسي ذلك من عليه الحق وقد أخذ الحياء من له الحق أن يطالبه فقال في نفسه إني أبرأته منه ، هل يبرأ عند الله من عليه الحق أم يخبره أن عليك حق كذا كذا وقد أبرأتك منه ؟

الجواب : أمَّا مَنْ يقول لا يسع الانسان نسيان مَا عليه من المعاملات فهو مقصِّر لاينفعه برءآن هذا من تقصيره ومن يعذره إذا لم يكن مقصراً في الجُمْلة فأرى أنه ينفعه والله أعلم .

مسئلة أيضا : وفيمن عليه حق لموروثه من قبل تعدّ عليه سبق منه في حياته هل تكفيه التوبة بعد موت موروثه وإن قلت لا فما وجه الخلاص ؟

الجواب : إن كان تَعَدٍ لا يُوجِبُ غُرم مالٍ فتجزيه التوبة وإن كانت وُجِب مالا فإن كان معه وارثا فلابد من عَطائه نصيبه وإن كان مرجع الميراث جميعه له فالتوبة تجزيه والله أعلم .

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ١٦١٤
الرقم الخاص : ٢١٦

ومن كلامه رحمه الله : أقول شهر عند الناس أن الفخر لأم التفسير فأن خطه واحد وكتابته غير التفسير وأقول ليس الأمر كذلك ، ولكن فسَّروا إذا فلينظر المنصف بعين الإنصاف فإنه لايجد معنىٰ في التفسير قاله المفسرون ونشروا اليه الا وقد أتىٰ ما جاء به الّا مَا شاء الله وليس ذلك ممّا يخلّ بتفسيره والكمال تفرد به ذو الجلال إنتهىٰ سيف بن حمد .

وله أيضا : وفي جامع أبي سعيد فيمن أرسل رجلًا يتزوج له إمرأة سمّاها فخطبها له فصح موت المرسل في يوم العقد ولم يعلم السابق من الأمرين أن لها نصف الصداق ونصف الميراث فإنه يتخرج من حال أن النكاح هو المتقدّم ومن حال أن الموت هو المتقدّم إنتهىٰ بتصرّف .

قلت : وكذا أن عقد الزواج على إمرأة غايبة برضاها فتبين أنها ماتت يوم العقد ولايعلم أيّهما وقع ، قيل أن له نصف الميراث وعليه نصف الصداق فلينظر فيه والله أعلم سيف بن حمد .

وله أيضا : قال ﷺ (أدّ الأمانة الى مَن إتمنك ولا تخن من خانك) قال الحفني فيه مشاكلة ، قلت هذا غير ظاهر فيلزم منه تحكيم الانتصار ، قال نهى عنه والظاهر من حديث النَّهي عن فعل مايؤدي الى الخيانة وهو ما زاد عن الحق فالإنتصار في تلك الزيادة خيانة ﴿وإن عوقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وجزاء سيئة سيئة مثلها ومن إنتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ﴾ والله أعلم سيف بن حمد .

وله أيضا المصافحة بعد الصبح والعصر نص بعض العلماء عليها أنها من البدَع إلا أن يكون للملاقاه ولم يذكر مِن أيّ البدع هي ، فإن منها المحمود والمباح والمكروه والمحرّم وكان أصحاب الإمام الخليلي يصافحونه بعد صلاة الصّبح فإن كانت هذه المصافحة هي مصافحة الملاقاه فهي من السنة وإلّا فهي بدعة ، لكن ذكر العزيزيّ أنّها من البدع المباحة تراجعه في صفحة ١٩ من الجزء الأول من السّراج المنير شرح الجامع الصغير والله تعالىٰ أعلم سيف بن حمد .

إجتنبوا سبعا من الكبايـر الشرك بالله القوي القاهـر
فإنهـــا لاشـــكّ موبقـات معنى حديث قد روىٰ الثقات
والسخريا في البيع ان تلبّسا بالكفر والتحريم فيه قد رسا
والقتل للنفس التى قد حرّما إلهٰنـــا إلا بحق لزمـــا
سادسها تولى يوم الزحـف من غير ما تحيّز أو حرف
وقـذف المؤمنـات المحصنـات الغافـلات سابـع الحالات
واجتنبوا أيضا شرب الخمر فإنها مفتـــاح كل شرّ
وقـد أتى أجـرؤكم للفتـوى أجـرؤكم للنـار فيمـا يروى
وأكل أموال اليتامىٰ ظلمـا فحسبـــه بأكل ذاك إثما
والآكل للربـا من البيـوع رابعهـا فهـو من الممنـوع

وقال في معنى هذين البيتين :ـــ

تفاحة قد حكت لونان خلتهما خدّى مُحب ومحبوب قد التصقا
وقد بدا لهما واشٍ فراعهما فاحمّر ذا خجلا واصفرّ ذا فرقا

إختلفت أفهام الناظر في معنى البيتين فسّر بعضهما الفرَق الى الرجل والخجل الى المرأة وعكس البعض ، وأقول أنّ الشاعر ما أراد تخصيص أحدهما بشيء مخصوص من الحيا والنزع بل أراد تشبيه التفاحه بخدي شخصين هذه صفاتهما وكل من الحيا والخجل جايز بكل واحد من المحبّ والمحبوب سواء إتفقا ذكورة أو أنوثة أو إختلفا فهذا أسلم من التكلف وإن محل أى القولين أبعد من الصواب ، قلت قصر الحياء على المرأة والفرق على الرّجل لأن الغالب أن الرجل لايخشىٰ إلا أهل المرأة فإذا خاف هو منهم فمن الأولىٰ أن تكون هى أخوف وأخشىٰ فلا وجه لخجلها هنا بدون خوف وقد تخجل المرأة وتخاف الرجل كما إذا رآهما من لا سبيل له عليهَا وله على الرجل قدره ، وقد يخافان معاً كما إذا رآهما بعض حرّاس السلطان أو من لايبالى بالبطش بهما وقد يخجلان معاً بلا خوف كما إذا رآهما من لا سبيل له عليهما وبهذا يظهر لك ما إخترناه خلافا لبعض الأدباء والله أعلم سيف بن حمد .

سؤال : فيمن إستطنى نخلا وفيه شيء من القيرين وقد غلب عليه الزهو فبعض النخل مات ولم ينتفع منه بشيء وبعضه يبست الغلة ولم يؤخذ منه إلا القليل بقدر نصف العشر ، وكذا المبسلى مأخوذ للرّبح وأصابه الفلاج وصار بسره ضعيف وتلحق فيه خسارة كبيرة لأجل الضياع الذي إعتراه ويطلبون السماحة من أهل الأموال ولكن بعض الأموال للغائب وبعضها لليتيم وبعضها للمسجد ماذا ترى ، وفي الحديث الصّحيح (أرأيت إن منع الله الثمرة فبماذا يأخذ أحدكم مال أخيه) وهؤلاء المستطنين لم يأخذوا إلا القليل عرِّفنا برأيك ؟

الجواب : جاءت زوايات عن النبيّ ﷺ في ذلك قال أبو داؤد الى جابر بن عبد الله قال رسول الله ﷺ (إذا بعت أو إشتريت من أخيك تمرا فأصابتها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بمَ تأخذ مال أخيك بغير حق) وفي رواية (لو أن رجلًا إبتاع قبل أن يبدوا صلاحه ثم أصابته عاهة كان ما أصابه على ربّه) وفي رواية (لو بعت من أخيك ثمرا فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق) ، ولهذا قال مالك في ثمر بيع بعد بدوّ الصّلاح وإصابته جائحة يوضع عن المشترى الثلث ، وقال أحمد وأبوعبيد يوضع الجميع ، وقال الشافعى والليث والنعمان والكوفيون لا يرجع بشيء ، قال القطب وهذا كنت أقول قبل الإطلاع عليه وأقول إن وضع الجائحة فيما بيع قبل بدّو الصّلاح بغير شرط القطع ثم رأيته والحمد لله منصوصاً لهؤلاء ، قال ابن حجر في قوله (بم يستحل أحدكم مال أخيه) أي لو تلف الثمر لايبقىٰ في مقابلته العوض فكيف يأكله بغيره إنتهى.

فإذا عرفت ماقاله هذا الإمام ظهر لك أن الوضع فيما بيع من الثمار قبل بدوّ الصّلاح كما صرّح به الحديث المتقدم لفساد البيع من أصله وأما مَا بيع من الثمار بعد بدوّ الصّلاح فأصابته جايحة فهو من مال المشتري ، والجايحة مالا يستطاع دفعه كالثلج والجليد والريح والبرد والجيش والجراد والخرس والمطر والحريق ، ومن الضياء من باع ثمرته قبل بدّو صلاحها فأتت عليها جائحة فهى من ماله لأن ملكه لم ينتقل عنها لفساد البيع ومن باعَها على الشروط المأمور بها كان البيع صحيحا فإن تلفت بآفة فهي من مال المشتري لانتقال ملك البائع عنها إنتهىٰ بتصرف .

وزعم بعض عن يحيىٰ بن سعيد أنه إذا أصابة الجائحة ثلث المال فصاعداً فسنة المسلمين أن يوضع له من الثمن وليس حتماً ، وما أحسن ماقاله يحيىٰ لمن سمحت نفسه بذلك أما مال اليتيم والغائب والمسجد ومَن لايملك أمره فلا سبيل عليه والله يخلف للمشتري خيرا ممّا تلف منه ، وإنما سقت لك كلام أهل الخلاف وكلام أهل المذهب لتعلم تأويل الأحاديث وتعلم ما عليه العمل عند أصحابنا رزقنا الله إتباعهم في القول والعمل والله أعلم والسلام من عيسى بن صالح بن علي الحارثي بيده كتبه نقلا من أصله بالحرف الواحد محمد بن سيف بن حمد الأغبري.

ومن أجوبة الشيخ السالمي عبد الله بن حميد رحمه الله سئل : عمّن أوقف بيتاً أو ضيعة بما هذا نصه «أمر وأوصىٰ فلان أنَّه أوقف بيته الفلاني وقفا مؤبّدا الى يوم القيامه» ولم يذكره أنه لأولاده أو للفقراء أو لشيء مخصوص أصلا أيثبت هذا الوقف على هذه الصفة ، فإن قلت بثبوته فالى أين مرجعه والورثة يدَّعون بطلانه ؟

الجواب : الذي يظهر لي في هذا أن ذلك البيت وقف مؤبد على حسب ما أقرّ به وأوصىٰ وعدم ذكره ما أوقف عليه لايخل بذلك الايقاف عندي ، لأن معنىٰ إيقاف الشيء هو إخراجه من حيّز الملك الى حال لايصح التصرف به الا فيما جعل له وغاية ما في ترك ما أوقف عليه ذلك البيت أنه لايعلم لما أوقف عليه فهو مجهول الانفاذ فتصرف منافعه الى الفقراء بعد تحقيق التوقيف ، وجهل ما أوقف عليه ودعوىٰ الورثة بطلان ذلك الإيقاف غير مسموعة عندي علىٰ هذه الصفة اللهمّ إلا أن يلقوا بدعواهم

هذه عند من يرى خلاف ما رأيت فإن المسئلة إجتهادية والنزاع فيها سايغ ولكل ما رآىٰ وما كلّ مجتهد مصيب والله أعلم .

قال غيره : نظرت هذا وأرجو أنه غير خارج عن الصّواب والموصي أخرجه عن ملكه بالوقف فلا سبيل الى إدخاله في ملك الورثة بعد إخراج المالك له في حياته والله أعلم فلينظر فيه ولا يؤخذ إلا بعدله كتبته أنا الفقير الى الله محمد بن مسعود بيده كتبه نقلا من أصله سيف بن حمد ، بالحرف الواحد كتب هذا نقلا من أصل النسخه وفا بحر من العبد لمولاه محمد بن سيف بن حمد.

سئوال للوالد سيف بن حمد : في فلج بلدة أموالها شرابات يبدىٰ بمال معين ثم لما يليه وهَلمَّ جراً الى آخر الشرب فإذا كانت فضلة في بعض بودّه تصير لغير أهل الشرب وفي بعضها لآخرهم شرباً وبعض البوَّد يكون بالناوبة ، الأول يكون آخر والفلج يمسَّه نقص الماء بالمحل فأضطر أهل البلد الى التسامح لأنّهم رأوا أن نقص الماء يضرُ بآخر الشرب ثم بمن يليه حتى يصل الضَّرر الى أوّل السّقي وربما تعذر بالكليّة ، فإتفق أهل البلد على حفره فرأوا بالقرح زيادة محسوسة وإصطلح فلجهم ولأهل البلد شركاء في الفلج من غيرهم وقد سبق في هذا الفلج قرح فكفت له الفلج قعداً وجعلوا له مرّة أخرى رمية على الأول وفي هذه المرّة أبىٰ عليهم الشركاء أن يسلموّا شيئا من المغرم لا رمية ولا قعداً محتجين بأن الفلج زيد في حفره بدون إذن منّا وأننا لسنا في الإنتفاع به كغيرنا فلا نؤدي درهما واحداً ما الذي ترون في ذلك وأن الزمتموهم الغرم فما معنىٰ مافي الأثر أنه لايجبر الممتنع من أهل الفلج على غرم القرح بين لنا ذلك والسلام ؟

الجواب : إذا إتفق جباه أهل البلد على زيادة القرح وحصلت مصلحة بزيادة الماء فيه ورىٰ الحاه قعد الفلج لما إحتاجه من الإنفاق سيما حيث كان ماء الفلج شرابات ولم يتميّز لكل واحد آثار ومعلومه جاز أمر الجباه فيه وجبر الممتنع عن الأداء سواء كان من أهل البلد أو من غيرهم وأن إتفقوا على الرمية فذلك ، فذلك الى إتفاقهم ولايلتفت الى قول مدعي عدم الأذن في الخدمة مع تحقيق الصلاح أو حصول المنفعه ، وأما مَا في الأثر من أنه لا جبر في القرح فذلك إذا كان النفع مظنونا فقد تحرَّج بعض العلماء مِن جبر مَن أبىٰ وأمّا مع تحقيق المصلحة فلا قائل به فإن الناس يجبرون ولا إعتبار بقول مَن يروم التعطيل لأنّه من الفساد الظاهر وأن تتبعت أقوال الأثر علمت أن إطلاق القول بعدم الجبر على القرح مقيّد بعدم وجود المصلحة وهل عَمرت البلاد وجرت الأنهار إلا بالقرح والله سبحانه وتعالى أعلم والسلام من سيف بن حمد ، وقد عرض هذا الفتوىٰ على العلامة إمام المسلمين محمد عبدالله الخليلى وقاضيه منصور بن ناصر وسفيان بن محمد الراشدى فرأوه حقا وصوابا وحكموا به بين الأغابرة والمناجية في فلج العين ببلد الحاجر والله ولي التوفيق كتبه نقلا وأصله بالحرف الواحد محمد بن سيف بن حمد .

وعنه أيضا رحمه الله : فأيده في معنىٰ بيتي إبن النّظر رحمه الله :ـــ

وأخ كان أخـــــوه قدره جذعا رحبا وهذا قدرحق
عتقـا أو وَرثـــا عمّهمـــا فلهذا الفضل من ذا والسّبق

أقول : يتصوّر ذلك في أخوين مملوكين أوصىٰ بهما سيّدهما لعمّهما الحرّ من ضمان لزمه له فمات العَمّ الموصىٰ له ولم يدع وارثا غيرهما فمات سيدهما فصارا لورثة عمَهما بالوصيّة لكونهما من ضمان فهما مال لعمّهما ولا وارث له غيرهما فخرجا حرين وارثين لمال عمّهما فيترادّان الفضلة بينهما في القيمة فيردّ من كان قيمته أربعمائة قرش مائة قرش لمن كانت قيمته مائتين قرشا ، إذ أصل قيمتهما ستمائة قرش فنصيت كل منهما ثلثمائة قرش هذا على القول الشهير في تحرير ذي محرم من يملك ذي محرم له أماً مَن جعل للعّم ملك إبن أخيه فمعنىٰ البيتين ظاهر وقد أطال القول فيه القطب في شرحه ، ونظمه الشيخ المالكى كتابه غاية المرام فليراجع والله أعلم سيف بن حمد.

وعنه أيضا : ورَدَ بحث من الولد سالم بن سيف بعْد أطلاعه على جوانبنا في سئوال الشيخ أحمد بن حمدون قال فيه ، وقفت على سئوال الشيخ الفصيح أحمد بن حمدون وجوابكم له الى أن قال وبحث السائل عن القرآءآت هل هي معلومه عنده ووقف على حقيقتها حتى يسأل هل له أن يقراء بخلاف ما أثبت في المصحف العثماني مع ورود الإختلاف الكثير عن العلماء في قوله ﷺ (إن هذا القرءآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف فاقرؤوا ما تيسر منه) ، قال أبو عبيده معناه على سبع لغات وردّ بأنَّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم قرشيّان من لغة واحدة وقد إختلفت قرآتهما وقيل سبعة أوجه وعد ووعيد وحلال وحرام ومواعظ وأمثال ، وقيل حلال وحرام وأمر ونهي وخبر ماكان وخبر مايكون وأمثال وقيل غير ذلك من الوجوه ، قيل لايوجد حرف واحد من القرءآن يقراء على سبعة أوجه وقيل سبع قرآءآت وردّ بأنه لايوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة إلَّا قليلا كعبد

الطاغوت ﴿ ولا تقل لهما أُفٍ ﴾ ، وبعد تعدد الأقوال في ذلك قال أبو سعيد النحوي أن هذا الحديث هو من المشكل الذي لايَدرَىٰ معناه كالمتشابه مِن القرءآن لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاّء وعلى الكلمة وعلى المعنىٰ وعلى الجهه وهو المختار والأقرب بعده قول سبع لغات ، وقول سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة كأقبل وتعال ، وظن كثير من العوام أن المرَاد القرآءآت السّبع وهو جهل قبيح إنتهىٰ نقلا من الشامل ، وقال القطب قبل ذلك اللهم إلّا إن كان المراد كل كلمة تقراء على وجهين أو ثلاثة أو أكثر الى سبعة ورُدَّ بأنَّ فيه ما يَتَّجه على أكثر من سبع أي وفيه ما قرىء على وجه واحد فقط إنتهىٰ ، فمَا الذي تختاره أيّها الوالد من التوجيهات في معنىٰ هذا الحديث ، وهل عندكم غير ذلك ؟ إنتهىٰ بحثه وكأنه أراد بهذا البحث تلميحاً الى عدم موافقتنا للحق في الجواب إتباعاً لقول أبي سعيد النحوي أن تأويل الأحرف في الحديث بالقرآءآت السَّبع من الجهل القبيح .

فقلت في جـوابه : إني لأتعجَّب من إستفهامك عن بحث السائل عن القرآءآت السبع وهل هي معلومة عنده وفي نفسي أن الرجل مطلع على ما إطلعتم عليه من أن القرآءآت المتواترة سبع عند الأكثر وهي التي ذكرتها في نظمك للشامل ، وقيل بل سبع قرآءآت كما في عبد الطاغوت ﴿ أف لهما ﴾ والأئمة الذين ذكرهم السائل هم نافع وأبو عمرو وإبن كثير وأبو عامر والكسائي وعاصم وحمزه وزاد البغوي ثلاثة أبو يعقوب الحضرمي وأبو جعفر الطبري والجمحى وإعترض بأنّ العاشر هو أبو محمد بن هشام ، وعد بعض الناس من المتواتر قراءة إبن المرزبان خلف بن أحمد وقراءة هبة الله بن أحمد الطبري ، والأكثر على أن القرآءآت المتواترة سبع

كما قدّمنا فسئوال السائل يستفهم هل يجوز قراءة شيء منها غير ما أثبت في المصحف العثماني إلا بقوله في سئواله بحرف واحد ، وأنت خبير أن بعض العلماء قال يطلق الحرف على القراءة كما يطلق على غيرها من المعاني ، ولما كان سئواله عن نفس القرآءآت السّبع لم نتعرض لتفسير الأحرف وإنما قلت لقد نزل الكتاب الى آخر البيت وبعده لسبعة أحرف والكل كاف ، وإنما قلت لقد نزل الكتاب الى آخر البيت وبعده لسبع أحرف الكل كاف ، وبعدهوصحّ تواتر أمر ذاك سبع قرآءآت الى آخره ، وذاك في النظم إشارة الى الكتاب فتراه لم يتعرّض المجيب الى معنىٰ الأحرف وإنما أشار الى أمرين ، الأمر الأول الى حديث (نزل القرآن على سبعة أحرف) ثم ضرب عن ذكره وذكر الأمر الثاني في قوله وصحّ تواترا من ذاك سبعٌ قرآءآت ، ولا أظن أحداً ينكر كون القرآءآت المتواترة أنها سبع على الأكثر ولا أنَّ القرءآن لم ينزل على سبعة أحرف فهل ترىٰ في جوابنا تصريحاً بأن الأحرف القرآءآت السّبع لاتجد ذلك ولا في سئوال السائِل تصريح بأنّهما شيء واحد فكان الجواب طبق السؤال والحمد لله .

وأما ماذكرته تطلب ما عندي في الحديث مع ما وجدتَه من الإختلاف وقول بعضهم فيه أنه من المشكَّل فهو كالمتشابه من القرءآن ، فهذا قول مَن لم يفتح الله له معناه والمرء عدوّ ماجهل وتكلم غيره بما فتح الله له كما هو معلوم عندكم ، وحسب مانفهم ويبلغ اليه علمنا أنَّ هذه الأحرف هي القرآءآت السّبع ولايلزمنا مِن ذلك أن القرآن تتفق كلماته على سبعة وجوه وإنما المراد أن بعض الأئمة قراء هذه الكلمة على هذا الوضع وخالفه الأئمة الستة ، وفي كلمة أخرىٰ خالف الخمسة إثنان وفي أخرىٰ خالف

الأربعة ثلاثة ، فلكلٍّ من الأئمة قراءة خالف فيها غيره وذلك في بعض الكلمات وبعض الآيات وبعض الأحرف من إعجام وإهمال وخفض ورفع ونصب وغير ذلك لا أنَّ المراد كل كلمة تقرأ على سبع لغات فتفّطن لهذه الدقيقة فأن تكن حقا فمن الله والحمد لله وإن تكن خطاءً ففي رحمة الله وعفوه سعة عن كل مخطي والحق يقبل ممن جاء به والباطل مردود ، وقال السيوطي في الجامع الصحيح« يقرأ القرآن على سبعة أحرف فلا تماروا فيه فإنَّ مراء في القرآن كفر» أخرجه أحمد في مسنده بإسناد صحيح عن أبي جُهيم بن حذيفة عن إبن عبّاس قال العزيزي في السراج المنير قال العلقمّي قال أبو عبيدة ليس وجه الحديث عندنا على إختلاف في التأويل ولكنه على إختلاف في اللّفظ وهو أن يقول الرجل على حرف ويقول الآخر ليس هو على كذا لكنه على خلافه وكلَاهُمَا مُنّزل مقروء به فإذا جحد كل واحد قراءَة صاحبه لم يُؤمِن أن يكون ذلك مخرجه الى الكفر لأنه نفىٰ حرفا أنزله الله على نبيّه ﷺ ، والتكفير في المراء إيذان بأنَّ شيئاً منه كفر فضلا عمّا زاد عليه إنتهىٰ ، فهذا قول صاحب الرسالة ﷺ بأنَّ القرآن يقرأ على سبعة أحرف وهو مبيِّن لحديث (أن القرآن نزل على سبعة أحرف .. الى آخره) فهو صريح في أن الأحرف في الحديثين شيء واحد وكلّها مقروءٌ بها ، وهل ذلك إلَّا القرآءآت السّبع الثابتة بالتواتر عنه ﷺ فلا يَعدِل عن ذلك إلَّا متكلَّف وما التوفيق إلا مِن الله والله سبحانه وتعالىٰ أعلم وصلىٰ الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم سيف بن حمد .

وسُئل رحمه الله : في إمرأة وإبنيها لهم أمَة مملوكة أراد أحد الإبنين تسرّيها فلم يَرضَ أخوه ولا أُمّه بذلك وأراد شرأها منهما فإمتنعا من بيعَها

فتسرّاها مِن غير رضىً فأتىٰ منها بإبن ثم طلّقها فتزوجت فطلقها ، ثم تسرّاها مرّة أخرىٰ بإبن آخر ، فما حكم هذا التسرّى وما الحكم في الولدين وما الذي يجب في الحكم لشريكيه أُمَه وأخِيه ؟

الجواب : أمّا التسرّي فحرام فاسد من أصله إذ ليس له أن يتسرىٰ أمَة لغيره فيها شقص فهو قادم على الزّنا وعليه لشريكيه عقرها بعد أن يسقط منه نصيبه بحسب شركته فيها ، وأما الإبن الأول فيخرج فيه قولان أحدهما أنه عبد يُباع فيقسم ثمنه بينهم وينال كل منهم قدر نصيبه من الأمَة ، والقول الثاني أنَّه حرّ وعلى أبيه قيمته لوكان عبدا فيدفع من القيمة لشريكيه بحسب نصيب كلٍّ من الأمَة وهذا القول هو الأحبّ الىَّ والأصحّ عندي ، وأما ابن الأخير فحكمه كالأوّل ويخرج فيه قول ثالث وهو أن مَن رأىٰ أن تطليق الأمَة عتق لها فالإبن الأخير حُرّ لأنَّ أمّه إنعتقت بالتطليق من سيّدها ، وهل هو لاحق به في النسب أو هو إبن أمّه قولان أيضا وعلى المتجرّى من قيمة الأمَة لشريكيه نصيبهما بحسب الشركة يُغرم ذلك من ماله بعد أن تقوّم الأمَة وكون حكم الولد الأخير حكم الولد الأول هو الذي أراه وأختاره والعلم عند الله سبحانه سيف بن حمد .

وسُئل أيضا في بيع الخيار هل هو فاسد العقد أم صحيحه ، وهل الغلة للبائع أو المشتري قبل النقض أو تمام المدة وعلىٰ مَن منهما مغرم الإنفاق على إصلاح المبيع ، وإن تلف بحادث من قبل الله فَمِنْ مال مَن منهما أفدني والسّلام ؟

الجواب : ورد الخلاف في بيع الخيار في الأثر على ثلاثة أقوال ، التحريم والصّحة والتوقيف وفرّعوا على القولين الأخيرين تفريعات فيما سألت عنه لا يسع المقام بسطهَا ، ولكل من القولين أدلة مبسوطة في محلّها والأصّح فيها فيما عندي القول بالوقوف وحسبك فيه أن البائع لم يتمم البيع إلا بعد إنقضاء المدة المشروطة فالمشتري لم يتم له شراء ما دام البايع مستمسكا بشرطه فلا شراء حينئذ وإن كان المشترط للخيار المشتري فإنَّه لم يقطع الشراء إلا بعد تمام المدة فلا يثبت للبائع بيع مادام المشتري يشترط الإنظار فإن البيع الثابت العقد الذى قطعه البائع والمشتري معاً ، فتعلم من هذا أنَّ الغلة موقوفة حتى يُعلم مَن يصير اليه المبيع فيأخذ الغلة ويدفع المغرم ولا غرم على المشتري بحادث من قبل الله وإن في يده لأنَّه كالأمين فيه فيما زاد عمّا سَلم ولا رجوع له على البائع فيما سلم من الثمن ، لأنه كالرهن في المعنىٰ مادام الأجل باقيا فينظر فيه ولا يؤخذ إلّا بعدله والعلم عند الله سبحانه سيف بن حمد .

وله أيضا : بحث نفيس قال في النيل وشرحه / وصحّ / التقاء الختانين / بغيوب الحشفة / كلها ولا يجب أن بقي بفصها لعدم الإلتقاء خلافا لبعض / أو قدرها / من مقطوعها وقيل لايلزم مقطوعها إلا إن غاب الباقي كله ، وإن قلت كيف يصحّ أن يقال صحّ التقاء الختانين بغُيوب الحشَفَة أو قدرها مِن مقطوعها مع أنَّ مقطوعها لاختان له موجود فضلا عن أن يلتقي .

قلت رجع الضمير في صحّ الى التقاء الختانين الموجودين أو الموجود

أحدهما تحقيقا وهو موضع ختانها والآخر تقديرا وهو ختان المقطوع الحشَفَة فإنه ينزل الباقى مقدارها منزلتها ويحتمل أن يعطف قوله قدرها على الختانين وأخره ليرجع الضمير للحشَفَة ، كأنه قال بإلتقاء الختانين أو التقاء قدر الحشَفَة مع ختان المرأة ، ويجوز عود الضمير في صحّ الى وجوب الغسل فيعطف قدر على الوجوب كالوجه الأول والوجه الأول أحسن وأظهر لكن لزم عليه إستعمال الإسم في حقيقته ومجازه وهو الختان المضاف للرجل ، أو كان في معنىٰ الختان الحقيق وفي معنىٰ المنزلة منزلة الحقيق وهو مقدار من الحشفة من مقطوعها ، ويلزم تثنية ذلك الاسم المستعمل في حقيقته ومجازه مع إسم حقيق وهو ختان المرأة فافهم إنتهىٰ ما بشرح النيل .

والذي يظهر لي أن الموضع الذي هو آخر الباقي من الذكَر بعد القطع لايلتقى بختان المرأة إلا بعد غيوبة الحشفة ، إن لو كانت غير مقطوعة فوجوب الغسل بغيوبته معلوم بلأولىٰ والله سبحانه وتعالىٰ أعلم سيف بن حمد الأغبري .

وله أيضا : بحث لا يشكل مافي الأثر قول مَن حرّم الزوجة المدخول بها بالعقد على محرمتها بما يتبادر من كون العقد على الثانية فاسد من أصله فهو كلا عقد فيقع التحريم بمسّ الثانية إذا كانت ممن يحرِّمها الزنا بها كأمّها وإبنتها فإن للعقد نفسه تأثير في الحرمة بدون مسّ ، ألا ترى أن العقد على إمرأة تحرم به أمّها بنص القرءآن من دون ذكر مسّ فالعاقد على محرمة زوجته معاند متديّن بغير دين الإسلام ، أو مستخف بحكم الشرع جامع لما حرّم الله عليه جمعه فاتهدم فعله من أصله فإن تاب إلى الله ورجع الى حكم

الشرع جدّد بمن لم يمسّ إن لم تكن إحداهما ممن ولدت الأخرى هذا وجه هذا القول فلينظر فيه والله سبحانه وتعالى أعلم سيف بن حمد .

وله أيضا : بحث شهر أنّ الفرض في الوضوء غسلة واحدة لكل عضو من أعضاء الوضوء وأن ما زاد على ذلك سُنّة الى ثلاث ، وأن الفرض في قراءة الصّلاة ثلاث آيات أو آية على قول وأن مازاد فهو مندوب اليه ، وكنت أرىٰ أنّ الوضوء فرض وهو ثلاث غسلات أو إثنتين أو واحدة من غير أن يقال الواحدة واجبة وما عداهَا سنّة ، وأن القراءة فرض ويجزي فيها بثلاث آيات ونظير هذا فريضة التهجّد عليه ﷺ ، فقد تهجّد بسبع ركعَات مع الوتر وبتسع وبإحدى عشرة وبثلاث عشرة وكلّه من الواجب عليه على القول بوجوبه فتأمل ولا تقلّدني وخذ بما ظهر صوابه والله أعلم سيف بن حمد .

وله أيضا : بحث إختلف العلماء فيما يثبت به الطلاق من الألفاظ وإتفقوا على اللفظ الصريح الذي جاء بلفظ الطلاق كطلّقت فلانه أو هي طالق أو أنت طالق أنه محكوم عليه بالطلاق وقوله لم أنوي إدّعاء غير مقبول ،وإختلفوا هل سرحت وفارقت من الصريح أم الكناية ، العمل على الأول والأصح أنه محتاج الى نيّة وإتفقوا أيضا أن الفاظ الكناية يثبت بها الطلاق إذا قصد بها وهي كل لفظه دَلّت على الفرقة وغيرها كحبلك على غاربك وإشتاني بشأنك ولست من زوجاتي وأنت برئة مني وأنا بريء منكِ وإلحقي بأهلكِ ونحو ذلك ، وإختلفوا في غير هذا من الكلام الغير الدّال على الفرقة لا تصريحا ولا كناية فبعضهم أثبت به الطلاق إن قصد به الطلاق وبعضهم لم يثبت به طلاقا وإن قصد ، والى هذا ذهب شيخنا

السّالمى رحمه الله وقال هذا في ضعفه كالقول بلزوم الطلاق بالنيّة بدون لفظ أصلا وما ذهب اليه الشيخ أرجح عندي إلّا أن هنا نكتةً يخفى أمرها على كثير من الناس فإن يكن الشيخ السّلمي أومىٰ اليها فإني سأبينها أولا ، فهاك ما إستظهرته وهو أن كلّ لفظ يرمي الىٰ الموادعه والترك ولو من بعيد فهو ملحق بالكناية كقول القائل وقد طلبته زوجته طلاقها سلام عليكم ، أو توكلي على الله ، أو حسبيَ الله ، أو الله وليّ ، أو سبحان الله معناه أتسأليني أفأنا أمتنع ونحو ذلك ، وأما إن قال مثلًا يازيد وهو ناوٍ طلاقها بذلك فهذا مِمَا لا إلمام له بالمقام فلا يثبت به طلاق ولو نواه إلا عند من يرى الطلاق بنفس النيّة وهو قول ضعيف وإن صحّحه البعض لقوله ﷺ (عفي عن أمتي الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها) الحديث فأنظر فيه وإعمل بما ظهر لك فيه الحق وردّ ماسواه والعلم عند الله سبحانه سيف بن حمد .

وهذا سئوال : منه للإمام محمد بن عبد الله الخليلي قال فيه وبعد ، وأما مسئلة مَن علق طلاق زوجته بالوضع وهي حامل ثم طلقها قبل الوضع ، بكم تُطلق ومتى تخرج من العدّة ، فأجبت بأنك لم تحفظ فيها شيئا ولم تجد من يحفظ فيها إلا أن إبن عبيد يقول بواحدة ، ونبهان يقول إثنتين ، وكنت أرىٰ أنها تطلق التطليقة الثانية بالوضع الخارجة به من العدة لاقبل الوضع ولابعده كمن علّق طلاق زوجته بموته ثم رأيت في الأثر مَا يخالف ذلك ويوافق إبن عبيد والحق أحق أن يتّبع ، قال في المصنف فإن قال كلّما ولدت ولدا فأنت طالق ، فولدت ثلاثة معاً طلقت ثلاثا وعدّتها بالاقراء ، فإن ولدت واحدا بعد واحد طلقت إثنتين وتنقضى عدّتها بالثالث

لأن ماتنقضي به العدة لايقع به الطلاق ،فإن كانت بحالها فولدت أربعة متفرقين طلقت ثلاثا وإنقضت عدّتها بالرابع ، وقيل إن قال كلما ولدت ولداً فأنتِ طالق فولدت في حمل واحد ثلاثة فإنها كلما ولدت واحدا طلقت واحده حتىٰ تبين بالثلاث أنتهىٰ ، وهو موافق لما قلنا لكن ردّه أبو المؤثر والأزهر قالا تبين بإثنتين فلما وضعت الثالث إنقضت عدّتها ولايقع عليها الطلاق عند إنقضاء العدّة وتبقى عنده بواحده ولارجعه له إليْهَا إلا بنكاح جديد إنتهىٰ في ٢٧ شعبان سنة ١٣٤٩هـ سيف بن حمد .

الجواب من الإمام : وصلني كتابك وقلت في المسئلة أنها تطلق واحده لتعلم رأي فيها ، وهكذا أجاب المشايخ عبدالله بن راشد ومحمد بن سالم والشيخ الناصر كأنه يوافق على هذا وما نقلته عن الأثر يؤيده ، لكن الذي نقلته عن الأثر فيه مقال أراه خطأً في قوله فإن من قال كُلّما ولدتِ ولداً فأنتِ طالق تطلق واحدة ، وإن ولدت ثلاثة في مشيمة وإن ولدت واحداً بعد واحد في حمل أو أحمال تطلق إثنتين ولا أقول إنها تطلق ثلاثا وإن قاله صاحب الأثر ، وهكذا إن ولدت أربعة متفرقين لا تطلق إلا إثنتين ، وإن ولدتهم في مشيمة تطلق واحدة ، ثم ظهر لي من بعد أنها إن ولدت ثلاثة متفرقين لايصّح أن يقال تطلق ثلاثا بهذا الاعتبار بل لما ولدت إثنتين بانت بإثنتين فلما تزوّجها تزويجا جديدا يلحقه وهذا بناء على أن يلحقها الطلاق المعلّق وهذا ضعيف جدّاً على المذهب فلى أرىٰ إلا الطلقتين على حال ولا يلحقها الثلاث على ماحررته لك ، وفي الأثر أقوال تحتمل الخطاء منها من الناسخ بل ومن القائل فما بان حقه أخذنا به وإلا فالحق أحق أن يتّبع والسّلام من إمام المسلمين محمد بن عبد الله .

وهذا سئوال آخر منه : للمشايخ إبراهيم بن سعيد العبري ومحمد بن سالم الرقيشي وسالم بن محمد الحارثي قال فيه إن إبناً لسالم بن سويد المبعوث كان في كفالة والده حتىٰ تزوّج لَه وسلم الصّداق فإنفصل عنه وخرج للبحرين ، فأرسل مع جمعه بن سعيد الحوقاني لوالده ثمانمائة ريّيه ولم يعهد على الرسول في شأنها إلّا دفعها لوالده فقبضها الوالد فمات ، ولم يُعلم من الإبن لوالده فيها أمر فحكم القاضي منصور بن ناصر للولد أن تؤخذ من مال أبيه مع أنها ، لم توجد مع الوالد ربابي وفي الورثة أيتام ، أترىٰ السكوت عن هذا الحكم واسعا ويجب إنفاذه ، أو ترىٰ نقضه لكونه خارج عن الصواب بين لي ماترىٰ والسلام ١١ ربيع الأول سنة ١٣٧٧ه . محبكم سيف بن حمد ، وهذا السؤال منه للمشايخ كل على حده كما أن كلا منهم أجاب بما عنده على حده .

أجاب الشيخ إبراهيم بن سعيد قائلا : أنَّ ماحكم به الشيخ منصور بن ناصر لم يبن لي وجهه إلا إذا صحّ أن تلك الدراهم المرسلة الى الهالك من ولده هيَ أمانة عنده لولده الغائب فجعل حكم الوالد كغيره في مال ولده عملا بقول من قال أن كُلًّا أولىٰ بماله حتى الولد مع والده وأخذ بقول من قال في الأمانة إذا لم توجد مع الأمين بعد موته بعينها أنها تلزم في ماله وتزاحم أهل الديون إذا صحت عنده قبل موته ولم يعلم أنها تلفت عنده أو ردّها لصاحبها ، فإن كان حكمه على هذا الوجه فعسى أن يكون موافقا لقول بعض علماء المسلمين ، ولكن مقتضى كلامك في السئوال أن حكم تلك الرسالة غير أمانة عند الوالد لأن ولده أرسلها اليه ولم يعهد الى الرسول فيها شيئاً فهي تحتمل أن تكون منه عطيّة لوالده أو عن حق عليه له أو أنه أرسّلها على يده عن حقوق عليه للناس فعلى كل حال فإني لا أرىٰ أخذ

عوضها من تركة الوالد لولده إلا إذا كان على الوجه الأول الذي فرضناه ، وإذا لم يكن له وجه في الحق فنقضه هو العدل والإنصاف والعلم عند الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم .

وأجاب الشيخ الرقيشي : الحكم في ذلك إذا لم توجد هذه الربابي بعينها ولا أُوصىٰ بها له فلا خصومة بين ورثة المرسل وبين الهالك لاحتمالات أنه أرسلها له عطيّة أو الوالد إنتزعها لنفسه من مال ولده ، والثالث يحتمل أنه أمين فيها فضاعت من غير تضييع ، فمن هذه الوجوه إنقطعت الخصومة لأنه ميت وماتت حجته والله أعلم .

وأجاب الشيخ سالم بن محمد : ما المسئول أعلم من السايل ، لكن أقول على صفتك هذه لايلزم ورثة الوالد شيء من هذه الربابي للولد إن لم توجد الربابي بعينها ، هكذا في الأثر لكن لم أتمكن أن أنقل لك مافي الأثر وأظنّه في أجوبة القطب لاستعجال الراجعين اليكم ولم يصلنى كتابك هذا إلا وهم في السيارة والله أعلم .

وسئل الوالد سيف بن حمد : بما نصّه ماتقول إذا أنا ساقبت أحدا بتفق وأخذت منه تفقا آخر سنقبا بيني وإياه ،ثم صح بالبينة العادلة أن التفق الذي ساقبني به مسروق وأن المساقب لصّ وإعترف المساقب بالسرقة فوق البينة العادلة ، وحكم الحاكم بأخذه مني ورجوعي بحقي الى مَن ساقبته وظهر مفلسا والتفق الذي ساقبته به باعه على رجل آخر وربّما الآخر باعه لآخر ، هل يحكم لي أن آخذ تفقي من ذلك الرّجل ويرجع هو على مَن باعه

والآخر يرجع على اللّص السّارق ، أم ليس لي إلا قيمة ما إستحق مني على اللّص مع إيساره لأنه خرج مني بإختياري ليس هو المسروق بعينه .

الجواب : مشهور المذهب هو ما حكم به هذا الحاكم ، فالحكم ماضٍ وأنت إرجع في حقك على اللّص فقط ، أيسر وأعسر وليس لك أن تطلب تفقك من الذي باع له اللّص إذ ليس هو أولىٰ بذهاب ماله منك ، وقد خرج تفقك برضاك فإحتسبه والله أعلم ، سيف بن حمد .

ومن جواب له أيضا : شدّد علماء المذهب في تزويج المخالف في الدين مطلقاً وذلك خوف وقوع الفتنة عليهن لأن النساء أسيرات مستضعفات ، ضعيفات العقائد كثيرات التزلزل سريعات الانقياد تميل بهنَّ الرغبة كيف مالت ، فإذا أُدخلن تحت قهر الرجال قَلَّما يخلُصن من متابعتهم في مذاهبهم ، فيموهون لكل واحدة على قدر عقلها وإعتقادها وسعة علمها ، فلا يشكُكْن أن الحق ماهم عليه فيقضي بهذا الحال الى تصويب الباطل وموالاة أهله وتخطئة الحق ومعاداة أهله وذلك هو الكفر ، فإنه مَن لازمَ إعتقاد كل مذهب تصويبه والبراءة من مخالفه كما في حديث الإفتراق « ستفترق أُمتي ... الخ » ، فترىٰ نتيجة ذلك التَزويج إدخالهنَّ في الكفر بتخطئتهنَّ أهل الإستقامة فكأن الأولياء هم السّبب في ذلك ، ومن قواعد الشرع أن ماأدىٰ الى محجور فهو محجور مثله وفي ذلك تكثير أيضا لأهل الخلاف ، وكان أئمة السلف رضوان الله عليهم يمنعون أهل الخلاف من إظهار شعائرهم بين المسلمين ويمنعونهم من بناء المساجد وقيام الجمعه والإنفراد بها وبصلاة العيدين ونحو ذلك خوف أن يدخلوا على ما يتزلزلون به

عن بصيرتهم فإنهم أعظم إجتهادا في دينهم وأكثر قياما بفروعه ، فلا يشكّ الجاهل إذا شاهد طول العبادة وكثرة الطاعات أنهم على الهدىٰ ولايبلغ به علمه بأن مخالفتهم في الإعتقاد تحبط ماصنعوا ، فهذا هو السبب الموجب للمنع من إنكاحهم وحكموا بهلاك مَن أنكح وليّته من مخالف يفتنها لامن حيث أن مخالفتهم لمذهب أهل الإستقامة موجب لتحريم مناكحتهم فإنهم أهل توحيد يتحد الحكم بيننا وإياهم في المناكحة والموارثة مالم يكن في إعتقادهم ما يفضي بصاحبه الى الشرك ، كالآخانية فإن نفس العفو عليهم باطل ولهذا لاتجد أحدا من علمائنا يقوىٰ على التفرقة بعد وقوع النكاح إن قدّر ذلك في زمن مالم يكن حجرا مع حكمهم على فاعله بالعصيان ، أما إن حجر الحاكم تزويج فرد منهم فكسر حجره كان له أن يجبره على الطلاق ، ولا يقال أنه إن صحّ العقد كيف يعصى فاعله وإن كان معصية كيف نثبت ذلك العقد ، فإنا نقول أن العقد صحيح من حيث نفسه ، معصية من حيث إلقاء وليته في خطر عليها من دينها فإن إجتناب الشبهات أمر واجب ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه مع أنها إنسان مكلف قادرة على صيانة دينها ، فليس من لازم ذلك العقد خروجها من الدين إضطرارا فنحكم بتحريم النِّكاح وإنما الحكم بعصيان فاعله بمقارفته مايخشىٰ منه من الإفتتان ويترتب عليه من المفاسد .

وكل فرقة من فرق أهل الخلاف كانت أبعد من الصواب فالمنع في حقها أكبر ، ولايقال أن العّوام لايعرفون الخلاف في الدين وقد شملهم إسم التوحيد وإنما هو معلوم من العلماء ومَن في معناهم ، فإنا نقول ليس الأمر كذلك فأجهل جاهل من أهل الخلاف تجده يعتقد أن أهل مذهبه هم أهل

الحق وربما قال أن الإباضيّة أهل الباطل ، وأجهل الإباضيّة لابد أن يقول نحن على الحق والسنية ربما كفار ، وعل تسليم ذلك الإعتراض فالشرع يأمر بإستصلاح الفاسد ويمنع من مجاراته على فساده ﴿ ... قوا أنفسكم وأهليكم نارا ... ﴾ الآية أمّا مَا تقتضيه الظروف اليوم من طلب الإنضمام والإتحاد وأن يكون أهل الإسلام كلّهم يدا واحده على من سواهم من أهل الشرك ، وأن التزاوج بينهم يوكد إنضمامهم فيقوون على الدفاع ، فعلى تسليم ذلك لايكون هذا مقاوماً لما يترجح من حصول الإفتتان فإن من القواعد الشرعية ترك المصلحة لحصول المفسده ، وقد ترك ﷺ ردّ الكعبة الى قواعد إبراهيم لما خشيه من توهّم قريش أنه ما أراد بذلك إلّا مخالفته وهدم أساسهم « راجع مسند الربيع » ، مع أن القول أنا لانقول أن ذلك يوجب الإتحاد والمناصرة وإنما المناصر اليوم صارت الدراهم فقط ، وحسب مَن كانت فيه بقيّة من الدِّين أن يعلم أن الشرك نقيض الإسلام وأنّ أهله ضد المسلمين وعدوَّهم وأن لا خير في مشرك لمسلم ، وأما التزاوج فلا تأثير له هنا بين العوام والسوقة

وما وقع لبعض أئمّة أهل المغرب من أنه زوّج أمير المعتزلة إبنته فتلك إمرأة عالمة راسخة القدم في أصول الدين شديدة التصّلب في دينها مأمون عليَها الفتنة فأدرك ذلك الإمام بحسن نظره أنَّ مصاهرته تسكن الفتنة وتؤكد الألفة وتؤدى الى التمكن من نشر العدل وإظهار شعار الإسلام ، وأنت خبير أنَّ منع التزويج ليسَ لذاته وإنما هو لعارض قد إرتفع هنا فرجع الأمر الى الإباحه ، فإن وجدت صورة على نحو هذا ، فلا حرج على فاعله إن شاءالله والله تعالى سبحانه أعلم سيف بن حمد .

وسئل أيضا : فيمن أوصىٰ أن يخرج من ماله أو من غلة ماله كل سنة ثمانين قرشا وتلك الدراهم عيّنها لأشياء مخصوصة ، فما القول في ثبوت هذه الوصيّة ، فإن قلت أنَّها ثابتة فما صورة إخراجها من المال مع أنَّ الورثة يريدون يقسمون مالهم ويتصرّفون فيه ، تفضل بالجواب الكاشف الهادي للحق ولك الأجر والسلام عليكم حمد بن سيف بن محمد البوسعيدي .

الجواب : إثبات هذه الثمانين قرشا مؤبدة في المال أو غلته الى يوم القيامة إضرار بالوارث لإقتضائه عدم جواز القسم للمال بين الورثة وهو خلاف ما شرع الله من إعطاء أهل الإرث ميراثهم وكذا إبطال هذه الثمانين فيه ردّ لما يشرع الله في الوصية ممنوع القسم قبل إنفاذها ، إذ ليس للورثة ءالا مَا فضل من الوصايا والديون هكذا بينت السّنة أن لايتجاوز بالوصية تبرّعا فوق الثلث واليه الإشارة أيضا في قوله تعالى ﴿ فمن خاف من موصٍ جنفا ... الآية ﴾ ، فأرىٰ أن يحبس من المال ما تبلغ غلته حال القسم ثمانين قرشا إن لم يزد عن الثلث وإلّا فالثلث فقط حسباً مؤبّدا ، ولا يلزم الورثة غير هذا فإن تقلب الحال في المال في زيد الغلّة ونقصها فلا شيء للورثة في الزائد بل يدمج في الوصايا على أنواعها ، ولاتباعة عليهم فيما نقص فيحاصص فيه أنواع الوصيّة لتعسر ضبط ذلك الزايد والناقص وتعذر تحققه على طول الزمن ، ومَا كان كذلك إعتبار الحال فيه هو الأولى كالصّاع في مقابلة اللبن والغّرة في الجنين ونحو ذلك كما ورد مصرحا به ، هذا ما فتحه الله لي والحق مقبول ممن جاء به والباطل مردود والعلم عند الله سبحانه وتعالى سيف بن حمد .

سؤال : ءلامام المسلمين محمد بن عبدالله في رجل حفر بئرا في ملك الغير بغير إذنهم فصاروا يستقون منها زمانا ، ثم إندفنت والآن حافرها يريد أن يحفرها ويجعلها مورد للناس ومنعه أهل الأرض ، فهل ثابت عليهم مافعله أوّلا لأجل سكوتهم عنه ، أم فعله ذلك باطل وهو أحق بالمنع ، أرجو الجواب والمسئلة واقعة ؟

الجواب : إذا كان حافر البئر يقرّ بالمسلك لأهل الرمّ فلهم منعه لأن سكوتهم عنه لايزيل ملكهم ، لكن إن كان جعل لهذا البئر حصىٰ من غير ملكهم فله نقله أو قيمته والله أعلم كتبه محمد بن سالم الرقيشي .

نظرت في هذا الجواب وهو صحيح والعلم عند الله كتبه إمام المسلمين محمد بن عبدالله بيده .

الجواب : على حسب ما يقتضيه لفظ السئوال أن لهم منعه من تجديد الحفر ولا يكون سكوتهم الأوّل حجة عليهم كما أشار كلام الشيخ الرقيشي والإمام والعلم عندالله سبحانه سيف بن حمد .

ومن جوابه : لمن سأله في حكمه بالوضيعة ، بسم الله الرحمن الرحيم وسئل رحمه الله ، عما إعتمد عليه في حكمه بالوضيعة في الزكاة وبيت المال وفي تخصيص النصف من غلة المبسلى والثلث من سائر النخل .

فأجاب : لقد إعتمدنا في ذلك على قول مَن أخذنا عنه الدين معدن

العلم ومنبع الشريعه الموحىٰ اليـه من ربّه ، ﴿ وما ينطق عن الهوىٰ إن هـو إلا وحي يوحىٰ ﴾ ، قال ﷺ « لَو بعتَ لأخيك ثمر فأصابته جائحه فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق » رواه مُسْلِم من طريق جابر بن عبدالله وهو حديث صحيح لايردّه موافق ولامخالف ، وبحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار إبتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ « تصدّقوا عليه » ، فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دَينه فقال رسول الله ﷺ « خذوا ما وجدتم ليس لكم إلا ذلك » ، فقد وضع عنه ﷺ ما بقي إذ لو كان الحق كلّه واجبا عليه لأمرهم بإنظاره الى ميسَرَه ، فإن الدَّينَ لا يسقط باءلاعسار فإتفقت الأحاديث ، وإقتفت السُّنة وسقط قول مَن إستدَلّ بأمره ﷺ بالتصدّق على الندب في الوضيعة ولا إلتفات الى قول من زعم أن الوضيعة فيما بيع قبل اءلادراك ، لأن ذلك بيع فاسد من أصله دل عليه حديث النّهي عن بيع الثمار حتى يبدوا صلاحها ، بل ذلك من الرّبوبات لاموضع للوضيعه فيه بحديث (مَن أجبىٰ أربىٰ) ، قال شيخنا المالكي في بعض أجوبته :ـــ

ومَن أجبىٰ فقد أربىٰ حديث له معنىٰ ويدر به البصير
يفيد النهى عن بيع الثنار التى لم تدركن لما تصير
فهذا ماعرفت فخذه حقاَ فقـد أنبـــاك بالحقّ الخبير

وقال إبن القيّم في زاد المعاد أن النبّى ﷺ حكم بوضع الجوائح وهو أن يسقط عن مشتري الثمار بقدر ماذهبت عليه الجائحة من ثمرته ويمسك

الباقي بقسطه من الثمن ، قال القطب وقال مالك في ثمر بيع بعد بُدّو الصلاح فأصابته جائحة يوضع عن المشتري الثلث ، وقال أحمد وأبو عبيد يوضع الجميع ، قال القطب والتحقيق أنّما يوضع بقدر المصاب إنتهى ، ولعلّه أراد والله أعلم أنه يعني بقدر المصاب بالجائحة ، أمّا ماكان فاسدا بغير الجائحة ممّا لاتسلم منه الغلّة في الغالب المعتاد فلا وضيعة فيه ، وفي شرح النّيل لايوضع دون ثلث الثمار لقوله ﷺ « إذا أصيب ثلث الثمره فصاعداً فقد وجب على البائع الوضيعة » ، فتعين النصف في بعض والثلث في بعض ، بإعتبار الذاهب من الثمرة وقد أخذ بالوضيعة علّامة عصره إمام المسلمين محمد بن عبدالله الخليلي رضي الله عنه ، وهو قول في المذهب أشار اليه القطب في شرح النّيل قال بعد كلام لصاحب النيل ، قيل ويتبادر من هذا أنَّ العاهد بعدوّ الصّلاح من ضمان البائع ، وقد خالف اءلامام الشيخ العلامة عيسى بن صالح رضى الله عنه فلم يرجع الإمام ولاضير فإن الخلاف في مسائل النظر لايقطع بها عذرٌ بل يلزم كلّا ما صحّ عنده دليله وإتضح له صوابه ، فعند معرفة الحق يمتنع التقليد وما التوفيق إلّا بالله والله سبحانه وتعالى أعلم والسلام سيف بن حمد.

هذا وقد سبق نقل نص حكمه في الوضيعة في صحيفة ٦٣ من هذا الكتاب فراجعه .

وسئل أيضا : فيمن أوصىٰ أن يؤخذ ممن غلة ماله كل سنة ثمانين قرشا ، وتلك الدراهم عيّنها لأشياء مخصوصة فما القول في ثبوت هذه الوصية ، فإن قلت أنها ثابتة فما صورة إخراجها من المال مع أن الورثة

يريدون يقسمون مالهم ويتصرّفون فيه ، علمنى مما علمك الله ولك الأجر ودمتم ، وهل يكون فرق بين أن أوصىٰ يخرج ذلك من ماله أو من غلة ماله ، فضلا بالجواب الكاشف الهادي للحق والصّواب مأجورا .

وسئل أيضا : فيمن إشترىٰ مالًا بالاقاله وهو ممَا يزجر وقبض المال وله أرض مطابقه للمال ، فأراد أن يزجر لأرضه من البير التى في المال الذي إشتراه بالاقاله ويسقي أرضه منها ، فهل له ذلك إن أنكر البائع ، فإن قلت لا فقد تمّ البحث ، وإن قلتَ له مادام المال في يده ، فإن زرع فيها زرعاً أو فسل نخلًا ففدىٰ البائع ماله وأرض المشتري لا بئر لها ، وأراد البائع منعه حالا فهل له ذلك ، أم يوسع المشتري حتى يجعل لها مَسْقىٰ أو يحصد زرعه ، وهل فرق بين أن سكت البائع حينما جعل المشتري المشتري المسقىٰ ولم ينكر ، ولم ينكر إلّا بعد الفداء ، وإن كان أنكر حال ما جعل ، فضلا بالجواب مُفصّلا ولكم الأجر ؟

الجواب : إن كان في ماء البئر فضل عن المال فللمشتري أن يسقي منها مادامت في يده باءلاقالة وإن فكَّ البائع المال فلا سبيل للمشتري فيها ، إلا إن وقع مضرّه على المشتري فللحاكم أن يكلفه إيالة أن يسقي زرعه من الطوي بالقيمة رفعاً للضّرر الى أن يحصد زرعه والغلّة القائمة على النخل وأمَّا إستمرار السّقي للنخل فلا لأنه فسله بنفسه على غير ماء والله أعلم سيف بن حمد .

وله : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ، قال رسول الله ﷺ (الظهر

يركب بنفقته إذاكان مرهونا ولبن الدَّر يشرب بنفقته إذا كان مرهونا ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقه) إنتهىٰ ، من مختصر أبي حمزه قال المحشيّ عليه والحديث ذكره البخاري في باب الرهن مركوب ومحلوب ، قال وهو مالك العين المرهونه ، قال وأجمع الجمهور على أن المرتهن لاينتفع من الرهن ، فيجوز للراهن إنتفاع لاينقص المرهون ، كركوب وسكنىٰ وإستخدام ولبس وإثراء فحل لاينقصانه ، وقال الحنفيّة ومالك وأحمد في رواية عنه ليس للراهن ذلك لأنه ينافي الرهن وهو الحبس الدائم إنتهىٰ.

أقول لولا مَا حكاه من إجتماع الجمهُور على المرتهن لاينتفع بشيء من الرهن وأن الركوب واءلانفاق المراد به من الحديث للراهن ، لأستظهرت أن المراد به العموم الراهن أو المرتهن وليس في ذلك محض إنتفاع وإنما إنتفاع بمقابلة اءلانفاق وإستدللت على قولي هذا ، على الذي يركب ويشرب النّفقة ولكن لا أقوىٰ على الأخذ به مع ما ذكره المحشيّ ، ولعل غيري يطّلع لما أشرت عليه فيتأمل فيه ويعمل بمَا ظهر فيه صوابه والله أعلم سيف بن حمد .

وسئل أيضا : في الكاتب بين الناس إذا عَلِمَ بفساد ماصنع الناس في معاملاتهم ،كمثل هذه الدّيون التي إستعملوها لقضاء أغراضهم ، وذلك أن يأتي رجل لآخر يطلبه دراهما دينا لأجل مسمّىٰ فيتفقون على زيادة مائة القرش مثلا عشرين قرشا ، فيقولون نجعل ذلك في شيء من بيوتنا أو ممّا لا يملكه صاحب الدراهم بالكليّه من غير إحراز لذلك المباع ، لكن هي الحيلة الفاسده التى يتوصلون بها ءلاصلاح دنياهم ولم يسئلوا عن أمر دينهم ، الله المستعان والعياذ بالله من ذلك ، هل له أن يمتنع من مكاتبتهم وشهاداتهم

فيما بينه وبين الله ، وما على مَن كتب علىٰ هذه الصّفة أتراه شريكا لهم أم سالما ممَا هم فيه ؟

الجواب : هذا البيع أشبه ببيع الذرائع وفيه بين العلماء خلاف ، فإن كان مذهب هذا الكاتب التحريم كما أفاده السئوال فليس له أن يكتب أو يشهد ، وإن كان مذهبه التكريه كما هو قول جاز له الكتاب والإمساك ، وإن كان مذهبه الجواز بلا كراهة فليس له أن يمتنع فيدخل في قوله تعالى ﴿ ولا يأب كاتب ولا شهيد ... الآية ﴾ ، وإن لم يكن هذا الكاتب ممَن له الترجيح بمعرفة الأدلة فحقه التقليد في مثل هذا ، فليتبع في ذلك قول مقلدّه والله أعلم سيف بن حمد .

وسئل أيضا : وهل يحل أخذ الأجره على كتابة الحروف والأوفاق ، وعلى القول بالحِلّ فهل فيه تكريه ؟

الجواب : إن أُجرتا الكتابة جازة الأجره لأنها عمل جارحة شاغل عمّا سِواه غير واجب فِعله والله أعلم .

وسُئل أيضا : فيمن وطي زوجته حال محيضها مع غير علم منه أنها حائض ولم يتبين له محيضها حتى فرغ من وطئه ، مَا عليه في ذلك ، أرأيت إن أخبرته بذلك ولم يصدقها لأنَّ من عادتها الكَذِب ، مَا الذي عليه وما الحكم في زوجته ؟

الجواب : لقد أساء في فعله وفي تحريم زوجته اختلاف وعدم التحريم أظهر وأما إن لم يعلم بالحيض فلا شيء عليه والله أعلم.

وسئل أيضا : فيمن نذر لزيد إن فعل كذا أو قدّر الله له كذا بشيء من المأكولات مثل الحلوىٰ أو اللحّم ، هل له الأكل منه ، وهل له أن يطعم منه مَن يعوله أم لا ؟

الجواب : ليس لمن نذر أن يأكل مِن نذرِهِ وليس له أن يطعم منه من يلزمه عَولُه والله أعلم.

وسئل أيضا : وإذا نذر الرجل لزوجته شيء مّا وكان عنده زوجات غيرهَا هل عليه أنْ يعطيهنَّ عوضه بقدر إن لو قسمه بينهنَّ ، أم لايلزمَه ذلك ؟

الجواب : ليس عليه تَعْويض لهنَّ في ذلك والله أعلم.

وسئل أيضا : عمّن مكث في سفره أعواماً يأكل رمضان ثم عاد الى وطنه ولم يبدل ما مضىٰ فأدركه رمضان ، هل عليه إطعام وكيف يطعم ؟

الجواب : إذا وصل وطنه وله مِن الأشهر مايكفيه لقضاء صومه فلم يصم من غير عذر فعليه أن يطعم عن كل يوم لزمه قضاءه مسكيناً وإن بقي له ما يكفيه لبَعض ماعليه قضاءه فليطعم لذلك البعض الذي ضيّعه عن كل

يوم مسكيناً ، ثم إذا جاء رمضان آخر ولم يبدِل في غير عذر ، فليطعم عن كل يوم لزمه قضاءَه مسكينا ، وهكذا الىٰ أن يصوم مَا عليه وأما مع العذر فلا إطعام عليه ، ورخص البعض أن يبدل صومه ولا إطعام عليه مطلقا وكذلك مَا دام في سفره فلا إطعام عليه مطلقا والله سبحانه وتعالىٰ أعلم.

وسئل أيضا : فيمن له زوجة وقد حدث بها من العلل والأمراض مادعىٰ الى اءلاستبدال بها ، فلما بلغها أمر الخطبة طاشت غضباً وطلبت الطلاق وحطت الآجل فقبله إذ وافق قصده ، من غير أن يظهر لها كراهة أو تقصير في شيء من حقوقها أو إساءة بشراسة خُلق ونحوه ، هل يجوز له مَا أخَذَ مِنها ؟

الجواب : إستظهرت في الجواب أنه لايجوز له ذلك لقوله تعالىٰ ﴿وإذا أردتم إستبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهنَّ قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثماً مبينا ، وكيف تأخذونه وقد أفضىٰ بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا﴾ ، وقوله ﴿ولا تعضلوهنَّ لتذهبوا ببعض ما آتيتموهنَّ إلا أن يأتينَ بفاحشة مبيّنة﴾ ، ومن المعلوم أن الضّرة ممَا يدخل على المرأة الغيظ فهو بهذا اءلاعتبار من العضل ، بل لايحل أن يتزوّج لقصد غيظها وقوله تعالىٰ ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا... الآية﴾ ، وليس حطّ هذه صداقها جاء عن طيب نفس ، نعم لو إمتنع من الطلاق وعزم على إمساكها وبسط لها معروفه وتلطف اليها بحسن العشرة فلم تقبل ذلك وأبت إلا النفور منه واءلاعراض عنه وأساءت عشرتها معه جاز له أخذ ماأفتدت به ، لأنّها جاءت بفاحشة مبيّنة فأنظر في الجواب ولاتأخذ إلاماوافق الحق والله الهادي للصّواب.

ومن كلامه أيضا : إختلف العلماء في أهل الفترة الذين لم يدركوا رسالة سيدنا محمد ﷺ ، عذرهم البعض وحكم بهلاكهم آخرون حسبما بلغ فهم كلٌ من الفريقين في معاني آيات الكتاب العزيز وسنة الرسول ﷺ ، ومن تلك الآيات قوله تعالىٰ ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ، أو تقولوا إنّما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية ضعفاء ولو أنّا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا لولا أرسلت الينا رسولا ... الآية ﴾ ، إنتهىٰ كلامه .

مسئلة : ومَن أمر رجلا أن يسلم إلى رجل دراهم وأعطاه بالدراهم حبًّا فلا يلزم الآمر للمأمور شيئا لأنه خَالف أمره ولم يرجع اليه بشيء وقد سقطت الدراهم عن الآمر لأن المعطى بالدراهم حبّا بمنزلة مَن تبرع بمال على الآمر إذا أعطاه عنه من ماله غير ما أمره والله أعلم.

مسئلة : وعن رجل قال إعطِ فلان كذا كذا مِن متاعي الذي عليك ، فقال المأمور قد دفعته الى مَن أمرتني وقال المأمور له لم تدفع اليَّ شيئا ، على مَن البيّنه ؟

الجواب إن كان أمره أن يدفعه من شيء هو عليه دين فعلى المأمور البيّنة أنه قد دفعه ، وإن كان قد أمره أن يدفع من أمَانة له عنده فقال قد دفعت كما أمرتني ، فالقول قوله لأنه أمين ، وإن أراد الآمر يمينه منه إستحلفه لقد دفع إلّا أن يكون الآمر دفعها اليه ببنّه فعليه أن لايخرجها من عنده إلا ببيّنه والله أعلم.

وسئل أيضا فكان الجواب : قال القطب وأَخْذ الصداق حرام أراد تَزَوُج الأخرى أو لم يرد ولكن ذكره في معرض إرادة تَزَوُجْ الأخرىٰ ، يدعوه الى إسترداد المال ليصرفه في الأخرىٰ وقد كان الرجل إذا أراد جديده بهت التي تحته حتى يلجئها الى إفتدائهَا بما أعطاهَا فيتزوج به الجديدة ، فنهوا عن ذلك ، وفي النيل ولايجوز إلّا بنشوز وجوَّز بدونه أي بدون نشوز رضيا معاً ، ويحل ما تعطيه ومِن ذلك أن يريد سفراً نائيا ، فأرادا معاً أن لايعضلهَا ، أو أراد غيرها من النساء فعرض عليهَا الفدا فقبلت ، أو غير ذلك أو لم يطق على حقوقها فعرض عليها الفدا فقبلتأو غير ذلك مِمَا توافقا فيه على الفداء برضاهما بلا نشوز فتوافقا حيث لامعصية إنتهىٰ ما أردناه ، ونُسِب جواز الفداء للجمهور من الأئمة إلا أنهم كرهوه لأن فيه قطع الوصلة بلا سبب ، قال الربيع لايحل مال المختلعه حتى يعلم الزوج أنّها له كارهه ولجُمَاعُه مبغضه فهذا يُحِلّ له مالهَا ، وقال الوضاح بن عقبه سألت عبد المقتدر عن رجل أرادت زوجته أن تختلع اليه من مالِها ، أنا أستغفر الله وأتوب اليه وعليّ اءلاحسان فيما إستأنف ولا تختلعي وقبل لها بالخير فكرهت إلا أن إختلعت وقبل خلعها ، ثم رجعت تطلب مهرها أوَ يردها ، قال ليس لها ذلك ، فإذا عرفتَ ذلك ظهر لك النهي الوارد عن الأخذ أنه بسبب البهت الذي يُلْجِئهَا الى اءلافتداء منه وإعتبار ذلك التّزوج أنه من العضل فليس إنتهىٰ.

وسئل أيضا : إذا جاء المسافرون يصلون جماعه بعد أن صلىٰ الحاضرون المكتوبه ، هل للحاضرين أن يصلّون السنن في ذلك المسجد حذاء المسافرين ، وعلى القول بالجواز فما خرج هذه المسئلة عن قول رسول الله ﷺ (إذا أُقيمت الجماعة ... الحديث) ؟

الجواب : جاء الأثر بجواز ذلك والحديث فيمن لم يصلّ فرضه وأقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبه أي اللازمة عليه فبطل تنفله فافهم ، هكذا عندي مع أن المسافر كالمعتدي على الحاضر في إقامته الصلاة قبل أن يصلى الناس ماإعتادوه من النفل في مسجدهم فلا تضرهم تلك الصلاة والله أعلم.

وسئل أيضا : فيمن صلى الركعتين الأوليين من قيام رمضان ، هل عليه إستعاذة بعد اءلاحرام للركعتين الأخيرتين أم لا ؟

الجواب أعجب إمامنا محمد بن عبد الله الخليلي لزوم اءلاستعاذه لأنه فصل بين الركعتين بالسلام فأحرم ثانيا فليستعذ وبهذا كنت أقول قبل مباحثتي له ، وأعجب غيره عدم اءلاستعاذه ولكل حجته والله أعلم.

وسئل أيضا : وهل كما قيل أن الأفضل للمسافر المقيم الافراد وللمارّ الجمع أم ماذا ؟

الجواب : نعم الأفضل للمقيم اءلافراد إلا إذا نوى بالجمع إحياء السنة لأن الناس ذهبوا الى اءلافراد حتى كاد الجمع ينعدم ويحسبه الجاهل غير جائز فحض بعض العلماء الى الجمع والله أعلم.

وسئل أيضا : والمصلي قاعدا هل يؤمي للركوع والسجود أم للركوع فقط ؟

الجواب : قيل يؤمي للكل لأنّها صلاة مريض فمن لم يطق أن يأتي بالصلاة بتمام وضائعها رَجَع الى اءلايماء وقيل يؤمي للركوع ويسجد إن إستطاع السجود لقوله ﷺ (إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ماإستطعتم) وهذا أعجب اليّ والله أعلم.

وسئل أيضا : وهذا السؤال له من ولده سالم بن سيف ، قال جاء اليّ رجل مُقِر بعشرة قروش عليه لرجل وكلاهما من البلد التي عينت بها قاضيا وأثبته بها نخلتين معروفتين وأمرني أن أكتب عليه صكا بذلك ، فكتبت عليه وأشهد في الصك وتأجيلها الى مدة معلومه ، وبعد إنقضائها طلب منه صاحب الحق حقه فإمتنع من الأداء ، فشكىٰ اليّ منه فدعوت به فإمتنع من الوصول اليّ وأرسلت اليه ثانية وثالثة أن يعطيه حقه أو نبيع نخلتيه فأبىٰ إلا اءلاصرار وذهب من الولاية الى ولاية أُخرىٰ ، فأمرت بالنداء على نخلتيه وبعناهما بعد مضي ثلاثة أسابيع ودفعنا من ثمنهما لصاحب الحق حقه وتركنا له فضلته ، فذهب الى حاكم غيرنا طالبا منه رجوع نخلتيه وأنه يُسَلِم مايجب عليه لخصمه زاعما أنه لم تبلغه منّا دعوه فهل هذا البيع منّا ثابت أم لا ؟

الجواب : لاأقدر على نقض هذا البيع لما في الأثر من قول أنَّ للحاكم أن يحكم بما عَلِم وثَبَتَ عنده وقوله الحجة فيما حكم والله أعلم.

وسئل أيضا : فيمن سلم ماله لرجل فاشتراه منه بمائة قرش مثلا على أن يقضيه بها عشر جواني أرز ولا يكلفه تسليم القروش فكانت الصفقة

بينهما على هذا فأبى البائع من قبول الجواني وطلب الدراهم ، هل يحكم له بها على الشاري أم كيف الحكم ؟ .

الجواب : يقبل الجواني أو يرد البيع ولا يحل تسليم الدراهم حكما والله أعلم .

وسئل أيضا : رجل ادعىٰ في نخلة في مال موقوف لأناس أن أهله أوقفوها لتوضع غلتها ليفطر بها في موضع من منازلهم فأقر له بعض أهل ذلك المال وانكر بعض ، كيف الحكم في ذلك ؟ .

الجواب : القول قول من بيده النخلة وعلى المدعي البينة ، فإن كان هئلاء المقرون ممن تقوى بهم الحجة أو الشهرة على قول من رآها فيحكم الحاكم بها للمدعي وإن لم يكن قولهم مما يحكم به فعلى ارباب ذلك الوقف اليمين فتكون النخلة وقفا على حالها كسائر المال ، لكن ليس للمقر فيها نصيب فيما عندي والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا : في الوصي إذا لم يجد دراهم لإنفاذ الوصية ولم يجد بيعا لما تركه الهالك من الأموال هل له أن يدان دراهما لإنفاذها إلى أن يجد بيعاً لشيء من التركة أم لا ؟

الجواب : لا يدان لإنفاذ الوصية إلا بإذن الورثة ولكن يبيع الثلث من المال بسعر يومه إن احتاجت الوصية لذلك أولا فما تحتاج وإن زادت

على الثلث ولا ينتظر بالبيع الغلا والجلاز . وإن أمره الوارث بالدين إدّان والله أعلم .

وسئل أيضا : في امرأة أبرأت زوجها من صداقها الآجل وهي في ألم الطلق هل هذا البرآن ماض وهل يبرأ فيما بينه وبين الله ؟

الجواب : لا يثبت برآن من في الطلق لأنه إذا أخذها المخاض إمتنع منها إلا عطاء كذا في الأثر وأرى البرآن مثله في الصورة إلا إن أتمت له ذلك بعد خلاصها من المرض فإنه يثبت له ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا : في مال بيع خياراً ثم باعه صاحبه بالقطع هل لصاحب الخيار دراهمه إن طلبها المشتري أرأيت وإن وقع البيع على الأصل فقط فيبقى الخيار لصاحبه كما تقدم أم له دراهمه كما في الأول ولا فرق بين القضيتين بيّن لنا ذلك ؟

الجواب : لا يثبت بيع المال المباع بالخيار في أكثر القول وأصحه وقيل بثبوته ويبطل به الخيار وللمشتري دراهمه وقيل إن باع حقه وهو نفس الخيار جاز وبقي المال للمشتري الأول وهو ضعيف فيما عندي والصحيح الأول أن يأذن المشتري والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن أنجز حجة وزيارة فزار قبل أن يحج فلما وصل مكة مات قبل أن يحج هل له أجر الزيارة . وإذا كانت له كم تكون لها من

الأجرة صرح لنا ذلك ؟

الجواب : نعم له أجرة الزيارة على ما يراه العدول من المغرم والعناء ولا يجد في ذلك أمراً معيّناً والله أعلم .

وسئل أيضا في امرأة ادّعت أن زوجها الهالك ترك المال الفلاني وأن ابنيه منعاها من نصيبها منه ، فأجابا أن ذلك المال ما خلفه أبونا ، وإنما هو لنا لا حق فيه لأبينا ، وبعض أهل ذلك البلد يشهد أن ذلك المال حرزه الإبنان في حياة أبيهما وتصرّفا فيه وأنه في الشهرة لهما وبعضهم يشهد أن ذلك المال من جملة أموال أبيهما ولم تعلم أنه لهما خاصة . ما الحكم في هذا المال ، ومن المدعي ، وهل هذا التملك الذي يدعيان فيه يطالبان فيه بالبيّنة أم ماذا ؟

الجواب : القول قول من بيده المال والمرأة هنا هي المدّعية وعليها البيان وإلا فلها اليمين إلا إذا صحّ بنحو البينة إن ذلك المال كان لأبيهما فإن حوزهما مال أبيهما لا يكون حجة فعليها البيان إن ادّعيا نقله بوجه لأن الولد يعمل في مال والده ولا يكون ذلك يداً ، ومسئلتك هذه ليست في هذا الباب والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن أوصى أن تفرق من ماله جونيتين أرز للفقراء وأن تذبح شاة يأكلها المعزون فيه ، هل الجلدان تبع أم يرجعان إلى الورثة أم ماذا؟

الجواب : أما ظروف الأرز فتابع له لاشتمال اللفظ على جميعها وأمّا أهاب الشاة فليس هو مما يؤكل فهو راجع إلى الوارث والله أعلم .

مسئلة : فيمن باع مالًا بالخيار وفكه من المشتري بعد بدّو صلاحه وحُكم بالغلة للمشتري المفكوك منه ، وقال صاحب الأصل للمشتري خذ غلتك من نخلي وهو لم يصلح للجذاذ بل الغالب عليه الزهو ، وفي الأثر لا ضرّ ولا ضرار في الاسلام وهذه الغلة إن خذت لم تصلح إلّا للحشف ؟

الجواب : إن كان عرف أهل البلدان النخل مما يحصد تمراً تركت إلى أن تصير تمراً ، وإن كان مما يحصد رطباً تركت إلى أن تحصد رطباً ، وإن كان تصلح لهما فالخيار لصاحب الثمرة إن حصدها رطباً أو تمراً وليس لصاحبها أن يأخذه بحصادها قبل أوانه لقوله عليه الصلاة والسلام « لا ضرّ ولا ضرار في الإسلام » هكذا عن سليمان بن محمد بم مداد والله سبحانه وتعالى أعلم.

وسئل أيضا : في مسجد عنده مال تفضل غلته عن مصالحه ، هل يصح أن يعمر من فضلة غلة ماله مسجد آخر تخرب لا مال له ؟

الجواب : بناء المسجد بما فضل من مال الآخر مرخص فيه وأجره لمن كتبه وكلها بيوت الله ، فكما أنه يجوز إنفاقه في سائر أعمال البّر جاز في إصلاح غيره من المساجد إلا أن يكن ليس له من يصلي به ويعمره بالجماعة فغيره من البر أولىٰ والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً هل تطلق ثلاثا أم لا ؟

الجواب : تطلق ثلاثاً على الصحيح عندي تخرج به الزوجة فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن قال لزوجته أنت طالق ، طالق ، طالق ؟

الجواب : إن كان نوى الثلاث فهي ثلاث أو نوى التأكيد فواحدة والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن أوصىٰ ببيت أن يسكنه فلان هل له أن يعقده وهل دراهم العقد له ؟

الجواب : من أوقف بيته لزيد يسكنه حياته فليس له قعده إن شاء سكنه أو لا فهو للوارث ما لم يرد سكنه ، وإن كان أوصىٰ له بسكناه جاز له قعده فأفهم الفرق في ذلك والله أعلم .

وعنه أيضا : لا يصلي إمَامَان بأناس شتى في مكان واحد ، صلاة واحدة ، أو صلوات ، فإن فعلوا يعيدون انتهى .

وسئل أيضا : فيمن ترك أمًا وأختاً خالصة وأخوةٌ لأب وإخوة لأم ذكوراً وإناثاً ؟

الجواب : المسئلة من ستة : للأم السدس سهم ، والأخت النصف ثلاثة أسهم ، وللاخوة من الأم الثلث سهمان ، ولم يبق لإخوة الأب شيء لأنهم عصبة ، وقد نفذت دونهم السهام لأهلها والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن ترك أختاً خالصة وابن ابن ذكراً وابنة ابن أيضاً وزوجة وأولاد عمّ ؟

الجواب : المسئلة من ثمانية : للزوجة الثُمْن ، والباقي لأولاد الابن ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولا شيء للأخت الخالصة ، ولا لأولاد العم والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن طلق زوجته طلاق الثلاث وطلب أن تبريه من الصداق الآجل وقامت الحجة على طلاقه ولم تقم على برآن المرأة له من صداقها العاجل والآجل ولم يستلم منها أوراقه ، ثم لما بلغه عدم موافقتها على البرآن أنكر الطلاق وقام يخاصم يطلب زوجته وفي أثناء ذلك توفى بعد مرض أصابه فقضى الله نحبه وقدم إلى ما قدّم فهل على ذلك على المراءة عدة وهل لها الميراث من ماله وهل لها الصداقين ؟

الجواب : الصداق الباقي في ذمته من عاجل وآجل ينتقل لها في ماله ولا يسقط إلا بحجة عادلة ولورثته اليمين إن طلبوه ولا تلزمها عدة وفاة ولا ميراث لها بعد قيام الحجة بطلاق الثلاث والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن وطنه ابرا وانتقل إلى القابل وسكن بها ، ثم سافر

إلى وادي نام مثلا حتى جاوز الفرسخين فرجع إلى القابل هل له أن يتم بها الصلاة أم لا ؟

الجواب : ليس له أن يتم ما لم يتخذ القابل وطنا أو يرجع إلى وطنه الذي هو إبرا ، ثم يعود إلى القابل والله أعلم

وسئل أيضا : فيمن قال إن جاء زيد ولم أفعل كذا ففلانة طالق ، يعني زوجته ، متى تطلق منه وهل هو إيلاء ؟

الجواب : إن جاء زيد وهولم يكن فعل ذلك الفعل فقد طلق زوجته لأن الواو هنا للحال ، وهذا هو الظاهر بقى الكلام هل له أن يطأها قبل الفعل ، فالذي أرى أن ليس له ذلك وأنّ هذا من الإيلاء فإن وطيها فسدت عليه أبدا ، لأن قوله ذلك بمنزلة قوله إن لم أفعل كذا وجاء زيد فأنت طالق ، فإنها تفسد بوطيها قبل الفعل ، كما لو ارسل بقوله إن لم أفعل كذا فأنت طالق ، فليس له وطيها ، فلا ارى فرقا ظاهرا بين هذه الأوجه ثم ان جعل الواو عاطفة بمعنى الفاء أو ثم غير خارج عن قواعد العربية سيما أن قصده الحالف فلا طلاق حينئذ إلا إن لم يفعل بعد مجييء زيد على الفوران قلنا هي بمعنى الفاء أو أن لم يفعل إلى أربعة أشهر فتبين بالإيلاء إن قلنا أنها بمعنى ثم وله وطيها إلى مجيء زيد ، إن قلنا عاطفة مطلقا ، وإما على تأويلها بالحال فوطيها ممنوع كما بيناه ، والله أعلم فلينظر فيه والسلام سيف بن حمد ، نظرت في هذا الجواب وأراه صحيحا فيما عندي ،كتبه إمام المسلمين محمد بن عبد الله .

وسئل أيضا : فيمن أوصىٰ لوارثيه بمال موقف ، فهلك الرجل وبقي المال في أيدي ذريته يقسمون غلته ويتصرفون فيه ذرية بعد ذرية ، أعني الموصى لهم بالمال ، ثم اتفقوا على بيعه لبعض شركائهم ، هل يصح هذا البيع شرعا ، وإن فسد البيع هل على المشتري رجوع الغلة إليهم ؟

الجواب : الوقف للورثة باطل إذ هو كالوصية وعنه ﷺ لا وصية لوارث هذا إذا لم يسنده لأحد غير الورثة ، أما إذا أوقفه لأولاده وأولاد أولاده من بعدهم ، ثم لذراريهم فقد قيل في ذلك بإختلاف ، وعلى القول بثبوته فلا يصح بيعه لأنه مخالف لأمر الموصي ، وأما رجوع الغلة فعسى أن لايلزم المشتري رجوعها لأنه صار ضامنا للمال والخراج بالضمان والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن طلق زوجته قبل أن يدخل بها وهو مكره على طلاقها هل تحل له إذا أراد مراجعتها وإن قال أولياءه طلقها ثلاثا ، إن انكر وقال واحدة ؟

الجواب : طلاق المكره غير ماض عليه إن كان يخاف إن امتنع من اتلاف نفس أو مال أو ضر ببدنه فهى زوجته لم تطلق منه أصلا حتى تحتاج إلى مراجعه أو تستقيم فيها دعوى ثلاث أو واحدة لقوله ﷺ ليس على مجبور عقد ولا عهد هكذا جاء الأثر وأقول أن أمضى على نفسه ذلك الطلاق ورضي به بعد ارتفاع الجبر عنه والاكراه له مضىٰ ، عليه الطلاق لأنه تلفظ بلسانه واعتقده بقلبه فثبت عليه وإنما يكون الجبر عذرا في اللفظ باللسان فقط ويدل لما قلته قوله تعالى ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان﴾ فإذا

ثبت الطلاق فالمدعي الثلاث عليه هو المدعي ، فلا يقبل إلا ببيان ولهم تحليفه ماطلق إلا واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا : عمن سمع شهرة هلال شهر رمضان دخولا وخروجا وأطلقت المدافع والبنادق وسمع أناسا جمله أنهم رأوا الهلال هل له أن يفطر وهل عليه أن يصوم بذلك ؟

الجواب : يصام بقول العدل وقيل بعدلين ولا يفطر إلا بهما ، ورخص أن يفطر بقوله أو الثلاثة من أهل الجملة يصام ويفطر بهم ، وكذلك الشهرة الغير مستراية يجب قبولها في الهلال دخولا وخروجا ومن خالف ذلك معتلا أنه لم يصدق فقد ضل ضلالا بعيدا والله اعلم .

وسئل أيضا : في إمرأة أتت الوالي أو القاضي قايلة لا ولي لها أو أنه غائب بحيث لاتناله الحجة ، هل يصح قبول قولها وتزوجها بمن شاءت ، أو يفرق بينهما والحالة هذه قبل الدخول أو أن بعده ، وما على المزوج والزوج وهل لها الصداق إن قلتم بإبطال النكاح ؟

الجواب ليس له تصديقها ولا يحل له تزويجها عندنا حتى يشهد عدلان ان لا زوج لها ولا ذات عدة من زوج ولا ولىّ لها حاضر وإلا فقد فسد النكاح ويلزم الزوج الصداق إن دخل بها ولا صداق لها إن لم يدخل وعلى المزوج والمتزوج والشاهد للعقد التوبة والاستغفار لقوله ﷺ لا نكاح إلا بولىّ وشاهدين ، وقوله السلطان ولىّ من لا ولىّ له وقوله الأمور ثلاثة :

أمر بان لك رشده فاتبعه ، وأمر بان لك غيّه فاجتنبه ، وأمر اشتبه عليك فقف عنه ، فكيف يعوّد على قول امرأة ولا يعلم حقه وباطله ولا تقف ما ليس لك به علم وقد أجازت الحنفية وأبو محمد منا نكاح التيب بغير أمر وليّها محتجين بقوله ﷺ الأيّم أحق بنفسها من وليّها وقوله تعالى ﴿ ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ﴾ وهو قول لا عمل عليه عندنا وأجاب الأصحاب عمّا احتجوا به أن قوله الأيّم أحق بنفسها مثل قوله ﴿ استأمروا النساء في ابضاعهن وألحقوهنّ بأهوائهنّ ﴾ فذلك معنىٰ أحق بنفسها فإنها إذا أرادت زوجا وأراد الولىّ زوجا آخر فيلزم الولىّ أن يزوجها من أرادت إن كان كفواً وإلا فلا يلزمه لقوله تعالى ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ لوجوب نظر الأصلحية للرعية ومنع المفاسد شرعا وأما قوله تعالى ﴿ ولا تفضلوهن ... الآية ﴾ فإنه حجة عليهم لا لهم لأنه لو لم يكن للوليّ تعلق في أمر النكاح ما خوطب بعدم الفضل والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا في امرأة أتاها الحيض واستمر بها بعد مضيّ مدته استمرار لا غاية له ماذا تصنع في صلاتها وصومها ؟

الجواب إذا مضت عدة الحيض اغتسلت وصلت وصامت وجاز وطئها لزوجها فهى في حكم الطّاهر حتىٰ تنقضي عدّة الطهر فتعطىٰ حكم الحائض والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن خطب امرأة وهى في عدة من طلّقها هل تحل له

بعد خروجها من العدّة أم لا ؟

الجواب إذا خطبها على نفسها أو من يبلغها ذلك وهى فى عصمة زوجها الأول فلا تحل له أبدا وإن خطبها في عدّة التطليق أو الموت ففي جوازها له بعد انقضاء عدّتها قولان المشهور التحريم والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن قال بطلاق ثلاث زوجات أني أفعل الشيء الفلاني فلم يفعله . هل تطلق زوجاته بهذا اللفظ أم لا ؟

الجواب الذي يراه إمامنا الخليلي محمد بن عبد الله بعد ما راجعناه في تخيّر الأقوال أن من قال بالطلاق في يمينه فحنث تطلق زوجته نوى أو لم ينوي لأن عرفهم واستطلاحهم أجراه مجرى الصّريح إن كان بطلاق واحد تطلق واحداً أو اثنتين فباثنتين أو بثلاث فبثلاث ثم أن هذا القائل يقع طلاقه على زوجته فإن كان نوى به التعدّد طلقت زوجته ثلاثاً وإلا فالله أعلم .

وسئل أيضا في المسافر إذا كان يصلي قصرا كل صلاة في وقتها وكان إماماً للمقيمين هل له أن يصلي بهم الظهر أو العشاء أربعاً أم ليس له إلّا ركعتين كالمنفرد ؟

الجواب صلاة المسافر ركعتان ظهراً أو عصراً أو عشاءً أماماً كان أو منفرداً أو مأموماً لمسافر فإن صلاها إماماً أربعاً فسدت صلاته على القول الصحيح فانظر شرح المسند والله أعلم .

وسئل أيضا في مسافر يصلي بالمقيمين صلاة المغرب ثم قام يصلي بمن معه من المسافرين صلاة العشاء الآخر فجاء أناس آخرون من أهل البلد يصلون المغرب والمسافرون يصلون العشاء الآخر جماعة فهل تتم صلاتهم أم لا ؟

الجواب لا تقطع عشاء المسافرين مغرب الحاضرين لتخالف الفرضين ، فصلاة الجميع تامة إن شاء الله والله أعلم .

وسئل أيضا في المسافر يصلي مع المقيمين أيام التشريق فلما صلى معهم فرض المغرب هل يقوم فوراً لصلاة العشاء أم يقعُد يكبر معهم ؟

الجواب لا يكبر ولكن يقوم لصلاته الثانية لئلا يختل الجمع ولعدم وجوب التكبير وإن فعل فلا أقدم على إبطال الصلاة لما في الكلام بين الصلاتين من خلاف والترك أولى والله أعلم .

وسئل أيضا هل يجوز للوصيّ أن يأخذ لنفسه ما أوصىٰ له به من مال الموصي أم يحتاج إلى إذن الورثة وهل يكون سالما فيما أخذه إن فوضه الورثة في ذلك ؟

الجواب إذا أتم له الورثة الوصيّة جاز له ما أخذ ما أوصىٰ له به وأمّا إن لم يتمم له الورثة أو أنهم ليسوا ممن لهم الاتمام كصبيّ ومعتوه فليس له أخذ ذلك إلا أن يحكم حاكم بثبوت ذلك فيأخذه حينئذ ولو بدون إذن الورثة

والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا الشيخ عيسى بن صالح فيمن أوصىٰ بحجة من ماله بعد موته وبقيت الوصية عنده سنين ثم سافر بنفسه إلى الحج فحجّ ولم يرجع إلى وطنه بل مات هل تنحط الحجّة الموصي بها أم هى لازمة في ماله ؟

الجواب في الأثر إذا لم يرجع عنها فإنه يحجّ بها عنه كما أوصىٰ والله أعلم .

سئال لإمام المسلمين محمد بن عبد الله الخليلي فيمن وقعت بينه وبين زوجته محاورة قالت له ابتليت بك ، قال لك بُدّ مني فقالت له خذ مني المال الفلاني عن حقك فقبله منها وافترقا على هذا هل يكون طلاقا أم ذلك خلعاً أم لا شيء عليه في ذلك من قبل زوجته ولم يقبض شيئا من ذلك ؟

الجواب لا أدري وسَلْ مَنْ يَدْري والله أعلم .

أقول أنه إذا لم تقل الزوجة له خذ هذا المال مثلًا على أن تطلقني أو على أن تبريء لي نفسي برآن الطلاق فيقول مجيباً لها قبلت منك ذلك وطلقتك أو ابراءت لك نفسك برآن الطلاق أو أنت طالق أو نحو هذه الألفاظ الموجبة لمعاني الطلاق أو الخلع فلا بأس عليه في زوجته إن شاء الله لأنّ كلامهما المحرر هُنا لا يفيد إلا تصوير الخلع وتمهيد قاعدته ولم يفعلاه فلا نراه واقعا على هذه الصّفة والله أعلم والسلام من خلفان بن جميل السّبابي .

أقول فيما أفتى به الشيخ خلفان هنا نظرا فإن قبوله للمال عن حقّه على نيّة الخلع والفداء فهو الخلع الصريح والعلم عند الله كتبه سيف بن حمد

وسئل الوالد سيف بن حمد أيضا إذا نسيَ مغسّل الميّت أن يوضيه هل عليه شيء ؟

الجواب لا شيء عليه والله أعلم .

وسئل أيضا إذا جهل الصائم وقت الفجر من سبب كالسحاب وصار يأكل ويشرب وهو في حالة الأكل وإذا الفجر قد لاح كيف يكون صومه ؟

الجواب يبدل يوما مكان يومه على صفتك هذه فهو أحوط والله أعلم .. وأجاب أيضا واقالة المشتري البائع بعد طلب الشفيع شفعته لا تبطل الشفعة ما لم نقض بما يفسد البيع من أصله بحيث أنه لم ينعقد بيع أصلًا .. وأجاب أيضا طلب الشفيع الشفعة في قطع متعدّدة فلم يعترف له المشتري إلّا ببعضها يثبت فيما اعترف وفيما أنكره الحكم بينهما لأن الأصل عدم البيع إلّا بحجة عادلة أولا فاليمين .. وأجاب أيضا إن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن ولا بيّنة فالقول قول المشتري مع يمينه .. وأجاب أيضا إن ادعىٰ المشتري تضييع الشفيع شفعته وبيّن بالحجّة العادلة الوجه المبطل للشفعة بطلت أولا فله اليمين على الشفيع في مقابلة دعواه .. وأجاب أيضا لا يضرّ الشفيع استقاعه بأقل ممّا وقع به الشراء إن كان لم يعلم ذلك القدر

فإن شاء أخذ شفعته بعد علمه بالثمن المقرر وإن شاء ترك والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا في الأثر من طلق زوجته قبل الدخول بها بانت وله أن يتزوجها بتزويج جديد ومهر جديد فإذا طلقها بعد ذلك واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فلا يصح له تزويجها حتى تنكح زوجا غيره مع أنه وقع الخلاف بين العلماء فيمن طلقها ثلاثا قبل الدخول قيل بانت بالثلاث فليس له أن يتزوجها حتىٰ تنكح زوجا غيره وقيل بواحدة فقط وهو الأكثر لأنها بانت منه بقوله أنت طالق وقوله ثلاثا لغوٌ إذ هى ليست في عدّته إذاً والدخول بها لا تبين إلّا بالثلاث فما الفرق في ذلك ، ثم إذا شهد اثنان من أهل الجملة أنه طلق ثلاثا وهو يقول واحدة هل يحكم عليه بالثلاث أم لا ؟

الجواب لا إشكال فيما سألت فيه فإن غير المدخول بها لا عدة لها ولا رجوع في غير العدّة إلا بتزويج جديد وهى تعدّ طلقة وبقيت عنده بهذا النكاح الجديد باثنتين أعني أن التطليقتين تينها منه وأما إذا طلقها واحدة فلا قائلا أنها تبين منه بذلك إذا كان هذا التطليق الآخر بعد الدخول ، وأما قبل الدخول فهي تطليقة ثانية فله أن يراجعها بنكاح جديد أيضا وتعتبر هذه أيضا تطليقة أخرى فتكون عنده بواحدة فإذا طلقها بانت فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وهذا كله إذا طلقها تطليقه تطليقة ، وأمّا إذا جمع اللفظ بقوله أنت طالق ثلاثا فعلى أن الثلاث غير معتبره فالقول فيها هوما تقدم ومَن أثبت لها بذلك اللفظ ثلاثا فلا تجديد حتى تنكح زوجا غيره وعندي أنه إذا تلفّظ بالثلاث قاصدا إيقاع الطلاق بها ثلاثا فهيَ ثلاث تطليقات وإن قبل

الدخول ، وأمّا شهادة غير العدلين فلا اعتبار بها في ثبوت الطلاق والله أعلم

وسئل أيضا في الأثر على الرجل أن يبيع ماله لنفقة زوجته وأولاده الصغار وليس عليه أن يبيع أصل ماله لنفقة مَن يلزمه عوله من باقي الأقارب ويكون ذلك في غلله وكسبه وأن أعسر فهو دين عليه إلى ميسَرَته ا هـ . وعزان ابن عمير ترك أولاداً فقراء ولا مال لهم البتّه وأمهم كذلك ولعمهم مالك بن عمير مال بدما وهو غائب والغلل لا تكفي لمؤونتهم ونخشى عليهم الضياع ولهم أبناء عمّ حاضرون فهل لنا أن نجبرهم على انفاقهم أم نبيع من مال عمهم أم ماذا نصنع تفضل بالافادة ؟

الجواب لا تبع مال مالك في نفقة أولاد عزّان ولكن اعطهم غلته وإن لم تكفِ فمن مال سائر عصباتهم والله سيقدر لهم ما ينفقون به لم يخلق الله مخلوقا يضيعه والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا : فيمن حلف أربعين طلاقا لا يدخل المكان الفلاني ، فدخل ، أتطلق زوجته ثلاثا أم واحدة أو لاتطلق ؟

الجواب : إن قال في يمينه يلزمني أربعون طلاقا أو عليّ أربعون طلاقا أو طلقتك أربعين ، أو تطلق أربعين طلاقا أو نحو ذلك ممّا ألزمه نفسه ففعل ما حلف عليه طلقت زوجته ثلاثا على الأصح المشهور ، وقيل واحدة ، وإن قال بأربعين طلاقا ونوى القسم بذلك لا لزوم الطلاق ، فهذا قسم بغير الله وقد عفي ولا طلاق عليه ، وإن نوى بذلك الطلاق طلقت زوجته ثلاثا على الصّحيح وقيل واحدة وقيل لا يلحقه بذلك طلاق ، وعليه شيخنا السالمي والمحقق الخليلي ونسبه إلى العلامة الصحي والله أعلم .

وسئل أيضا : عمن له زوجتان سلمىٰ وسعاد ، أراد طلاق سلمىٰ فناداها فأجابته سعاد ، فقال أنت طالق يظنها سلمىٰ ما القول في طلاقه ؟

الجواب : تطلقان معًا عند الأكثر ولا طلاق عند بعض ، ذكره القطب عن ابن وصّاف عن أبي على الحسن ابن أحمد ، قال القطب والذي عندي أنها تطلق المنوبة بالطلاق ، وإن كان بأثر كلام الأخرىٰ ، إنتهى بإختصار والله أعلم .

وسئل أيضا : في إمرأة أرادت أن تتزوج مجذوما ، هل تمنع من تزويجه أم لها وتمنع المخالطة مع النّسَاء ؟

الجواب : لأوليائها منعها من ذلك ، ولهم أن يزوجوها منه سيما إن حاذروا فتنة والله أعلم .

وسئل أيضا : وفي إمرأة طلبها بنوا عمّها بالتزويج فأبت وقالت لاأريد منهم أحدا ، ورغبت في غيرهم من كفؤها وغير جماعتها ، هل يجوز منعها عن التزويج بالنائي ، فيقال لها لا نزوجك إلّا ما تختاريه من جماعتك وإلا فالتزويج موقوف أبداً ، أيسع ذلك القايم في دين الله وربما يحاذر مع ذلك من وقوع فتنة إذا وقع التزويج بين بني عمّها والزوج الأجنبي ، أم الأسلم أن يخيرها على التزويج ــ أعني بني عمها ــ بمن شاءت ؟

الجواب : قال ﷺ استأمروا النساء في بضاعهن والحقوهن

بأهوائهن ، فليجبر الولي على تزويجها من الكفوء ويؤخذ على يده من التعدي والله أعلم .

وسئل أيضا : إذا طلبت إمرأة المجذوم الطلاق من زوجها المجذوم هل يجبر ، وهل هي معذورة عن مطالعته ولا إثم عليها أم حقه لازم عليها له كما في صحته ؟

الجواب : معذورة عما يخشىٰ منه الضرر ولا يجبر على طلاقها مادام قائما بحقها والله أعلم .

وسئل أيضا : في إمرأة أهرقت ماءً حارًا من بيتها إلى خلف جدار البيت وما تظنّ أن هناك أحد إذ ليس خلف الجدار ممر ولا طريق حتى تحذره ، ومن القدر أن ذلك الماء صادف ابتة صغيرة ربّما تلتقط تمرا من النخل ، فأضر ذلك الماء بجلدها حيث لحقها منه في ظهرها خاصة ، وبعد ذلك إرتهق الجلد إلى ما شاء الله منه ولم يتجاوز الجلد الجراح ، هل يكون أرش هذا الفعال كأرش الضّرب بالحديد وغيره فيقاس بالراجبة وكم للرّاجبة من الأرش ، وهل الراجبة تقاس براجبة القاضي أم براجبة المصابة وكيف حكم القاضي في هذه القضية في العمد والخطأ على هذه الصفة وما حد ما تعقله العاقلة من الأرش ؟

الجواب : هو خطأ مضمون وإذا انكشف الجلد فالجراحة باضعة والقياس براجبة أوسط الناس أو القاضي أو المجروح أقوال وللراجبة في ظهر

المرأة في الباضعة نصف بعير ، وتعقل العاقلة ما فوق ثلث الدّبة والله أعلم ، سيف بن حمد ، رأيت هذه الأجوبة وفيما عندي أنها حق والله أعلم ، كتبه إمام المسلمين محمد بن عبد الله .

وسئل أيضا : فيمن له حق على رجل فأحاله لآخر ، فلما وجب الحق طالب غريمه فيه ، فباع له به بيتا بالاقالة فقبله منه ولم يخبره أنه أحال الحق لغيره ، وكان المحال له الحق غائب ، فبعد مدة إجتمع بمن أحال له الحق وسأله مذا صنعت في الحق الذي أحلته لي من فلان ، فأجابه أني إحتسبت عنك ووجدت الرجل معسراً واشتريت لك منه بيتا بالاقالة ، فهو الآن تحت يد أمين لنا يعقد شهريا وبذلك يحصل لك الربح في دراهمك ، أجابه هذا حسن ولكن بمناسبة قربك من ذلك الطرف وبعدي عنه ، هل لك أن تقبل ذلك وتسترده مني لنفسك وتسلم إلىّ حقي ؟ قال نعم فاسترده منه وسلم إليه حقه ، فعلى هذه الصّفة لمن يصير قعد هذا البيت في تلك المدة الماضية ، هل هو للمحال له الحق سابقا لأن البيت أخذه له بدراهمه وأن القعد ربحه لا حق فيه لغيره ، أم ليس له إلا رد دراهمه فقط بلا ربح وهل للمحيل سبيل في ربح ما جلبته تلك الدراهم التي إعترف أنه لاحق له فيها خلال تلك المدة الماضية التي هي قبل أن يسترد فيها هذا المبيع من صاحبه تفضل بالجواب ؟

الجواب : من الشيخ منصور الفارسي ، إذا أحال الحق للآخر عن نظره ورضاه فيكون لاحق له على الغريم بل الحق للمحال له ، فإذا اشترى له من الغريم بيتا على أنه للمحال له لا للمحيل ، وإن اشترى على

ذمته لنفسه فالعقد له لأنه يتوجه لمن صحّ له شراء البيت والله أعلم ، قال رحمه الله نظرت هذا الجواب ولم يحضرني شيء في هذه المسئلة والعلم عند الله سبحانه سيف بن حمد .

وسُئل أيضا : فيمن قال أن فلانا أرهنني سيفًا فكذا وكذا فقال صاحب السيف ما أرهنته لك وإنما هو عندك أمانة أو عاديه ، فالقول قول من منهما على الراجح عندك فقد وجدت في المسئلة خلاف ؟

الجواب : القول فيما معي قول صاحب السيف ، فانتقاله يحتاج إلى بيان والأصل براءة الذمة ولم يبق لليد حكم في القبض بعد إعتراف صاحبها أن السيف لغيره فافهم والعلم عند الله سيف بن حمد .

وسئل أيضا : فيمن تركت بنتاوزوجاً وأما وأختا لأب وأخا لأم وأولاد عم ذكر وانثى ؟

الجواب : فريضتهم من إثني عشر سهما ، للبنت النصف ، ستة أسهم ، وللزوج الربع ، ثلاثة أسهم ، وللأم السدس سهمان ، يبقى سهم واحد للأخت من الأم ولا نصيب لأولاد العم ولا للأخ من الأم والله أعلم .

وله أيضا : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين ﴾ فكان مما ابتلىٰ به الله عباده في نزوى وغيرها وقوع الجائحة على الثمار في النخل

خاصة ، فذهب من الغلة من الثلث فصاعدا تقديرا فكان النقص غير متساو في جميع النخل ، فقد ذهب من غلة المبسلي معظمها ، وكانت الأحاديث الصحيحة دالة على الوضيعة بالجوائح وقيدها العلماء بالثلث فصاعدا ، فقد حكمنا بما أدى إليه اجتهادنا ، واسقطنا في غلة المبسلي نصف ثمنها ، وفي باقي النخل ثلث الثمن ، إلا من شاء أن يقبل غلة ماله من الذي اطناه فله ذلك وإن اتهمه فالحكم بالبينة أو اليمين ، وهذا حكم جعلناه منسحبا في أموال العباد والأوقاف وبيت المال وما التوفيق إلا بالله وقد استشرنا من حضرنا من إخواننا أهل العلم المشايخ القاضي سعود بن سليمان الكندي وسيف بن محمد بن عبد الله الراشدي فرأياه صوابا ، وقد وافقني هذا الحكم الشيخ القاضي منصور بن ناصر الفارسي ليعلم ذلك والسلام ختام من سيف بن حمد قاضي السلطان بنزوى وكتبه عن إملاء والده محمد بن سيف في ١٦ ذي الحجة الحرام سنة ١٣٧٥هـ صحيح هذا مني وعني كتبه سيف بن حمد .

صحيح هذا الحكم كتبه منصور بن ناصر الفارسي بيده : عرض عليّ هؤلاء الأشياخ هذا الحكم وهم قد اعتمدوا على أدلة وشأن كل مجتهد يحكم بما أداه إليه اجتهاده فهو الحق ليعلم وكتبه العبد سعود بن سليمان الكندي بيده : ما أملاه الشيخ سيف بن حمد الأغبري وصححه الشيخ منصور بن ناصر وسوّغه الشيخ سعود بن سليمان فهو سايغ ترشد إليه الأحاديث الصحيحة والله أعلم كتبه العبد سفيان بن محمد بن عبد الله الراشدي بيده : نظرت في هذا الحكم المرسوم في هذه القرطاسة وهو صحيح عندي وله بالسنّة تعلق ظاهر وقد حكم به العلامة الإمام الخليلي رحمه الله ولا

يعارضه إن القدماء من أصحابنا لم يذكروه فإنه ربما لم يبلغهم الحديث والله أعلم وكتبه محمد بن سالم الرقيشي بيده : هذا الحكم قد حكم به في نزوى في عصر الامام الخليلي رحمه الله وأقرّه وكفى به حجة والعلم عند الله عز وجل وكتبه العبد لله يوسف بن سعيد بن حميد الرواحي بيده .

وله أيضا رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم وصل كتابك أيها المعترض علينا في تقريرنا طلاق زوجة المسافر إن اشتكت الضرر بعدم المعاشرة بعد تمام سنتين من غيبته الاختيارية (وتطلب منه حق العُشرة) محتجاً أيها المعترض في ذلك بأنه يلزم انسحابه في زوجة مَن ضعف عن الوطي بمرض أو هَرَم وأن تطلق أيضا زوجة الشاب إذا طلبت أن يطاها في يومه أربع مرات غير مقتنعة بما دونها إن لم يفعل .

وأقول أما زوجة المريض فالمرض جاء من قبل الله وكذا الهَرَم لم يكن بسبب منهما فعلى الزوجة الصبر ومقاساة المكروه في حقهما لا كمن ذهب عنها تمرداً وإضراراً فترى الرجل يسافر السنين العديدة يتزوج بمن شاء وهي معلقة لو أمعنت النظر في آي الكتاب وسنة النبي الأواب لم تزدهما على أربعة أشهر أجل المولى عنها فتدعها كالمعلقة وقد أخذها بكتاب الله على امساك بمعروف أو تسريح بإحسان فأيّ معروف في ترك امرأة ما أخرجها أهلها من منزلهم إلا لقصد سترها وإن كانوا أغنياء فترى هذا الجافي عقد عليها وأنفقها ولا يسأل عمّا وراء ذلك ، وأجمع المسلمون أن زوجة المفقود تطلق بعد أربعة أعوام بل يحكم بموته مع أن الأصل الحياة وأجلوا العنيّن سنة فإن وطي وإلّا خرجت بدون طلاق وفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لايحبس الغازي

عن زوجته فوق أربعة أشهر وأما قولك في زوجة الشاب تطلب الوطي في يومها أربع مرات فكلام ليتك لم ترسمه في مسئلتك ، وقد قال ﷺ فيمن منع نكاح وليته بعد بلوغ الحُلمُ فقارفت إثما فأثم ذلك عليه فما فائدة من تزوجت زوجاً لا يفي لها بالمطلوب ، وأما القائل بالطهر وبالشهر وبالسنة وبالعُمر فإنه أراد بذلك إذا عجز عن الوطي لا إذا تركه إهانة وتمرداً وكراهية فلا قائل بجواز ذلك له بل يجبره الحاكم ويقهره على القدرة دفعاً للضرب إذ لا ضرر في الاسلام هذا والله يهدينا وإياك للحق وبهذا قلنا ولا نخطيء من خالف فإنّ في الرأي متسع ويلزم كل ما ظهر له صوابه والتقليد مع بيان الحق محجور وما التوفيق إلّا بالله والسلام عليك محيك سيف بن حمد الأغبري .

وله أيضا رحمه الله ورضي عنه بسم الله الرحمن الرحيم في الشفعة هل تثبت للجار أو للشريك أو لهما معاً .

قال عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قضىٰ رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرّفت الطرق فلا شفعة متفق عليه واللفظ للبخاري وعن جابر رضي الله عنه قال . قال رسول الله ﷺ الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحداً وعن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال . قال رسول الله ﷺ جار الدار أحق بالدار وعن أبي رافع رضي الله عنه قال . قال رسول الله ﷺ الجار أحق بصَقبه أخرجه البخاري فأحاديث ثبوت الشفعة للجار مطلقة قيدها حديث بما إذا كان طريقهما واحداً وهو موافق لمنطوق حديث : إذا

وقعت الحدود وصرّفت الطرق فلا شفعة : فقد صدّق أحد الحدثين الآخر وأتلفت السّنة والحمد لله هذا وحديث أبي رافع المتقدم ساقه في قصّة وهي أنه قال أبو رافع للمستور ابن مخرمة ألّا تأمر سعداً أن يشتري مني بيتيّ اللذين في داره فقال سعد والله لا أزيدك على أربعمائة دينار منجمّة ، فقال أبو رافع سبحان الله منعتها من خمسمائة دينار نقداً فلولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول الحار أحق بصقبه مَا بعتك انتهى . فإن تدبرت معنى الحديث وجدته موافقاً للأحاديث السابقة لأن من المعلوم ضرورة أن كون البيتين في دار أحاط بها حائط مشتركان مع الدار في طريق واحد وبهذا تعليم أن القول بعدم ثبوت الشفعة للجار الملاصق هو الصحيح الذي لا ينبغي العدول عنه إلّا أن يكون مشتركا معه في طريق ونحوه كساقية ومجرىٰ كما عليه أكثر العلماء المحققين وإن قال بخلافه غير واحد من الأمّة فإذا وضح الحق وعُلم الراجح امتنع التقليد مع أن الأصول تقتضي أن لا يخرج ملك أحد من يده إلّا برضاه حتى يدل دليل على التخصيص وإلّا فيجب الرجوع إلى ما شهدت له الأصول فإن المبيع صار ملكاً للشاري بنفس الشرىٰ فلا ينزع منه إلّا بدليل قطعيّ هذا ما يظهر لي في هذه المسئلة والعلم عند الله سبحانه وتعالى والسلام ختام حررها عن إملاء والده سيف بن حمد ولده العبد محمد بن سيف بن حمد في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٥هـ .

وسئل أيضا رحمه الله فيمن ساقب أحداً بتفق وأخذ منه تفقا آخر سقباً ولم يكن بينهما شاهد ثم صحّ بعد ذلك بالبينة العادلة أن التفق الذي ساقبه به مسروق وأن ذلك المساقب لصّ وقد اعترف الساقب بالسرقة فوق البيّنة العادلة وحكم الحاكم بأخذه من المساقب له ورجوعه بحقه إلى مَن ساقبه

فصح أنه مفلساً والتفق الذي ساقبه به باعه على رجل آخر وربّما الآخر باعه لآخر هل يحكم له إن يأخذ تفقة من يد ذلك الرجل الذي اشتراه ويرجع هذا المشتري على مَن باعه له والآخر يرجع عَلى اللّص السارق أم ليس له إلّا قيمة ما استحق منه على اللّص مع ايساره لأن المساقب له خرج منه نفقه باختياره وليس هو التفق المسروق بعينه .

الجواب شهور المذهب هو ما حكم به هذا الحاكم فالحكم ماضٍ والمساقب باختياره يرجع في حقه على اللّص فقط أيسر أو أعسر وليس له أن يطلب نفقه من الذي باع له اللص إذ ليس هو أولى بذهاب ماله منه وقد خرج تفقه برضاه فليحتسبه عند الله والله سبحانه وتعالى أعلم والسلام من سيف بن حمد .

سؤال منه للشيخ ابراهيم بن سعيد العبري . بسم الله الرحمن الرحيم . هذا بحث مني لك في حكم جرىٰ من بعض القضاة ولاستنكاري له أمسكت عن ردّه إلّا بعد مناظرة ذوي العلم فأرسلت الأبحاث للمشايخ محمد بن سالم الرقيشي وخلفان بن جميل السيابي وسالم بن محمد بن علي الحارثي فلم أقف للشيخ خلفان على جواب ولعله لم يصله السؤال ، أما المشايخ محمد بن سالم وسالم بن محمد فكان جوابهما على مافي نفسي ، وذلك أن ابنا السالم بن سويد العتعوت كان في كفالة والده حتىٰ تزوج له وسلم الصداق فانفصل عنه وخرج للبحرين فأرسل مع جمعه بن سعيد الحوقاني لوالده ثمانمائة روبيّة ولم يعهد على الرسول في شأنها إلّا دفعها لوالده فقبضها والده فمات ولم يُعلم من الابن لوالده فيها أمر فحكم القاضي منصور للولد أن تؤخذ من مال أبيه مع أنها لم توجد عند

الوالد ربابي وفي الورثة أيتام أترىٰ السكوت عن هذا الحكم واسعا ويجب إنفاذه أو ترىٰ نقضه لكونه خارج عن الصواب . بيِّن لنا ما تراه والله يهدينا وإياكم للحق والسلام عليكم . من سيف بن حمد في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ .

الجواب بسم الله الرحمن الرحيم وصلىٰ الله علىٰ نبينا مُحمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم أما بعد .. فهذا جوابك أيها الشيخ الفاضل العلّامة الأخ سيف بن حمد بن شيخان الأغبري من أخيك العبد الضعيف ابراهيم بن سعيد العبري قائلًا أن الحكم الذي حكم به الشيخ القاضي الفقيه منصور بن ناصر لم يُبيّن لي وجهه إلّا إذا صح أن تلك الدراهم المرسلة إلى الهالك من ولده هى أمانة عنده لولده الغائب فجعل حكم الوالد كغيره في مال ولده عملًا بقول من قال كلًا أولىٰ بما في يده حتى الولد مع والده وأخذ بقول من قال في الأمانة إذا لم توجد عند الأمين بعد موته بعينها أنها تلزم في ماله وتزاحم أهل الديون إذا صحت عنده قبل موته ولم تعلم أنها تلفت عنده أو ردها لصاحبها فإن كان حكم على هذا الوجه فعسىٰ أن يكون موافقاً لقول بعض علماء المسلمين ولكن مقتضىٰ كلامك في السؤال أن حكم تلك الرّسالة غير أمانة عند الوالد لأن ولده أرسلها إليه ولم يعهد إلى الرسول فيها شيئا فهى تحتمل أن تكون منه عطية لوالده أو عن حق عليه له أو أنه أرسلها على يده عن حقوق عليه للناس فعلى كل حال فإني لا أرىٰ أخذ عوضها من تركة الوالد لولده إلا إذا كانت على الوجه الأول الذي فرضناه وإذا لم يكن له وجه في الحق فتقضه هو العدل والانصاف والعلم عند الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والسلام عليك وعلى الأولاد والأخوان من هنا

الأخوة والأولاد حررت في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ .

وقال أيضا مجيباً لإمام المسلمين محمد بن عبدالله الخليلي في مسئلة : مَنْ علق طلاق زوجته بالوضع وهي حامل ، ثم طلقها قبل الوضع بكم تطلق ، ومتى تخرج من العدة ، فأجبت بأنك لم تحفظ فيها شيئا ، ولم تجد من يحفظ فيها إلّا أن ابن عبيد يقول : بواحدة ، ونبهان يقول : اثنتين ، وكنت أرىٰ أنها تطلق التطليقة الثانية بالوضع ، الخارجة به من العدة ، لاقبل الوضع ولابعده ، كمن علق طلاق زوجته بموته ، ثم رأيت في الأثر ما يخالف ذلك ، ويوافق ابن عبيد ، والحق أحق أن يتبع ، قال في المصنف : فإن قال : كلما ولدت ولدًا فأنت طالق ، فولدت ثلاثة معًا ، طلقت ثلاثا ، وعدتها بالإقراء ، فإن ولدت واحدا بعد واحدا ، طلقت إثنتين ، وتنقضي عدّتها بالثالث ، لأنه ما تنقضي به العدة لايقع به الطلاق ، فإن كانت بحالها فولدت أربعة متفرقين ، طلقت ثلاثا وانقضت بالرابع ، وقيل أن قال : كلّما ولدت ولدًا ، فأنت طالق ، فولدت في حمل واحد ثلاثة ، فإنها كلما ولدت واحدا ، طلقت واحدة ، حتى تبين بالثلاث إنتهىٰ ، وهو موافق لما قلنا ، لكن رده أبو المؤثر والأزهر قالا : تبين باثنتين ، فلما وضعت الثالث ، انقضت عدتها ولا يقع عليها الطلاق عند إنقضاء العدة ، وتبقى عنده بواحدة ، ولارجعه له إليها إلابنكاح جديد ، إنتهىٰ والسلام عليكم من المحب المخلص لكم سيف بن حمد .

وله أيضا : قال : ومن كتاب المصنف أن قال لزوجته التي تحيض : أنت طالق للسّنّة ولم يُسمّ ثلاثا فهي طالق واحدة إذا طهرت من أول حيضة ، ويملك الرجعة في هذا ما كانت في العدة ، وفي موضع أنها إذا

غسلت من حيضة طلقت ، وقال : أبوسعيد أن قال : أنت طالق للسنّة ، فقيل تطلق من حينها ، وقيل حتى تطهر من حيضة حتى يقول : أنت طالق طلاق السنّة ، وإن كانت لاتحيض من كبر أو صغر ، وقد دخل بها ، فقال أنت طالق للسنّة ، فإذا هلَّ الهلال ، طلقت ، وقول : حتى يخلو شهر ثمّ تطلق إنتهىٰ .

وفي الأثر : وإن كانت حاملا ، فقال : أنت طالق للسّنة ، فهي طالق ساعة تعلم بذلك ، بلا اختلاف في ذلك لأحد .

وقال ابن عبيدان في الذي طلق زوجته طلاق السّنة ، ثم ردّها قبل أن تحيض ، إن كانت ممن تحيض ، فإذا حاضت وطهرت من الحيض ، فإنها تطلق ، ولاينفعه الردّ قبل أن يقع الطلاق انتهىٰ .

وأمّا : إذا طلق غير المدخول بها في حال الحيض ، وطلاق الصغيرة التي لم تحض ، والأيسة من المحيض ، بعدما جامعها ، أو الحامل بعدما جامعها ، فهذا لايكون بدعة ولاسنّة في طلاق هؤلاء انتهى .

مسئلة : اختلف الناس في طلاق الحامل ، فقول تطلق عند الأهلة ، وقول يكره أن تطلق وهي حامل ، روي ذلك عن الحسن ، قال الأوزاعي : تطلق إذا استبان حملها كراهية أن تطول عليها العدة ، وأكثر القول يطلقها متى شاء .

وفي الأثر : إن قال لها إن حملتِ فأنت طالق ثلاثا ، فإنه يطأها مرّة ثم يدعها حتى تحيض ثلاث حيض ، ثم يطأها مرّة وهو على هذا ما دامت عنده ، فإن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ قال هذا القول ، لم يقع به لأن الحمل قد كان قبل الحلف ، وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر ، وقع الطلاق ، لأن الولد إنما حملت به بعد اليمين ثم انقضة به العدة انتهىٰ .

وفي الهيميان : ﴿ فطلقوهن لعدتهنَّ ﴾ أي لأول عدتهن أو زمانها وهي الطهر والمراد أن يكون في طهر لم يمسّها فيه ، أو يقدّر مستقبلات لعدتهن ، ويتعين هذا لمن عد العدة بالحيض ، وعلى كل حال إنما يطلق في الطهر ، وإن طلق في الحيض عصىٰ ، ومعنى الطلاق لما روي أن ابن عمر طلق فيه ، فأمره ﷺ بالرجعة ، وفيه أن عمر أخبره بذلك ، فتغيظ وقال : (مره ليراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها ، قبل أن يمسّها ، فتلك العدة التي أمر الله ، أن يطلق بها) وفيه ، وفي رواية مرة فليراجعها ليطلقها طاهرا أو حاملا ، وفي رواية ماهكذا أمر الله إنما السنّة أن تستقبل الطهر إستقبالا ، ويطلقها لكل قرؤ تطليقة ، وفيه وأحسن الطلاق وأدخله في السنة وأبعده من الندم أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه ، وكانت الصحابة يستحبون أن لا يطلقوا للسنّة إلا واحدة ، ثم لا يطلقوا حتى تنقضي العدة ، وفيه وأما التي لم تحض والآيسة والحامل ، فيطلقن للسنّة متى شاء الزوج ، بدليل أنّهُن مستقبلات لطهر واحد لا أكثر وفيه وقيل ، لا يكون طلاقهن بدعيًّا ولا سنيًّا انتهىٰ .

وسئل أيضا : في إمرأة هلكت وتركت زوجا وأمًّا وثلاثة أبناء ، هلك

أحد الأبناء وتركهم ، ثم هلك الإبن الثاني وتركهم ، ثم هلكت الجدة وتركت إبنان وبنتا ، ثم هلك الأب وترك إبنا واحدا وبنتا وزوجة أم الإبنة ، تفضل بتفصيل ما لكل من هؤلاء من الميراث .

الجواب : تصح فريضتهم من الف سهم ومائتين وستة وتسعين سهما للزوج ثلثمائة وأربعة وعشرين سهما ، وللأم مائتان وستة عشر سهما ، ولكل إبن مائتين واثنين وخمسين سهما ، هلك أحد الأبناء لجدته السدس إثنين واربعين سهما ، والباقي للأب ، وذلك مائتين وعشرة أسهم ، هلك الثاني من الأبناء ، لجدته السدس أيضا ، اثنين واربعين سهما ، والباقي للأب كما تقدم مائتين وعشرة أسهم ، هلكت الجدّة ، فلا ميراث لهؤلاء منها لكونها عندها أولاد آخرين ، وقد اجتمع لها ثلاثمائة سهما ، هلك الأب عن ابن وابنة وزوجة وقد اجتمع له من الإرث سبعمائة وأربعة وأربعين سهما ، للزوجة الثمن ، ثلاثة وتسعون سهما ، وللإبنة الثلث ، وهو مائتان وسبعة عشر سهما ، والباقي للإبن ، وهو أربعمائة واربعة وثلاثون سهما ، فيجتمع للإبن ستماية سهم وستة وثمانون سهما ، أما الجدة التي هلكت عن أولاد آخرين ، وهم ابنان وابنة ، فلكل واحد من الإبنين مائتين وعشرين سهما ، وللإبنة ستين سهما ، هذا تفصيل مالكل في هذه المسئلة من الميراث من السهام والعلم عند الله سبحانه والسلام ، سيف بن حمد .

وله أيضا مانصه : بسم الله الرحمن الرحيم الرَّم عبارة عن أثارات وعمارات ، ذات أنهار ، أو آبار أو بناءآت ، يدعيها قوم دون غيرهم ، وهي بأيديهم يتركها سلف لخلف ، لامنازع لهم فيها وذلك من قسم الجاهلية ،

ثبت في الإسلام ، ويثبت كونه رمًّا بالشهرة الصحيحة ، أو البينة العادلة والأكثر منع بيعه وشرائه ، وأجاز بعضهم ذلك وقسمه تملكا ، إن كان لقوم محصورين أن اتفقوا على ذلك ، وعليه ابن محبوب رحمه الله ، وأجاز بعض بيع بعضه ، في إصلاح البعض الباقي منه فقط ، وجاز طناء شجره ، وان للقطع ويتبع فيه ماأدرك من سنة لم يتبين باطلها ، لا يختص به بعض أهل دون بعض ببناء أو غرس ، أوغيرهما ، وإنما للغارس ووارثيه العَناء فقط ، وكذا الزّارع إن طلب ذلك سايرهم ، وقيل له الزرع وعليه لهم حصّة أرضهم على ما يتعامل به أهل ذلك الموضع لأنه زرع بسبب ، وقيل للباني إخراج بناية منه ، وإن شاء استغل بقدر عنائه ، أما اليد فلا تثبت فيه بذلك ، إلا أن يكون الغارس أو الباني من غير أهله فسبيله سبيل غيره من المتملكات من أثبات الحيازة ، وقيل من كان من أهل الرمّ بيد والده شيء منه جاز له الإنتفاع بما كان ينتفع به والده ، مالم يعلم أنه تعدّى فيه ، فلعله أخذه بوجه جائر ، وإن تكن سنة فهي متبعة ، وإن أخرج جبار أو مغتصب فلجاً في رممهم جاز لهم الإنتفاع به ما لم يكن في موات فهو لمن احياه ، إن لم يكن الموات بين أموال أو بيوت فهي أولىٰ به ، وما أدرك من الرمّ مقسومًا بين أهله ، ترك على حاله وجاز اقتعاده ممّن هو بيده ، وتجوز شهادة بعض أهل الرّم إن برىء من سهمه ، ومن جاء بعادلة أن أباه يأخذ من هذا الرّم أو جده ، ثبت سهمه فيه ، إلا أن خصّ بأهل بلد ، فلا شيء لغير ساكنه ، ولا يثبت على أهل الرمّ إقرار والد بولده ولا ولد بوالده إلا بعادلة ، وقال : ابن وصّاف بإدخال من أقرّ به أبوه أنه إبنه من الزّناء ، وتجوز القعادة فيه من جباه أهله ، وهل هم الجباه الثقات ، أو المالكون لأمره الغالبون عليهم ، قولان وحكم الواحد الراجع إليه الرّم ، حكم

الجمع فيما يجوز لهم ويمضي قوله ، ولا يعطى المقتعد الثمن إلا الأمين والأضمن ، وإن لم يجده ، تولى القفسمة فيه بينهم بنفسه ، وجار الاقتعاد من مقتعد ودفع الثمن له ، إلا ان يكن توليه فيدفعه لأهل الرّم ، ولا شفعة للجار في اقتعاد الرموم ، وقيل له وتجوز المنحة من جباه أهل الرّم إن لم يكن حيف بأهل الرّم في أرض بيضا ، لا في نحو شجر أو زرع أو ماء نهر ، إلا ان أدركت فيه سنة بذلك وجازت في ماء بئر وصحت من إثنين من جباه أهل الرّم ، إن لم يغير جماعتهم ، فلمن لم يرضَ بالمنحة حقه ومن زرع بغير إذن الجباه تخلّص لأهل الرّم ، ولا يجزيه ابراء الجباه إلا إن كان الزرع لايدرك إن لو تركه فإنه إن أجاز له الجباه حل له ذلك ، ومن مات مِن أهل الرّم وقد اطنىٰ ماءً منه إلى سنة فليس له في ثمن ما بقي من المدة نصيب ، وإن أحد منهم أطنىٰ ماء أو غيره إلى نحو سّنة فمات ، إنهدم الطّنا لإنتقال ذلك إلى غيره وليس للميّت نصيب في ثمن الباقي من المدة وللمّطني إنفاذ الثمن في ولد من أطناه ، إن تعين أن ذلك سهم والده ، وإن كان سلم هذا المّطني الثمن رجع إلى ورثة الهالك فيما بقي له من المدة إن صح تسليمه ببيّنة عادلة انتهىٰ ما بسطه حول الموضوع ، وقد جعلت بياضا لما تقطع من الكلمات ولم أدرك إثباتها كي لا يخفى ذلك ، كتبه نقلا من أصله ، ولده محمد بن سيف بن حمد .

وله أيضا : ومن الأثر عن الشيخ مداد بن عبدالله بن مداد : والأودية ضربان ، ضرب بين القرىٰ ، وضرب آخر خارج من القرىٰ فالأودية الخارجة من القرىٰ هي بمنزلة الموات ، وقيل هي سبيل الله ما ينبت فيها فهو راجع للفقراء ، فإن غرس فيها أحد نخلا أو شجراً أو زرع فيها زراعة ، فقول لا

يجوز لغيره أن يأخذ من ذلك شيئا إلا بإذن ، لأنه بمنزلة الموات ، ومن أحيا مواتا فهو له دون غيره ، وقول لايمنع منها أحد ، فهو وغيره فيها سواء لأنه بمنزلة المباحات ، وقول أن ذلك للفقراء خاصة .

وأمّا الأودية التي بين القرىٰ فكلما فيها للفقراء ليس لأحد أن يحدث فيها حدثا ، وإن كان الزارع والغارس في الأودية ، فقول أنه أحق من غيره ، وقول هو وغيره سواء .

وعن أبي الحسن قال في بيان الشرع : وسألت أبا الحسن رحمه الله عن قرية في جنبها وادي ، والعمار في القرية قاطع الوادي من جانب واحد ، والجانب الآخر خراب لا عمار فيه ، هل لأحد أن يعمر فيه قال : إذا لم يكن فيه رسم ولا عمار جاز ذلك إذا كان مواتًا والله أعلم انتهىٰ .

وسئل الشيخ عيسى بن صالح بن علي : فيمن باع مالًا بالخيار ، وفكه من المشتري بعد بدو صلاحه ، وحُكم بالغلة للمشتري المفكوك منه ، وقال صاحب الأصل للمشتري خذ غلتك من نخلي ، وهو لم يصلح للجذاذ بل الغالب عليه الزهو ، وفي الأثر لاضر ولا ضرار في الإسلام ، وهذه الغلة إن جذّها لاتصلح إلا للحشف ؟

الجواب : إن كان عرف البلد أن النخل مما يحصد تمرا تركت إلى أن تصير تمرا ، وإن كان ممّا يحصد رُطبا ، تركت إلى أن تصير رطبا ، وإن كان تصلح لهما فالخيار ، لصاحب الثمرة في حصدها رطباً أو تمرًا ، وليس لصاحبها أن يأخذه بحصادها ، قبل أوانه ، لقوله عليه الصلاة والسلام لا

ضـر ولا ضرار في الإسـلام ، هكذا عن سليمان بن محمد بن مداد والله أعلم .

ما أنا قلت هذا يفيد نفيه عنك ، وإثباته لغيرك ، ولهذا لايصح ما أنا قلت هذا ولا غيري لمناقضه مفهوم ما أنا قلت لمنطوق ولا غيري ، ولا ماأنا رأيت كل أحد لمفهومه إن غيره رأىٰ كل أحد ، ولا ما أنا ضربت إلّا زيدا ، لمفهومه أن أحدا غيره ضرب كل أحد سوى زيد ، فهذه الثلاث صور ممنوعة في الكلام لما ذكرنا والله أعلم ، انتهىٰ .

وله ايضا رحمه الله : قال القطب رحمه الله : في تيسيره عند قوله تعالىٰ ﴿ وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلىٰ ... الآية ﴾ بأن أخرجهم ونصب لهم دلايل ربوبيته ، وركّب في عقولهم ما يدعوهم إلى الإقرار بها حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم ألست بِرَبِّكم فقالوا بلىٰ ، نزل تمكينهم من العلم بها وتمكنهم منزلة الاشهاد والاعتراف ، انتهىٰ ، وهو كلام نفيس لاينبغي العدول عنه في معنىٰ الآية ، وهو الذي كنت أقوله سراً قبل الإطلاع عليه ، والحمد لله ، ومن هذا القبيل حمل آية عرض الأمانة على السموٰات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان ، فإنه قال القطب رحمه الله في تيسيره ايضا : أنه لما خلقهنّ الله على وجه لم يقبل التكليف نزله منزلة التأبي وخلق الإنسان على وجـه يقبله من الإستطاعة على الفعـل والترك ، نزلـه منزلة القبول لما هناك من اللياقة والله سبحانه وتعالىٰ أعلم ، كتبه سيف بن حمد .

وله أيضا : في قوله ﷺ (ألا إن قتيل الخطأ العمد ، قتيل السوط

والعصا إلى آخره) معناه والله أعلم ، أنه خطأ من جهة ، عمد من جهة ، فإن السوط والعصا لايقتلان غالبا ، وأنهما من آلة التأديب ، فمن قصد لقتل أحد ضربه بنحو السيف والبندقية ، فمصادفة القتل بهما خطأ بالقصد عمد بالفعل والله تعالىٰ أعلم .

وله أيضا : أتهم أناس آخرين ، أنهم سرقوا متاعاً لهم فاختصموا إلى النّعمان إبن بشير ، فحبسهم أياماً ، ثم أخلىٰ سبيلهم ، فأتوا النعمان ، فقالوا خليّت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان ، فقال لهم النعمان : ماشئتم ، إن شئتم اضربهم لكم ، فإن خرج متاعكم فذلك ، وإلا أخذت لهم من ظهوركم ، مثل مااخذت من ظهورهم ، فقالوا : هذا حكمك ، هذا حكم الله ورسوله ﷺ ، انتهىٰ .

والأحاديث دلت على وجود الحبس في زمانه ﷺ ، على التهمة ، ولعل من نفي ذلك في السّنة ، لم يبلغه هذا أو بلغه ، ولكن ضعفه ، إلا أنا نعمل في أمر الضرب بقول النعمان والله أعلم بنسبته ذلك إلى النبي ﷺ ما أراد ولو صحّ ذلك عندنا لأخذنا به ، والله أعلم ، وها هنا انتهىٰ الكلام على ما أردنا تحريره والحمد لله ، سيف بن حمد .

وله أيضا : قال في صفحة ٣٨١ من الجزء الثاني من السيرة الحلبية ، ونهىٰ رسول الله ﷺ ، أن يفرق بين الوالدة وولدها ، أي في السبايا ، وقال : لايفرق بين أمّ وولدها حتى يبلغ ، قيل : يارسول الله وما بلوغه ، قال تحيض الجارية ، ويحتلم الغلام انتهىٰ .

قلت : يؤخذ من الحديث أن الوالدة أحق بولدها من والده في رعايته حتى يبلغ إن ذكرا كان أو أنثىٰ ، إلا أنه إن ظهرت بكونه معها مفسدة أو خوف ضرر ، فلا ضرر في الإسلام والله أعلم سيف بن حمد .

فإن قيل يتم لكم هذا الاستدلال ، إن كان الآباء قد وقعوا في السبىٰ مع الذرادي ، قلنا أن الأسير مخير في استرقاقه وبيعه وأخذ الفداء منه ، وفي قتله ، وحيث أنه يجوز للطفل أب ، ولم يستثن في الحديث فهو على ما نص عليه والله اعلم ، سيف بن حمد .

وله أيضا : كنت شديد الحرص على الجمع بين قوله تعالى ﴿والله يعصمك من الناس﴾ وبين قوله ﷺ في مرض موته (مازالت أكلة خيبر تراجعني ـــ وفي رواية تعاودني ، وفي رواية تعادني ـــ حتى قطعت أبهري) ، لأن فيها التصريح بأنّ سبب موته تلك الأكلة التي قدمتها له اليهودية ، فظاهر هذه الرواية مناف للآية الكريمة ، حتى رأيت التصريح بأن الآية الكريمة نزلت بعد أكله ذلك الطعام المسموم ، فقد قضى الله جل وعلا أن يكون موته مع حضور أجله المحتوم ، بذلك السم جمعا له بين درجتي النبوة والشهادة ، وإنما المنفي في الآية هو أن يناله أحد بعد العصمة بسوء ، ويدل على تأخير نزول الآية عن الأكلة ، ما ذكره الحلبي ، قال : وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه حرسه ﷺ ليلة بنىٰ بصفية ببعض طريق خيبر ، وحرسه ابن أبي مرتد في الليلة التي كانت صبيحتها وقعة حنين ، حيث قال ﷺ ، ألا رجل يحرسنا الليلة ، فقال : أنا يارسول الله فدعا له رسول الله ﷺ ، وبعد نزول الآية وهي ﴿ الله يعصمك من الناس ﴾ ،ترك الحرس انتهىٰ ، فابتناؤه ﷺ

بصفية بعد الأكلة ، وكذلك وقعة حنين ، إذ هي بعد الفتح ، فعلم من هذا تأخير نزول الآية ، عن الأكلة والله سبحانه وتعالى أعلم ، كتبه سيف بن حمد .

وسئل أيضا رحمه الله : فيمن قال لزوجته : إن خرجت إلى بيت أمك فأنت طالق ثلاثا ، وبعد مدة قال قصدت خروجك بغير إذن ، وقد أذنت الآن فاذهبي ، فذهبت هل تطلق منه أم لا ؟

الجواب : تطلق في الحكم وأما بينه وبين الله ، فالله أعلم ، وإني لأميل إلى أنه لاينفعه ذلك ، إذ ليس هنالك دلالة ، حال ولا مقال تشرع للزوجة تصديقه ، بل الظاهر أنه منعها الخروج إلى أمها لأمر استرابه ، فحرصه على منعها دون من سواها يبعد تقييده بطلب الإذن ، وإذا لم تكن دلالة على تصديق مقاله امتنع عليها جواز تصديقه ، فتمتنع معاشرتها له إلا عند من يجيز التراخي في الاستثناء مطلقا ، فيلزم منه أن لايثبت طلاق الثلاث مع دعوى إرادة الاستثناء واحدة مثلا ، فتجوز الرجعة ، ولو ادعاه آخر العدة ، ولا يخفىٰ مافي هذا ، وقد صرح شيخنا السالمي في طلعة الشمس برد هذا القول متعقبا لقول صاحب المنهاج أن من شرط النية في تأخير الاستثناء غير مخالف لنا ، قال الشيخ أقول : والظاهر أنه مخالف ، لأنا نمنع من جواز التراخي اختيارا مطلقا مع النية وعدتها ، انتهىٰ كلام هذا الإمام المانع من وقوع الاستثناء الغير المتصل اختيارا ، وأن مع النية وعليه ما في النيل وشرحه ونصه «ومن بلسانه ثقل فحبسه عن اتصال الكلام ، فقال امرأته طالق فحبس به ، إلى قال : إن فعلت هي أو فعلت أنا أو فعل فلان

كذا ، إذ صدقته على نيته ولم تحاكمه ، وكان ثقة عندها جاز لها ذلك ، وإن حاكمته ، حكم لها عليه بالطلاق ، انتهىٰ ، فترىٰ هذين الإمامين شرطا في جواز تصديقها له ثقل لسانه الحابس له عن اتصال الكلام وكون عدم ذلك الاتصال واقعا ، بذلك الحبس الواقع من انعقاد لسانه ، وكونه ثقة عندها وأما تصديقه بدعوىٰ نيّة أضمرها في مثل هذا ، فبعيد عن الحق قريب من قلب الحقائق ، هدانا الله للصواب ورزقنا حسن المآب إنه الكريم الوهاب والعلم عند الله سبحانه والسلام سيف بن حمد .

وسئل أيضا : فيمن ادعىٰ على رجل بحق له في صك ثابت شرعاً ، فأنكره من عليه الحق ؟

الجواب : على المدعي اليمين بأن هذا الحق باق عليه له إلى هذه الساعة ، والله أعلم ، سيف بن حمد .

وسئل أيضا : ما الأقرب في تعيين الصّغيرة ؟

الجواب : قد علمت ما قيل في الصغائر من الخلاف ، حتى أن بعضهم قال : هي مخفية لا تعلم لئلا يتهاون بها الناس ، وأمثل ماعندي في ذلك من النقل مادل عليه حديث العينان تزنيان وزناهما النظر ، إلى أن قال : ويصدق ذلك ويكذبه الفرج ، فالنظر واللمس والمشي يعد زنا ، إن صدقه الفرج ، وإلا فهو هبا لايؤاخذ به ، فلكل كبيرة مقدمات هي الصغائر في حينها ، ومع هذا فهي هباء بحصول الإقلاع والترك والتأني عن

العمل الداعية إليه ، وعزم التجنب عن فعله فذلك مغفور إن شاء الله : ﴿إن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنه نكفر عنكم سيآتكم ..الآية﴾ ، ومن الصغائر أيضا ما يلم به الإنسان في حال غفلته وسهوه لدقة الوقوع فيه من غير قصد فعل معصية ، فذلك يسامح فيه مالم ينبه ويذكر أنه قارف ذنبا ، فتلزمه حينئذ التوبة منه ، فإذا تمادى أو ترك التوبة استخفافا عاد ذنبه كبيرة ، وذلك معنى قولهم لاصغيرة مع إصرار والله سبحانه وتعالى أعلم ، سيف بن حمد .

وسئل أيضا : فيما وقع بين الحجريين وبني راسب ، كانت بينهما ذمة ، فرد شيخ بني راسب الذمة التي بينه وبين الحجريين ، وأراد أكابر جماعته بقائها ، ولم يقبل الحجريون منهم إلا بدخول الكل فيها فأغار أحد منهم ، فقتل إمرأة من بني راسب ، فطلبوا الحكم منهم ، فأذعن الحجريون ، ثم أغار أحد من بني راسب ، وقطعوا السبيل وقتلوا رجلين ، وأخذوا مالا ، ثم أغاروا مرة أخرى ، فقتلوا رجلا آخر بغير دعوة ولا إقامة حجة ، فرجل من الثلاثة يخص آل حجر والأكثر من الطائفتين لم يرض بفعل الجاهل ثم دعاهم الإمام للإنصاف فأذعنوا ، ولمّا حضر الطائفتان عنده ، لفصل القضاء لم يتكلم أحدا منهم ، ولا من أولياء الدم بكلمة دعوىٰ ، فحكم بهدر ما كان بينهم من الدّماء ، قبل أن يستمع دعواهما محتجا بفعل الصحابة ، في هدر ما كان بينهم من الدماء ، وأن الشيخ السالمي لما أتى إلى بني رواحة ، وبني ريام وغيرهم ، قال : أن جميع ما مضىٰ هدر ، ولم يكن ذلك عن رأي الأكابر ، وفي بعض الكتب ، أنه اجتمع المسلمون أن كل قتيل قتل أو مال أتلف أو فرج أبيح ، بتأويل لا مؤاخذة فيه ، أخذاً من فعل الصحابة حين

تقاتلوا ، فما هذا التأويل الذي تأولوه ، فإن كان نفس إعتقاد كل فريق أنه على حق ولم يكن له دليل فذلك هو نفس حروب العمانيين ، وإن كان لدليل بأن يقال : أن أصحاب الجمل وقوم معاوية يتأولون أن قتل عثمان بغي وعدوان ، فأصاغر الصحابة هكذا يعتقدون أما أكابرهم فلا مثل طلحة والزبير ، ولعل عائشة رضي الله عنها هكذا عندها ، وخرجت لذلك ، لكن القول في غيرها ، وهل يكون تأويل عائشة حجة هنا بحيث ينبني أن قول الواحد حجة أن بني فلان بغاة ، وثانيا أن السائل إذا أخطاء مغتيه فهو سالم فانظر في المسئلة .

الجواب نظرت فيما حكم به الامام وما احتج به في هذه القضية من فعل الصحابة وغيرهم وما بحث فيه ، وأنا أضعف عن القول في أمر الدماء التي يقول فيها ابن محبوب رحمه الله أن أمر الدماء عظيم لا يميزه إلّا العلماء الكبار ولسنا منهم فكيف بمن دونه ولكن أقول على حسب ما نفهم من الأثر وما القصد إلّا إظهار الحق فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطءً فمن الشيطان ونستغفر الله منه ، فأقول إن الحروب العُمانيّة الكائنة بينهم على البغي والعدوان وقتل الأنفس وسلب الأموال لا تقاس بفعل الصحابة ، فإن كلًا منهم متمسك بأصل من الكتاب والسنة وكل منهم يدعي أن الحق معه وهٰؤلاء لا يعرفون تأويل الكتاب ولا السُّنة ولا الإجماع بل يسفكون الدماء وينهبون الأموال انتهاكاً بدعوىٰ أن هذا هناوي وهذا غافري ، ومن ثم إذا تاب أحد منهم من جنايته غرم ما أتلفه من نفس أو مال واختلفوا هل تقوم الحجة بالأمين الواحد أو لا تقوم إلا بالاثنين ، وأما السائل إذا أخطأ مفتيه فالوزر والضمان على العامل ولا يكون سالماً ، وفي المسئلة بحث فليراجعه المبتلي والله سبحانه وتعالى أعلم .

مسئلة عن الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي رحمه الله فيمن كفل معلم الصبيان وضربهم ضرباً غير مؤثر إلّا أنه من غير نظر آباء الصبيان وأوليائهم هل يلزمه ضمان أم لا كان المعلم ثقة أو لا إذن له في ضربهم ؟

الجواب قيل ليس له ضربهم إلا بنظر آبائهم أو أوليائهم وإلّا فعليه الضمان لأن ذلك مما ليس له ويوجد في بعض الأثر فيمن رأى صبياً يفعل مما ينكر عليه ولم يحضره وليّه فاحتسب لتأديبه فقال فيه الأجر إذا احتسب له وكأنه في كلام يشبه كلام الشيخ أبي سعيد رحمه الله ولم يكن الصبي عديم وليّ وإنما لم يحضر وليّه في تلك الحال ، وإذا كان المعلم بهذه المنزلة فيعجبني أنه لا ضمان عليه إذا احتسب لتأديبه في موضع جوازه والأول أحفظ والله أعلم .

مسئلة عن الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي أيضاً في معلم الصبيان إذا ضرب أحد الأولاد بإذن أبيه وزاد على الثلاث وبكى الصبي واطمأنّ قلبه إلى تأثير ذلك ولم يَرَه بعينه ولكن اطمئنانة قويّه معه على ذلك أيجوز له أن يرجع إلى الحكم بعد ذلك ولا ضمان عليه لذلك الصبيّ أم لا يجوز له الرجوع وعليه الضمان أم عليه الإثم دون الضمان وكذلك التأليم دون التأثير هل فيه ضمان أم الإثم أم لا شيء فيه ؟

الجواب إذا لم يصح معه ذلك ففي الحكم أنه غير مؤثر حتى يصح تأثيره وإن شاء ترك الحكم في مثل هذا احتياطاً وَوَرَعاً فذلك مما له وضرب الأدب في مثل هذا لا بأس به في موضع جوازه والله أعلم .

كتاب بسم الله الرحمن الرحيم من إمام المسلمين محمد بن عبد الله بيده للشيخ الفاضل سيف بن حمد سلام عليك كتابك هذا وصلني وقلت في المسئلة أنها تطلق واحدة لتعلم رأي فيها وهكذا أجاب المشايخ عبد الله بن راشد ومحمد بن سالم والشيخ الناصر كأنه يوافق على هذا وما نقلته عن الأثر نؤيده ولكن الذي نقلته عن الأثر فيه مقال أراه خطأ في قول فإن من قال كلما ولدت ولدا فأنت طالق تطلق واحدة إن ولدت ثلاثة في مشيمة وإن ولدت واحدا بعد واحد في حمل أو إحمال تطلق اثنتين ولا أقول أنها تطلق ثلاثاً ، وإن قال صاحب الأثر وهكذا إن ولدت أربعة متفرقين لا تطلق إلا اثنتين وإن ولدتهم في مشيمة تطلق واحدة ، ثم ظهر لي بعد أنها إن ولدت ثلاثة متفرقين لا يصح أن يقال تطلق ثلاثاً لا بهذا الاعتبار بل لما ولدت اثنين بانت باثنتين فلما تزوجها تزويجاً جديداً يلحقه وهذا بناء على أن يلحقها الطلاق المعلق وهذا ضعيف جداً على المذهب فلا أرى إلا الطلقتين على حال ولا تلحقها الثلاث على ما حررته لك ، وفي الأثر أقوال يحتمل الخطأ فيها من الناسخ بل ومن القائل فما بان حقه أخذنا به وإلا فالحق أحق أن يتبع والسلام انتهى .

وسئل هل تفصيل بين نخلة النقال ونخلة السائر في الاسقاط بالوضيعة في الحكم الذي حكمتم به في الاسقاط بالجائحة أم على الجملة ؟

الجواب جرى التحديد بالثلث أو النصف واستثناء دعوى من ادعى أن ماله لم يذهب منه قدر الوضع فالحكم بين المشتري وصاحبه ومن شاء أن يرتجع غلة ماله فله ذلك وقد جرى بين الخصوم مشاحة وصلح يعلمه

القاضي بينهم الشيخ منصور والله أعلم سيف بن حمد .

مسئلة من الامام محمد بن عبد الله الخليلي فيمن ادعىٰ أن أمّه ماتت وهو طفل ولها نصيب في بيت تركته أمها بينها وبين إخوتها فباع إخوتها البيت ونصيب أمه فيه فمات المشتري فترك أيتاماً وبلّغاً ودعوى ورثة المشتري أنّ أباهم ترك ذلك البيت ميراثاً لا يعلمون لهذا حقاً من قبل دعواه وله بيّنة تشهد أنّ جدّته تركت هذا البيت ميراثاً ولا يعلمون بقاء حق المرأة أعني أم المدّعي ولا انتقاله بوجه وقد مضت عليه أعوام هل تقبل الشهادة ويحكم ببقاء حق المدعي ما لم يصح انتقاله عنه أم لا ؟

الجواب إن صحّ أنّ للأولاد الأيتام حق من قِبل ميراث أمّهم فحكم ذلك باقٍ حتى يصح أنه زال عن أمهم بوجه حق هذا ما أراه وأعتمده والعلم عند الله كتبه إمام المسلمين محمد بن عبد الله بيده .

وفيما كتبه الشيخ الأمير عيسى بن صالح للوالد رحمه الله والمسائل وصلت بعد أن أجبنا السائل في زنجبار أجبناه أن لأولاد الأخوات من الأم الثلث ولبنت ابن الأخ الثلثان إلى ذلك جنح الشيخان سالم بن محمد وسعود بن سليمان ورأيته حسناً ثم اطلعت على فتوى من الوالد على وفق هذه الفتوى فابنة ابن الأخ أدلت بعاصب وأولئك بذوات سهام واختلف أيّهما أقوى ومسئلة الزنيم وصلت ورايته صواباً لكن مَن قال بغيره وهو إذا لم يلحق بأبيه فلا تحرم عليه زوجته إن مات أو طلق وهل نرىٰ له وجهاً انتهىٰ .

بحث في قوله تعالى ﴿ اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوم ﴾ ونحوها من الآيات هل هو قرآن أم غير قرآن فإن قلت غير قرآن ولا اخالكلقوله وهل هو قديم أو مخلوق وليس سؤالي عن الحروف المؤلفة هنا المعبّرة عن الوحدانية ، وإنما أسألك عن المعنىٰ المعبّر عن هذه الألفاظ وعن آية اني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ، وآية ولأن رجعنا إلى المدينة ليخرجنّ الأعز منها الأذل نحو ذلك هل هو قديم أم مخلوق سبيل السلامة في هذا ان الله متكلم وأن القرآن كلام الله وحسبك ما عليه رسول الله ﷺ وصحبه ودع عنك محدثات الأمور فهى من البدع التي لم تكلف بها بل كل بدعة ضلالة ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم انتهىٰ .

وسئل رحمه الله قال محبوب رحمه الله لا خير في نصاب العاج ولا في مكحلة العاج انتهىٰ ما المعنىٰ في ذلك النجاسة فيه أم لمعنى آخر ؟

الجواب العاج عظم الغيل وهو من أضراسه والخلف في تحليل الغيل وتحريمه مع أهل العلم وكراهة محبوب رضى الله عنه لأجل ذلك ولأنه لعلة ميتته قيل العلة لا تمكن ذكاته عادة وقال واختلفوا في عظام الميتة والعاج فكرهت طائفة بيعه والانتفاع به ورخص فيه محمد بن سيرين ، وعروة بن الزبير ، وابن جريج ، وقال الحسن البصري : لابأس بالانتفاع بأنياب الفيلة ، قال أبوبكر : والأصح التحريم ، وقال أبوسعيد : كل ذلك صواب عندنا والله أعلم .

مسئلة له : إن اشترى رجل جبنا ولم يضمن ممّ أكل ، ومس ثيابه وصلى ، هل ينقض ؟ فوقف وقال : لاتعد تأكل منه ، وفي شراء الجبن بغير

ضمان ، قال وقد قيل : إنه نجس ، وقيل : إنه غير نجس حتى تعلم نجاسته وإنما السئوال عنه أثر ؟ انتهىٰ من الجامع .

الجواب : كان الجبن يجلب من فارس ، وهي دار شرك ، فالغالب علىٰ الجبن ، أنه في زمنهم يجلب منها ، وما كان من عمل المسلمين ، فهو طاهر طيّب ، فاحتاج إلى الضمانة خوف أن يكون من أعمال المشركين ، والمسئلة محررة بجوهر النظام ، طالعها ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن اجنب في سفره ، ولم يجد ماءً للغسيل ، فتيمم ، وصلى ، ثم انتقل من ذلك المكان فوجد الماء ، وقت الظهر ، فهل عليه أن يغتسل من الجنابة ، أم يكتفي بالتيمم السابق ، ويكفيه الآن الوضوء للصلاة ؟

الجواب : المتييمم من الجنابة ، لعدم الماء ، فإذا وجد الماء ، فعليه الغسل ، لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « إذا وجدت الماء فامسسه بشرتك والله اعلم » .

مسئلة له : هل يكفي لمن أراد التيمم أن يضرب بيديه فوق حصير أو غيره ، إن كان يظهر الغبار عند الضرب ، أم يشترط الضرب فوق الأرض بلا حائل ؟

الجواب : أصل التيمم بالتراب ، المباشرة له فاذا ، فإن كان الحصير فيه تراب ، فقد حصل المطلوب ، والله أعلم .

وسئل أيضا : ماوجه الجمع بين قوله تعالى لنبيه ﷺ ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ وبين قوله عليه الصلاة والسلام ، « مازالت أكلة خيبر تعاودني ... الحديث » ؟

الجواب : يحتمل أن يكون أكله ﷺ من شاة اليهودية ، قبل نزول آية العصمة ، أو أن يكون المراد بالعصمة من الناس ، عِصْمته ﷺ من القتل ، وأكله من لحم الذراع المسموم ، لم يكن قتلا ، وإنما بقي فيه أثر إلى أن لقي ربه ، لينال درجة الشهداء فوق درجة الرسالة ، التي هي ارفع الدرجات ، فيكون جامعا للدرجات العلى كلها ، فلا منافاة بين الآية والحديث والله أعلم .

وسئل أيضا : هل رؤية الجن صحيحة ، وإن رأى أحد أحدا منهم بتلاوة أوغيرها ، كما يذكر عن بعض العارفين إن صح ذلك ، فكان يأتيه بمال أو غيره ، فهل أخذه له حلال أم لا ؟

الجواب : رؤية اتلجن ممكنة على الصحيح عند شيخنا السالمي رحمه الله ، وإن اتاه بمال ولم يعلم أنه من سرقة واختلاس فحكم مافي يده أنه له حتى يصح غير ذلك ، وإن تركه تعففا وسلامة عن الشبهة ، فذلك حسن جميل والله أعلم .

وسئل : فيمن اغتسل من الجنابة ، فأراد أن يتوضىٰ قبل أن يلبس ثيابه ، أيتم له وضوءه أم لا ؟

الجواب : قيل غير تام مطلقا ، وقيل بتمامه مطلقا ، وقيل بتمامه إذا كان في موضع مستتر ، يأمن فيه عن رؤية من لايجوز له النظر إليه ، وإلا فلا ، وقيل بتمامه إن لم ينظر إلى عورته ، وإلا فلا ، وقيل إن لم يكن نظر إليها نظر عجب ، وإن أعجب بها فغير تام على قول ابن المسبح وهاشم ومحمد بن غيلان ، وقيل إن كان النظر إليها في أثناء الوضوء فمنتقض ، وإن كان بعد فراغه فتام ، كان النطر منه أو من غيره ، وقيل بهذا إن كان من غيره وإلا فلا ، وكان الشيخ أبو نبهان يتعجب من قول ابن المسبّح وصاحبيه بقولهم : إن كان النظر عجبا ، وقال الشيخ أبو سعيد رحمه الله في معتبره أنه لابأس إن سلم من نظر الغير ، كان في مكان يؤمن من نظر الغير أولا ، ولله درّه وكأنه يشير أن جاز أن يتم وضوءه عاريا ، وقيل إن كان الماء أرمد أي أغبر فلا بأس ، لأنه يستر من النظر ، وقول أبي سعيد في هذا أنه لابد من توضؤ على هذه الحالة ، يقوم على فترة من الناس ، فتكون العلة باقية ، وقال الشيخ بشير : لو اضطرب الجنب في دجلة ماء ، حتى اعتنوره فخرج نقيا بعد ميط الإذاء ، وطهره ، جاز أن يصلي ما شاء من الصلاة بغير مسح ، وإنه لقول شاهر في الأثر وبالجملة ، فإن هذه مسئلة خلافية ، وعلى كل حال ، فإن وقع النظر ممّا لايجوز له النظر بإرادة منه ، وغير مبالاة وتعويل ، فالوضوء لا أقول بتمامه ولا معذور من إثمه ، وإن لم يصح أنه مريء وإن اجتهد في أمره ، وتعجل في النيّة لستره ، ولو رآه الثقلان أجمع ولم يعلم منهما أنهما رأياه فالوضوء تام ، وإن علم منهما في أثناء الوضوء فمنتقض ، وإن كان بعد فراغه فمختلف فيه والله أعلم .

وسئل : عمّن يصلي السنن المؤكدة ، مثل سنة المغرب والفجر ، ما

يقول في اللفظ ، أيقول الحاضرة الواجبة ، أم يجزيه يقول الحاضرة ركعتين ، بين لنا ؟

الجواب : لا يحتاج في عقد السنن إلى ما ذكرت بل يقول سنة الظهر ركعتين وسنة المغرب ركعتين مثلا ، وإن قال : أصلي ركعتين أجزاه والله أعلم .

وسئل أيضا : ماالحكمة في تكثير الصفوف في الصلاة على الميت مع أن المصلين واحد في العدد أن صاروا صفا واحدا أو اثنين أو أكثر علمني مما علمك الله ؟

الجواب : ورد في السنة ذلك ، قال في زاد المعاد : وكان من هديه ﷺ إقامة العبودية لربّ تبارك وتعالىٰ على أكمل الأحوال ، والإحسان إلى الميت ، وتجهيزه إلى الله على أكمل الأحوال ، والاحسان إلى الميت وتجهيزه إلى الله على أحسن أحواله وأفضلها ، ووقوفه ووقوف أصحابه صفوفا يحمدون الله ويستغفرونه له ويسئلونه المغفرة والرحمة والتجاوز عنه انتهىٰ ، فتراه أثبت الصفوف ونوّه على ما فيها من الحكمة ، وهي استحضار القلوب وتوجّهها في التضرع إلى الله لمشاهدتهم أمامهم شخص الميت المقصود بالدعاء ، ولا يوجد هذا لمن بعد عنه في تلك الحال والله أعلم .

وسئل أيضا : في المسافر الجامع بين الصلاتين ، إذا صلى الأولىٰ وسلم منها ، وقام للثانية فانتقضت عليه الثانية ، فهل صلاته الأولى تامّه ، وعليه بدل الثانية ، أم كلتاهما منتفضتان نرجو الجواب ؟

الجواب : إن كان يصلي في وقت الأول فانتقضت عليه الثانية ، فإن صلاته الأولى تامة ، ويؤخر الثانية إلى وقتها ويصليها قصرا ، وإن كان يصلي في وقت الثانية ، فانتقضت عليه فصلاته الأولى والثانية منتقضتان ، هذا وفي المسئلة أقوال أخرى والله أعلم .

وسؤل أيضا : ومن ترك صلاة الجماعة بلا عذر ، فهو حسيس المنزلة عند المسلمين ، ولا أقدر أقول بالبراءة منه ، مالم ينكرها ووجد من يقوم بها في موضع لزومها والله أعلم ؟

وسئل أيضا : إذا انتقضت صلاة أحد المأمومين ، ولم يكن سترة فلا نقض على من حوله ، إذا كانوا أكثر من واحد ، خرج أو لم يخرج ، وإن كان من حوله واحدا ، نفى نقض صلاته ، خلاف إن لم يخرج من الصف فيكون على قول «كالساد للفرجة» وإن خرج ولم يجبر الذي حوله حتى يلتصق بالصف ، ففي نقض صلاته خلاف ، وإن كان سترة ، فإن كان أخذ قفوة الإمام كلها ، فإن لم يخرج من حين ماإنتقضت صلاته ، فإن صلاة المأمومين منتقضة كلهم ، وإن كان أخذ بعض قفوة الإمام ، وبعضها أخذها غيره فتنتقض صلاته وصلاة من حوله فقط ، وصلاة السترة الآخر ومن حوله تامة والله أعلم .

وسئل أيضا : هل يكون وطن المرأة ، وطن زوجها ، إذا طلقها فيه ، ولم يكن وطنها قبل التزويج ، فإذا لم يكن وطنها ، فهل تقصر حالا ، أم حتى تجاوز الفرسخين ؟

الجواب : هو وطنها حتى تخرج منه وتجاوز الفرسخين ، فيكون لها وطنها السَّابق إذا لم تكن مراجعة من زوجها المذكور والله أعلم .

وسئل أيضا : وقيل للمصليّ أن يترك قراءة سورة دخل في قراءتها ، ويتحول إلى قراءة سورة أخرىٰ ، إذا كان عند الإحرام ، لم يكن له قصد على قراءتها ، وقيل مطلقا والله أعلم .

وسئل أيضا : والمصلي إذا تيقن أنه لم يقرأ بعد الفاتحة السورة بلا شك منه ، فتلزمه الإعادة لقراءة السورة وفي إعادة الركوع والسجود خلاف قيل لايلزمه ، بل يرجع إلى قراءة السورة ، وقيل يعيد ذلك كله ، والله أعلم .

وسئل أيضا : هل يصح لأحد أن يخاطب من يصلي صلاة فرض أو نفل ؟

الجواب : اختلف العلماء في هذه المسئلة ، أمَّا إذا إستمع لخطابه وصغىٰ إليه ، ووقف حتى فهم معنى الخطاب فتنتقض صلاته ، وقيل لاتنتقض ، حتى يشتغل بذلك ، وإن لم يشغله عن صلاته ذلك الخطاب فلا تبطل صلاته ، وأما إذا دخل في سمعه ذلك الكلام وفهمه من غير إصغاء واستماع فلا تنتقض صلاته ، والمخاطب لا يبين لي أنه آثم ، إلا إن قصد أن يشغله عن صلاته فهو آثم ، والله أعلم .

وسئل أيضا : وأما صفة الجهر في القراءة ، فقيل الجهر إذا سمعته

الآذان ، وقيل ليس ذلك بجهر ، بل الجهر إذا سمعه من يليه ، والله أعلم .

وسئل أيضا : ومن قرأ بعد الفاتحة سورة في المواضع التي لايقرأ فيها السورة ، إن كان ذلك منه نسيانا فلا فساد في صلاته ، وليسجد سجدتي السّهو ، وإن كان متعمدا ، فسدت صلاته ، ومن زاد في صلاته ركعة سهوا منه ، فأرىٰ إعادتها ، لأن الصلاة تؤدى كما فرضت ، بلا زيادة ولا نقصان ، وقيل ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا : ومن ترك ماهو سنة في صلاته وتذكّره بعد الفراغ ، فقيل ليس عليه إعادة ، وصلاته تامّة ، وليسجد سجدتي السّهو اللهم إلا إن قصد مخالفة السُّنة ، فعليه التوبة والإعادة أو كان متعمداً لذلك والله أعلم .

وسئل أيضا : ومن كرر الفاتحة ، فأقول إما عمدا منه فلا يجوز تكرر الفاتحة ، وكذلك التحيات أيضا ، فإن فعل عمدًا منه ذلك في موضع واحد من مواضعها في الصلاة فسدت صلاته ، وأما الناسي ففي هذا أهون وأقرب إلى الجواز ، وإن كان ترديده لشيء من الكلام منهما في معنى التثبت فجائز له ذلك وأما إن شك أنه لم يقرأ بعضا من الفاتحة ، وهو بعد لم يخرج من قرأتها كلها ، فمن ترك من قراءة الفاتحة شيئا حيث تلزمه قراءتها ناسيا فلا نقض عليه حتى ينسى قرآءة أكثرها ، ثم عليه النقض ، وأما إن تعمد لترك شيء منها فعليه النقض ، وإن رجع احتياطا على معنى التثبت فجائز له والله أعلم .

وسئل أيضا : ومن ترك الإقامة عمدا ، فصلاته منتقضة وتلزمه إعادتها كلها ، وأما إن تركها غير متعمد فتذكر بعد الإحرام ، وكان قد صلىَّ بعض صلاته ، فقيل لايلزمه إعادة الإقامة ، ولا ماصلاه ويمضي على صلاته ، وقيل غير هذا والله أعلم .

وسئل أيضا : والاستعاذة ، قيل إنها سنة ، وقيل فريضة ، فإن تركها ساهيا وذكرها بعد أن قراء الفاتحة والسورة ، وبعد أن ركع ، أو قبل ، فقول ليس عليه أن يقولها بعد أن جاوزها ، وقول يقولها حيث ذكرها في ذلك الموضع الذي ذكرها فيه ، كان في قراءة أو ركوع أو سجود ، وقول لايقولها في ركوعه ولا في سجوده ، وقيل يؤخرها إلى قراءة الركعة الثانية ، التي تأتي بعد الركعة التي نسميها فيها ، ومن تركها متعمدا فقول تتم صلاته ، وقول لاتتم ، وعليه إعتمادنا ، وهو قولنا ، وأمَّا مَن تركها ناسيا ساهياً ، حتى فرغ من صلاته ، ثم تيقن نسيانها ، فقول تتم صلاته ، وهو الذي نحبه ، وقول لاتتم ، والمأمور بقراءتها سرًا ، فإن اسمع أذنيه فلا تفسد صلاته ، وأما من أسمعها من يليه ، فسدت صلاته ، وقيل لا إذا كان ذلك لشك يعتريه والله أعلم .

وسئل أيضا : والأصم إذا لم يسمع التكبير والقرآءة مع الإمام ، فقال مَن قال : يواطيء احداً من المأمومين مِمّن يصفّ حذاءه ويليه أن يحركه مع تكبيرة الإمام ، قبل أن يكبر هو وقيل يتحرى هذا الأصم وليكبر وليقرأ فإذا ركع الإمام يركع ، وإذا سجد يسجد ويتبعه في ذلك ، فإنه فاته شيء ، فليقم بعدما سلم الإمام ، قبل أن يسلم هو فليقضي مافاته من صلاته ، ثم

يقعد ويسلم ، وقيل لايكبر ، إلا أن يركع الإمام فيكبر هو ويركع مع الإمام ، ويتبعه إلى أن يفرغ ويسلم ، ثم يقوم هو ، وليقضي ما فاته ، ثم يقعد ويسلم والله أعلم .

وسئل أيضا : في المسافر إذا جمع للصلاتين فسهى في الأولى منهما ، متى يسجد للسّهو ، إذا فرغ من الأولى ، أم عند تمام الثانية ؟

الجواب : أمّا على قول من قال بلزومها ، فقد قيل أنها جبر لما ضاع من الصلاة ، وقيل في صلاة الجمع ، إذا جمع المسافر الصلاتين فهما بمنزلة صلاة واحدة ، فإن سهىٰ في الأولى ، فلا يسجد إلا بعد فراغه من الأخرىٰ ، ومختلف فيها ، هل بعد التسليم أو قبله ، وأكثر قول الأصحاب أنه يخرج من الصلاة بتسليم ، ثم يسجد للسهو ، ثم يسلم أخرىٰ على مايروىٰ ، عن ابن مسعود وفي قول آخر أنه إذا فرغ من الأولىٰ ، أصلح ماضاع عليه منها بسجوده سهوا ، لكونه كالجزء منها على حال والله اعلم .

وسئل أيضا : في رجل رأىٰ بثوب إنسان نجاسة ، هل يلزمه أن يخبره بها ، وهل سواء في ذلك أن رآه يصلي بها أو لايصلي بها ؟

الجواب : لايلزمه ذلك ايجابا إلا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا إذا كان إماما ، وسواء أن رآه يصلي بها أو لايصلي إن لم يكن إماماً له ، والله اعلم .

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ١٦١٢
الرقم الخاص : ٢١٦

وسئل أيضا : من صلىّ على الصاروخ ، فقيل تنتقض صلاته ، وعليه العمل ، وقيل بالكراهية ، وقيل بالجواز ، والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن نام عن الصلاة ، وقد دخل أول وقتها ، فذهب به النوم ، فاستيقظ ، وقد فات الوقت ، فصلىٰ تلك الساعة ، مايلزمه في تقصيره لصلاته ، وهو لاقصده التهاون ، بل مراده إراحة جسده قليلًا .

الجواب : أما الكفارة فلا أعلمه ممّا قيل بلزومها لاسيما إذا كان غير متهاون ، ولامستخف بحقها ، ولاراغب عن فضلها ، ولاكان منه ذلك على غير مبالاة منه بأدائها ، وأما الصلاة فلازم عليه متى استيقظ حالا ، كما في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ، لكن يختلف في صلاته ، أيصليها قضاءً أم أداءً ، والله أعلم .

وسئل أيضا : وأما من يكرر المغضوب والضالين من الفاتحة في صلاته، فإن كان تكراره للكلمتين المذكورتين لمعنى إحكام الضاد ، وهو يرجو أن يُحْكمه ، فلا بأس بذلك ، ولاتضييق عليه أن يكون إماما لغيره ، وأما إن حضر غيره ممن يحكم الضاد ، ولا يحتاج إلى تكرار الكلمتين وهو بمنزلة من يصلح للإمامة في الصلاة فهو عندي أولىٰ ممن يكرر وأما إن كان تكراره لأجل عارض الوسوسة فالواجب عليه أن يدفع عارض الشك عنه في صلاته مهما قدر واستطاع واستعمال الشكوك ضرورة ، لايخفى في مثل هذا وأخاف عليه نقض صلاته إن عرف من نفسه إحكام الحرف مرة أو مرتين

بمرة أو مرتين ، فكيف يكرر زيادة على الحاجة ، أو كان قد آيس من نفسه بعدم إحكامه ، فالتكرار هنا لافائدة فيه على من هذا أمره ، وهو نوع عبث فيما عندي ، وأخشى عليه نقض صلاته ، ولايجوز له والحالة هذه أن يكون إماما ، لغيره ، والله أعلم فاعرض ما اجبتك به على علماء المسلمين ولانأخذ منه إلا ماظهر عدله والسلام .

وسئل ايضا : في الرجل إذا كان ساكنا في مكان وذلك المكان متعطل من صلاة الجماعة ، وهو يعلم بنفسه أنه قليل العلم والمعرفة بذلك ، ولم يجد في ذلك المكان من هو أعرف منه ورأى عساكر التعطيل قد نزلت ما الأحسن لهذا أيؤم بالناس على هذه الصّفة أم العذر أحسن له وأسلم ؟

الجواب : في كون الرجل في أهل مسجد معطل فالأولىٰ لكل مسلم أن لا يترك فضل الجماعة ، ولاعذر له بالجهل وليسئل عن أمر صلاته ، فليؤم وكما عليه السئوال عنها ، واتقانها ليؤم بها غيره فالالزم والأهم ذلك السئوال لنفسه ، لأنه يقوم بها بين يدي الملك الجبار ، آناء الليل والنهار ، ويعرضها على من لا تخفى عليه خافية فليجتهد إن تكون وافية كافية ، سواء أمّ بها الغير أم إنفرد في السّير ، ومن كان ذا تقوى ودين فهل يرغب عن سنة سيد المرسلين ﷺ والجماعة من أكد السنن العظام لم يتركها أحد من أهل الإسلام ﴿ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصليه جهنّم وساءت مصيرا﴾ ، ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سُبلنا﴾ ، هذا ما فتحه الله العليم من الجواب على بحثك الكريم ، فاعرضه على أهل المعرفة وانزله حيث نزل الحق والله سبحانه وتعالى أعلم والسّلام .

وسئل أيضا : هل للرجل أن يصلي هو وزوجته جماعة ، أو هو وأحد من أرحامه ، ممن لايجوز له تزويجه في بيتهم أو في مسجد أم لا ؟

الجواب : في صلاة الإمام بزوجته أو بمحرمته في بيت أو مسجد فهي جائزة لابأس بها والمرأة تكون مأموما ولا تؤم الرجال ولا النساء إلا في الناقلة ، تكون وسطهن والله أعلم .

وسئل أيضا : ومن صلّىٰ على الصاروج ، فقيل تنتقض صلاته ، وقيل بالكراهية ، وقيل بالجواز والله أعلم .

وسئل أيضا : في المسافر إذا أجنب ولم يجد ماء لغسله فتيمم وصلّىٰ ثم وجد الماء ، والوقت باق ، فهل عليه إعادة صلاته وإن وجد الماء يباع بالقيمة ولم تحضره القيمة ، فهل له أخذه من يد صاحبه ، ثم يؤدي له قيمته وإن كانت النجاسة في ثوبه ولم يجد ماء لغسله ، فهل يكفيه إزاره أو عمامته ؟

الجواب : إذا لم يجد ماء يغتسل به وتيمم للصلاة فلا اعادة عليه ، ولو وجد الماء بعد أن صلّىٰ ، إلا إذا قصّر في الطلب فعليه الإعادة ، فهو كمن لم يطلب ، وإذا وجد الماء بالقيمة ولم تحضره قيمته فهو كالمعدم للماء ، وإذا قدر أن يشتري الماء بقيمته في ذلك المكان ، وهو قادر على القيمة ، فعليه شراؤه بلا مضرة عليه ، وإذا كانت دراهمه عند رجل غائب ، ويخاف فوات الصلاة إن أخّر الصلاة ، ولم يمكنه شراؤه بالنّسيئة ، إلى رجوع أمينه ،

فإنه يتيمم حينئذ كالمعدم وإذا لم يقدر يشتري الماء لغسله ووضوئه بالنقد ، ولا بالنسيئة ، ولم يجد صعيدا يتيمم به ، فلا يجوز له أن يغتصب الماء لذلك ويعدل إلى التيمم بأقرب شبه بالتراب ، لأنه كالمعدم للماء وللتراب ، والغصب معصية ، بخلاف ضرورته لشربه ، وإذا أصاب ثوبه جنابه ، ولم يجد ماءً لغسله ، فإن كان يكفيه إزاره إذا سدله على كتفيه وغطى عورته ، فإنه يكفيه إزاره ، لقوله ﷺ (أو كلكم يجد ثوبين .. الحديث) وإن لم يكفه إزاره إلا لسد عورته فإنه يصلي به ساترا به عورته وفي قول أن يميم قميصه ويلبسه ، ويصلي به والعمامة كالإزار ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في المقيم إذا صلى فريضة المغرب مع الإمام ، وبعد فراغه قام إمام المسافرين يصلي بأصحابه ، فرض العشاء الآخرة ، فهل للمقيم أن يصلي سنة المغرب خلف الإمام المسافر المصلي العشاء ، أو يصلي سنة الظهر خلف الإمام المسافر المصلي العصر ؟

الجواب : صحح الإمام القطب ابن يوسف رحمه الله ، جواز سنة المغرب خلف الإمام المسافر المصلي العشاء الآخرة ، ونحن نعمل بذلك ، أما سنة الظهر خلف المصلي العصر فلم يجزها الشيخ عيسى رحمه الله قائلا : إن سنة الظهر تحتاج إلى قراءة سورة مع الفاتحة ، والمصلي العصر لايقرأ سورة ، فتسقط السورة ، بلا قراءة من الطرفين هذا رأي الشيخ رضي الله عنه ، أمَّا الإمام الخليلي ، رضوان الله عليه ، فإنه أجازها أيضا ، لأنه يباح في السنن ، ما لايباح في الفرائض ، وقد شاهدناه صلى سنة الظهر خلف المصلي العصر والله أعلم .

وسئل أيضا : ماالمانع من منح أطفال المشركين صلاة الموتىٰ إن ماتوا مع أن الحديث عنه ﷺ كل مولود على الفطرة ، والآية الكريمة ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ ، وأرى شيخنا السالمي قال في جوهره :

ولا تصلي لصبيّ ماتا أبوه في الشرك غدا وفاتا

أرجوا توضيح ماأشكل وكشف ماأنبهم ؟

الجواب : إن الصلاة على الأموات إنما هي من حقوق موتى المسلمين وأولاد المشركين ليس لهم من حقوق المسلمين شيء إلا عصمة دمائهم ، وإن قلنا إنهم من أهل الجنة فإنما ذلك في أحكام الآخرة لافي أحكام هذه الحياة الدنيا ، قال نور الدين السالمي رضي الله عنه : والطفل تابع بلا خلاف أباه في ولاية التّصافي والله أعلم .

وسئل أيضا : في رجل أتى بلدا وسكن فيه ، وهو يقصر الصلاة فيه وأدركه شهر رمضان ، فهل له أن يفطر وهو في البلد ويقضيه في وطنه .

الجواب : حيثما جاز قصر الصلاة جاز له الفطر ، فله أن يفطر والصوم أفضل والله أعلم .

قلت : وإن صام منه أياما ، ثم نوىٰ الإفطار ، فهل له ذلك ؟

الجواب : له أن يصوم ويفطر مالم يتخلل صومه وإفطاره سفر آخر فإن في ذلك الخلاف مشهور بين أهل العلم ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن عليه بدل شهر رمضان فصام بعضه ، وبدا له سفر ، فهل له أن يفطر ، وهل ينتقض ما صامه إن سافر وأفطر أم لا ؟

الجواب : له أن يسافر ، وفي أكثر القول ليس له أن يفطر صائم رمضان ، إلا من ضرورة ، وقال من قال له أن يفطر ، وعليه بدل ما أفطره ، وله صوم ماصامه ، وليس البدل بأشد من صوم رمضان ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في المسافر إذا أصبح صائما ، ثم أفطر وقت النهار من غير نيّة ، فهل عليه كفارة ؟

الجواب : إن ألجأته ضرورة إلى الإفطار كمرض أو جوع أو عطش يخاف منه هلاكا ، أو قابله عدوّ ويريد أن يتقوى عليه فلا بأس فيما صنع ، بدليل فعل الصحابة عام الفتح ، وإن لم يكن شيء من ذلك فقد أساء ، وفي لزوم الكفارة ، نظر والله أعلم .

وسئل أيضا عمّن مكث في سفره أعواماً يأكل رمضان ، ثم عاد إلى وطنه ، ولم يبدل ما مضى فأدركه رمضان ، هل عليه طعام ، وكيف يطعم ؟

الجواب : إنه إذا وصل وطنه وله من الأشهر مايكفيه ، لقضاء صومه ،

فلم يصم من غير عذر فعليه أن يطعم عن كل يوم لزمه قضاؤه مسكينا ، وإن بقي له من الأشهر مايكفيه لبعض ماعليه قضاؤه ، فليطعم لذلك البعض الذي ضيعه عن كل يوم مسكينا ثم إذا جاء رمضان آخر ، ولم يبدل من غير عذر ،فليطعم عن كل يوم لزمه قضاءه مسكينا وهكذا إلى أن يصوم ماعليه ، وأما مع العذر فلا اطعام عليه ورخص بعض أن يبدل صومه ، ولا إطعام عليه مطلقا وإمامادام في سفره فلا يلزمه إطعام والله اعلم .

وسئل أيضا : فيمن أوصى أن يخرج من قطعة مال له كل سنة عشرة أمنان تمرا لفطرة رمضان ، فلما مات عد النخل مثلا عشر نخلات ، وصار يخرج ماأوصىٰ به ثم ذهب بعض النخل ، فهل يخرج ذلك الوزان من الباقي ، ولو بقيت نخلة واحدة ، أم يحاصص ويسقط للذاهب ويخرج مما بقي وأيضا أن ذهب هذا النخل كله وصار أرضا بيضاء وزرعها من في يده ، فهل عليه يخرج من زرعها ، ويشتري به تمرا ، أم لاشيء عليه إلا من النخل ، وأيضا إن ذهب النخل ، وفسل الأرض من بيده ، فهل يبقى الوزن على حاله في الفسل المبدل عن النخل ، أم لاشيء فيه .

الجواب : حسبما يقتضيه لفظ سؤالك يخرج من غلة ذلك المال عشرة أمنان تمر بقي النخل أو لم يبق ، فليس لمن بيده المال أن ، ينتفع بشيء من زرع وغيره قبل إخراج الوصية منه لأن الوصية تعلقت بالمال لا بالنخل ، أمّا لوكانت الوصية في نفس النخل باقيا أخذت من غلته ، وإن ذهب ذهبت ولوجدّد إلّا أن جعلها وصية مستمرة في أيّ نخل يكون في ذلك المال فهي لازمة في القائم ، وما يحدث بعد والله أعلم .

وسئل أيضا : في رجل أوقف ستين منًّا تمرا فطرة لصوّام رمضان ، فهذا الوقف باطل بهذا اللفظ ، لأن إيقاف نفس التمر لامعنى له أما لو أوقف أو أوصىٰ أن يخرج من ماله مثلا أو من نخله ستين منًّا تمرا، فهنا الوقف أو الوصية ، ثابتان لأنه لم يجعل الوقف أو الوصية في التمر خاصة ، والحكم يختلف ثبوتا ونفيا باختلاف الألفاظ التي يترتب عليها حصول المعاني هذا ما ظهر لنا ، والعلم عند الله .

وسئل أيضا : في مال يقال أنه أوصى به للصوم والآن ذهبت منه النخل إلّا القليل ، فهل يصح بيعه ويؤجر بالثمن ، والموصي مجهول ، أو ينفق في الفقراء أم كيف الحكم ؟

الجواب : إذا ثبت أنه أوصى به للصوم فإنه يبقى كذلك لايحول عن مدروكه فإن ذهبت النخل ولم يبق منها شيء ، فتقعد الأرض ، ويؤجر بما يخرج من قعدها الفسل ، حتى يستقيم فسله ، ثم تخرج غلته فيما أدركت عليه ، لاتتبدل عن ذلك وإن لم يخرج لها قعد فيقترض لفسلها إن وجد من يقرضه على غلتها ، فإن لم يوجد فأجاز بعض العلماء أن يباع منها جانب ليفسل بقيمتها الباقي ، والله أعلم .

وجواب آخر : لايصح بيع المال الموصىٰ به للصيام ويترك على حاله وفي ذلك السلامة ، ويؤتجر بغلته للصيام ، وإن لم ترجى عمارته إلا بشيء منه ، فبعض يرخص في عمارته بجزء منه والله أعلم فأنظر في ذلك ، ولاتأخذ إلا ما وافق الحق والسلام .

وسئل أيضا : في إمرأة عليها بدل أيام من شهر رمضان فصامت بعضا منها ثم جاءها الحيض وهي في أثناء الصوم فهل يتم لها ما صامته من الأيام ، وتتم مابقي عليها بعد طهرها وغسلها حالا ، أم صومها منتقض وعليها صوم الكل ؟

الجواب : لها ماصامت من الأيام وعليها إتمام مابقي عليها بعد غسلها حالا لعذر الحيض ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن نام في شهر رمضان ، ولما استيقظ من نومه أكل وشرب ، فلما فرغ من أكله وشربه ، تبين أنه أكل وشرب في النهار ، مايلزمه في فعله هذا ؟

الجواب : والله أعلم ، قيل إذا كان في بداية نومه غير مخاطب لصومه في اتساع من الليل غير قريب من الفجر ، وله أن يأكل ويشرب ويفعل ماله مباح أجمع ، لأنه في الأصل قد بقي له وعليه حكم الليل ، فكيف يلزمه الكفارة ، وفي البد ل إختلاف ليومه .

وسئل أيضا : إن أحرم الحاج بعمرة وهو مستأجر فقضى عمرته ، وأحل من أحرامه ، وبقى بمكة ، فهل له أن يعتمر عن نفسه أو عن غيره قبل أن يحج عن الذي استأجره عنه ؟

الجواب : سألت الإمام أبقاه الله عن مسئلتك هذه وأجاب بجواز ذلك للأجير ، والله أعلم .

قلت : على هذا هل عليه لكل عمرة دم أم يكفيه دم واحد ؟

الجواب : الاختلاف موجود هل عليه دم واحد لهما أو لكل منهما دم ، فأنظر فيه والله أعلم .

وسئل أيضا : في رجل أراد أن يحج عن نفسه وهو بخير وعافية وله من السن إثنان وسبعون سنة في هل له من رخصة أم لا ؟

الجواب : إذا كان هذا الرجل يقدر على المسير بنفسه ، ويقدر على الامتساك على الراحلة وعلى الركوب في البحر أو السيارات فلا يصح له أن يؤجر غيره وعليه أن يقصد بنفسه ، وإذا كان على غير ما ذكرناه وهو بحال العثرة وعدم القدرة على الركوب بنفسه فجائز له أن يؤجر أحداً يحج عنه في حياته والله أعلم .

وسئل أيضاً فيمن عيّن دراهم لحج فأجر الوصيّ بأقل منها فهل يرجع الباقي للورثة أم ينفق في سبيل الحج ؟

الجواب وفي المنهج عن الشيخ خميس وأن أوصى أن يحج عنه بدراهم محدودة فحج الأجير بأقل منها وفضل منها بَعد نفقة وكسوته شيء فقول يرجع إلى الورثة وقول ينفذ في سبيل الحج والله أعلم .

وسئل أيضا إن أوصى رجل يحج عنه من ماله وثلث المال يفضل عن

الوصيّة فأجر الوصيّ رجلًا يحج بها من مكة أو دون الميقات ليس من بلد الموصي فهل هذه حجة تامة وإن قيل بالتمام وينظر ما يحتاجه الحاج من بلد الموصي إلى المكان الذي خرج منه ويخرج ذلك من مال الهالك وينفق في مكة فهل يحسب ما يؤخذ الآن من الكوسان أي المغارم على الحجاج وما تأخذه الدّول من ثمن الشتّي وغيره أم يحسب ما يحتاج إليه الحاج من نول وكرا وغير ذلك .

الجواب الظاهر يخرج من مال المحجرج عنه ما يحتاجه الحاج إلى الموضع الذي أجر منه بالحجّة من نول وزاد وكراء لا ما تأخذه الحكومات الظالمة من المغارم وينفق ذلك في دم أو في مكة والحج تام والله أعلم .

وجواب آخر فيها قال أن الحجة يخرج بها من بلد الموصي وقيل من بلد الوصيّ وأجاز بعض أن يخرج بها المستأجر من بلده فعلى الأول يبني قول من قال ما يرزاه الخارج بها من دون الميقات وغفر له الموصي أن يخرجه في سبيل الحج وكذلك القول مع من قال من بلد الوصيّ أمّا ما يؤخذ على الحاج من الضرائب فإن كان الخارج خرج بها مضمونة فذلك على ماله وإن خرج غير مضمونة فكل ما يغرمه في طريقه ممّا لا يوصله إلى قضاء الحج فهو من مال الموصي والله أعلم فلينظر الناظر في كلا الجوابين ويعمل بالحق .

قلت لغيره على القول أن ما يحتاجه الخارج ينفق في مكة فهل يصح أن ينفق في غيرها من الأماكن .

قال قيل أنه يسار له إلى الموضع المبدوء منه بنيّة الحج ولو بعد فراغ الحج وقيل يعطى ذلك في حجة لا تتم وكانت في بلد المحجوج عنه أو يعان به عاجز عن حج بمال ، هذا ما وجدته والله أعلم .

غيره : الأحب إليَّ رُجوعه إلى الورثة ، ويليه في الإختيار ، أن يعان به الحاج عن نفسه سواء كان في مكة أو غيرها ، وما ذكرته من تخصيص فقراء مكة فذلك منهم استحباب فقط فيما يظهر ولا وجوب ، فإذا جاز في فقراء مكة ، جاز في فقراء غيرها والله أعلم ، فلينظر في هذا .

وسئل أيضا : هل يجوز أن يؤجر رجل من أهل الخلاف ، يحج عن رجل من أصحابنا ، أو يستأجر رجل أحدا منا عن أحد منهم ؟

الجواب : إمّا أن يستأجر إباضي عن سنّي فذلك أفضل وأحق ، وأما العكس فلا أراه ، ولا أقول ممنوع ، إذ مسائل الحج بيننا وبينهم ليس فيها كبير خلاف ، والله أعلم ، ووجدت في اللباب عن العلامة الصبحي جواز أن يستأجر أحد من أهل الخلاف ، وأن يحج عن أحد من الأصحاب ، إن كان ثقة في دينه ، وقال غيره : لا لأنهم يستحلون أشياء في الحج ، فلينظر في ذلك والعلم عند الله .

وسئل أيضا : فيمن أوصى بدراهم يحج بها عنه ، ففضلت من الأجرة فقيل أنها تنفق في مكة ، فهل ترى جوازا أن فرقت على الفقراء هنا ، لأنّ إرسال الدراهم كما تعلم ؟

الجواب : بجعل الفاضل في الحج أو في سبيل الحج ، وإن إشترى به ذبائح تنحر في مكة فهو حسن والله أعلم .

وسئل أيضا : في الحاج إذا قدم شيئا من المناسك على شيء ناسيا فهل عليه دم مثل إن حلق قبل أن يذبح على سبيل النسيان .

الجواب : لايلزمه دم لأن النسيان معفوّ عن الإنسان فلا تخلو من خلاف وسل عنه والله أعلم .

وسئل أيضا : في المتمتع إذا لم يجد أيام النحر من الدراهم ما يشتري به ما لزمه من هدي التمتع ، وهو غني في وطنه فهل يجزيه الصوم ، إذا كان ليس عنده بمنىٰ ، أم عليه أن يؤخره إلى أن يصل وطنه ويبعثه ؟

الجواب : يجزيه الصوم ، لأنه في ذلك الوقت غير واجد والله أعلم .

وسئل أيضا : في المتمتع إذا اشترى ذبيحته وسلمها لرجل يذبحها عنه ، ومضىٰ عنه ، ولم يشاهد الذبح ولم يرَ الرجل بعد فهل يكفيه ذلك ؟

الجواب : إذا دفع ذبيحته لأمينه أجزاه ، ولو لم يشاهد الذبح ، والله أعلم

وسئل أيضا : في طواف الزيارة هل واجب فعله في يوم عاشر الحج في مكة ، والرجوع منها إلى منىٰ ، أم الثلاثة الأيام كلها ، أيام أداء ، وإنما المسير مستحب ؟

الأفضل تعجيل طواف الزيارة ومن أخّره إلى مضي أيام التشريق فقد أساء ، ولا شيء عليه ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في المتمتع إذا صام ثلاثة الأيام في الحج ثم رجع إلى وطنه فهل عليه صوم السبعة الأيام حال وصوله وطنه ، أو له التأخير ؟

الجواب : قال أبو نبهان تأخيرها بعد رجوعه إلى وطنه ممّا يختلف فيه ولا يعجبني له ذلك ، قال القطب : وإذا وصل إلى بلده ، ولم يصم ، فهو دين عليه ولايحسن له تأخيرهنَّ بعد الوصول ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن عليه صيام نذر فهل له أن يصوم قبله تطوعا ، ومن صام نذرا فهل له أن يسافر ، ويفطر فيه أم إذا سافر ينتقض ماصامه ؟

الجواب : في الحديث لاصلاة لمن عليه صلاه ، والصوم مثلها ، والنذر لازم أداءه ، إلا إذا عين شهرا مثلا ، شهر رجب ، فله أن يصوم قبل دخول شهر رجب ماشاء من التنفل ، وإذا عناه سفر لابدّ له منه ، وأفطر ، وصام إذا رجع فورا ، فله في ذلك رخصة ، في الأثر ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن نذر بصيام شهر ، فهل له أن يؤجِّر من يصوم عنه في الاختيار أو الإضرار ؟

الجواب : من نذر بصيام يصومه ولا يؤجِّر ، إذا كان يقدر عليه ويجوز إن كان لايطيق الصيام وفيه وجه أن له أن يؤجِّر ، ولو كان يقدر ، وفي الجوهر ، في الناذر بالصوم ، فعجز ، قال : عليه الإطعام يجزي عن الصوم ، ولوعند القدرة ، وضعَّفه المحقق نور الدين السالمي رحمه الله ، فلينظر فيه ، ولا يعمل إلا بحقه .

وسئل أيضا : في صائم الكفارة ، هل يجوز له أن يفطر في سفره ، ويبدل مع رجوعه بلده ، وهل كفارة الظهار ، وكفارة الصلاة والصوم في ذلك سواء ، وهل له أن يصوم شهرا ، ويطعم ثلاثين في الشهر الآخر ، أعنى في كفارة الصلاة ، أو رمضان ، لافي كفارة الظهار ؟

الجواب : لايفطر صائم الكفارة لأنها عقوبة ، وكفارة الظهار أشدّ ، وليس له أن يصوم بعضا ويطعم بعضا ، بل الصوم أو الإطعام ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في مسجد على شفير وادي أتاه السيل واجتاحه ، وبقي مكانه أرضا بيضا ، فرأىٰ جماعة المسجد أن يقايضوا رجلا ، يعطونه الأرض التي كان بها المسجد ، ويعطيهم أرضا له مرتفعة ، وفي أمان من أن يحمله السيل ، لأنهم يخافون إن عمروه في موضعه السابق يجتاحه مرة أخرىٰ ، فهل ترون هذا جائزا ، وهل لمن يأخذ الأرض التي كان بها المسجد ، أن

يعمرها بما شاء من غرس وبناء وغيره ؟

الجواب : تبقى أرض المسجد كما هي لا يصحّ تملكها بأي وجه من وجوه التملكات ، ولو إجتاحها السيل ، وإن شاء أحد أن يتصدق بأرض للمسجد ، فله الأجر ، وتبقىٰ أرض المسجد كما كانت ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في رجل مقيم في مسجد بأجرة معلومة ، فأصابه مرض قدر شهر أو أكثر ، وبعد صحته رجع إلى المسجد كما كان ، فهل له الأجرة في المدة التي مرض فيها ؟

الجواب : أن القائم إذا اعتراه مرض في وقت من الأوقات ، فإن كان قيامه لكل شهر كذا وكذا ، فإن كان دخل عليه الشهر وهو في عمله ، فمرض في أثناء الشهر ، فله أجرته لذلك الشهر تماما ، أما بعد ذلك الشهر ، إن بقي مريضا ، فلا أقوىٰ أن أقول أن له فيه أجرة ، هذا ما حضرني والله أعلم .

وسئل أيضا : في طناء الأموال والزروع ، وعقد التزويج ، وحدّ الصداق ، في المساجد يتم ذلك أم لا ؟

الجواب : الطنا مثل البيع ، ولايجوز البيع والشراء في المساجد ، لأنها لم تُبنَ لذلك ، ولقوله ﷺ (إذا سمعتم من يبيع أو يشتري أو ينشد ضالة في المسجد ، فقولوا لاربحك الله ، ولا رد ضالتك ، وأما التزويج فليس من البيع ،

ولا بأس به ، وقطع الصداق في المسجد يخرج مخرج الإجارة ، والأولى قطع ذلك في غير المسجد ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في مال وجد مشتركا بين مسجدين ، وقد أدرك أن كل من احتاج من هذين المسجدين لعمار ، فيعمر من ذلك المال ، وقد بني أحد هذين المسجدين في سالف الزمان ، وقد حصلت من غلة هذا المال المذكور جملة دراهم ، فاحتاج أحد المسجدين ، غير المبني منهما سابقا ، إلى بنيان ، أتراه جائزا ، أن يبنىٰ من هذه الدراهم الحاصلة ، من غلة هذا المال المذكور أم لا ؟

الجواب : قال أنه إذا أدركت سنّة هذا المال أن يعمر بغلته كل واحد من المسجدين ، وعليها بنى المسجد الأوّل ، فيجوز عمارة الثاني أيضا ، فلينظر في هذا كله ولايعمل إلا بحقه ، وقد بلغني عن الشيخ سلطان بن محمد البطاشي رحمه الله ، أنه فعل ذلك في أموال مساجد سمائل ، بنىٰ المنهدم من جملة المال ، والله أعلم .

وسئل أيضا : إن ضرب رجل زوجته ، واتت تشكو منه ، ونظر الحاكم ضربها ، وحضر الزوج ، واعترف فهل عليه حبس ، ولها أرش ، وإن قال أنها لم تستقم له ، فهل يسقط عنه هذا ، فإن قلتم أن لها أرش ضربها ، فما معنى قوله تعالى ﴿واضربوهن واهجروهنّ﴾ وهذا أمر لا يخفي عليكم حكمه ؟

الجواب : أن الرجل أمير وسلطان على زوجته ، لقوله سبحانه وتعالى

﴿الرجال قوّامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من أموالهم﴾ فالزوج قد أمر بتأديب زوجته فيما تستحق الأدب ، وأمر بوعظها إذا نشزت أو خاف نشوزها ، وبهجرها في المضجع ، وبضربها إذا أصرّت ، ولم ترتدع ، وقال ﷺ (علقوا السَّوط حيث يراه أهل البيت) ، وقال (لايُسئل الرجل فيمَ ضرب إمرأته) ، ولكن هنا أمر يجب النظر فيه على من ابتلىٰ بالحكم بين الناس ، وهو إنما يباح للزوج التأديب بضرب غير مبرح ، ولا مجرّح ، فإن كان كذلك فلا حبس عليه ، ولا ارش ، إن قال نشزت ، فضربتها تأديبا كما أمرت ، وهوله القول ، في إدعاء استحقاقها ، ونشوزها ، لأنه في ذلك حاكم سلطان عليها إلا أن بيّنت تعدّيه وجوره ، أما إن شق منها جلدا أو كسر عظما ، أو عطل جارحة ، فهذا خارج عن التأديب المباح له في الشرع ، فيستحق عليه الإثم والغرم والعقوبة ، هذا ماتلوح أو تصرح به آثار العلماء ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في رجل تزوج إمرأة على صداق أكثر من صداق مثلها ، لكونها معها بعض من المال ، وما زادها في صداقها إلا لأجل مالها ، فلما ملك عليها أعطت مالها بعض أرحامها ، عطية فائتة ، فعلى قول من يجيز لها أن تعطى أكثر من الثلث ، بغير إذن زوْجها ، فإذا احتجّ الزوج بكثرة مازادها من الصداق ، هل يسوغ إن حكم لها بصداق المثل ؟

الجواب : قد علم مَا في الأثر ، والذي نختاره ، أن المرأة أولىٰ بمالها فكل أحد أولىٰ بما في يده الحديث ، فيؤدي لها ماالتزم من صداق والصداق ما تراضىٰ به الأهلون ، ولا يلم إلا نفسه ،(فإن من تزوج إمرأة لمالها لم يزدد

إلا فقرا) صدق رسول الله ﷺ هذا والله أعلم .

وسئل أيضا : إذا منع الزوج زوجته ، أن تعطي أحد أرحامها شيئا من مالها ، هل له منعها أم لا فإن كان له منعها ، هل له مطلقا أم إلى حد معروف ، وكذا إن منعها أرحامها ، أن تعطي مالها زوجها أو شيئا منه ، هل لهم ذلك ، وقوله سبحانه ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً...الآية﴾ ، هل عام أم مخصص ، بما إذا لم يتبين أنه قصد الإلجاء والإضرار بالوارث ؟

الجواب : ليس لأرحام المرأة منعها أن تعطي زوجها ماطابت به نفسها من مالها ، ولا لزوجها أن يمنعها عنه ، ماكانت عاقلة رشيدة ، نعم ينبغي لها أن تستأذن زوجها في إعطائها أرحامها من مالها ، لأن ذلك مما يورث المحبة بينهما ، والألفة التي يحث عليها الشرع والله أعلم .

وسئل أيضا : ولدت كل واحدة منهما ولدا فرضعت كل واحدة منهما ولد الأخرى ، ولكل واحدة أولاد قبل ذلك ، وحدت أيضا لكل واحدة أولاد بعد ، فهل لأحد الولدين أن يتزوج من نسل المرأة التي أرضعته قبل الرضاع أو بعده ، فإن قلت لا ، فهل إخوته الذين لم يرضعوا مثله ليس لهم ، أم لا ؟

الجواب : الولد المرضوع يحرم عليه نسل أمّه التي أرضعته ، ونسل زوج أمه التي أرضعته ، إذا كانت أرضعته من لبنه ، لأن اللبن للفحل على المأخوذ به عندنا ، وحل لإخوته من النسب إخوة أخيهم من الرضاع ، سواء

ولدوا قبل الرضاع أو بعده ، لأنه إذا جاز للرجل أن يتزوج أخت أخيه من النسب ، فكذلك في الرضاع ، فإن الرضاع حكمه حكم النسب والله أعلم .

وسئل أيضا : إن فوضت المرأة زوجها في مالها فأدركت الغلة ، وجد هو المال وحصده ثم طلقها ، أو مات عنها ، أو رجعت والغلة موجودة ، فهل تكون هذه الغلة له ، وإن أرادتها بعد حصاده أم لا ، وهل فرق بين أن يكون خلطها بغلته أم لا ؟

الجواب : لها الرجوع مادامت غلة مالها باقية بعينها والله أعلم .

وسئل أيضا : إن أمر الوليّ رجلا يعقد التزويج لرجل بوليته ، فهل يكفي أن يحضر عند العاقد شاهد واحد ، ويكون العاقد هو الشاهد الآخر ، أم يحتاج حضور شاهدين غيره ؟

الجواب : سئل الشيخ الشهيد الصالح صالح بن على رضي الله عنه ، عن المسئلة بعينها ، وإليك جوابه : أنه يختلف في مثل هذا ، فبعض أجازه واكتفى به شاهدا وجعله أحد الأربعة ، وبعض كرهه وشدّد فيه ، وبعض ابطله ولم يجزه ، والله أعلم ، وهذا كاف في جوابك .

وسئل أيضا : فيمن تزوج صبية ولم يدخل بها بل أنه اطعمها ، وكساها منذ عقد عليها ، وعيّن لها الصداق ، فلما بلغت غيرت التزويج ،

فهل لها نصف الصداق ، وهل للزوج إن طلب ما أعطاها إياه من النفقة ، من يوم العقد إلى يوم الغير ؟

الجواب : إن لم يدخل بها فلا شيء عليه من الصداق ، إذا غيرت التزويج بعد البلوغ ، ولا يدرك ما أعطاها إياه من النفقة والكسوة ، وقيل يدركه إذا غيرت ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في إمرأة اتهمها أناس بالزناء ، وتكلموا بذلك في البلد فاشتهر الخبر ، وأتوا رجلا فأخبروه بهذا ، فقبل قولهم وربَّما صادقهم في نقلهم لهذا الخبر ، ثم بعد مدّة أراد هذا الرجل أن يأخذ هذه المرأة ، فهل تحل له بالتزويج أم لا ؟

الجواب : سمعت أن مسئلتك هذه سئل عنها الشيخ عيسى رحمه الله فأجاب : بجواز ذلك ، مالم تكن محدودة والله أعلم .

وسئل أيضا : إن أتت إلى الحاكم إمرأة تطلب النفقة لها على زوجها ، والمرأة مثلا من هنا ، والزوج من سمائل ، فهل يفرض لها من يوم تصله ، ويستثنى للغائب حجته ، أم لا حتى يقدّم عليه ،إما أن يحملها معه ، أو ينفقها بنفسه ، وإما أن يفرض لها الحاكم بعد ذلك ، أفدني مأجورا ؟

الجواب : للحاكم أن يفرض لها النفقة ، ويستثنى للغائب حجته ، وله أن يؤرخ يوم الطلب ، ويتقدم على الغائب ، فإن أتى بحجة يسقط عنه

النفقة وإلا فرضت النفقة من يوم طلبها ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن تزوج إمرأة عندها ولد صغير من غيره ، فاشترطت عليه أن يكون ولدها عندها ، وقيامه عليه ، وقبل ذلك ، ولما دخل بها وبقي عندها أراد أن يخرج الولد أو يكتب عليه نفقة لقيامه ، ونقض الشرط فهل هذا شرط ثابت أم لا لأنه مجهول ؟

الجواب : الشرط باطل وإذا حكم حاكم ببقاء الولد عند أمه فنفقته على أبيه ، أو على وليه إن لم يكن أبوه حيًّا ، ورىٰ بعض العلماء أن هذا الشرط ثابت لأنه لم يحرم حلالا ، ولا أحل حراما ، وذلك إذا كان عند العقد لاسيما إذا كان إلى وقت معلوم ، ولو كان تدخله الجهالة ، والجهالة في الصداق غير مبطلة للنكاح ، لما ثبت أنه ﷺ قال للرجل : (زوجتكها بما معك من القرآن) ، ولما روي أنه ﷺ زوج رجلا إمرأة ، فدخل بها ولم يفرض لها صداقا ، فحضرته الوفاة ، فقال أشهدكم أن سهمي بخيبر لها ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في المرأة إذا غاب أبوها ، فهل لعمها تزويجها ، وكيف شروط ذلك ؟

الجواب : إن كان أبوها غائبا بحيث لا تناله الحجة ، إما ببعد المسافة أو بتعذر معرفته شخصيا ، في الحوزة التي بها أو بانقطاع المراسلات الكتابية وتعذر معرفة خطوط الكاتبين ، أو معرفة خطه ، فلا يضيق عليكم تزويجها

بأمر عمها بمن رضيته من الأكفاء ، والدّين يسر وما جعل عليكم في الدين من حرج ، والله أعلم .

وسئل أيضا : هل للرجل أن يمنع زوجته ، من اتخاذ شيء من الأغنام بالقنية ، أو تأخذ ذلك لنفسها أي تشتريه وتطعمه من مالها ، وإن أخذت وهو لم يمنعها ، ثم قال : لي النصف لأنها طعمت في بيتي ، وهي تقول لها ، فالقول قول من منهما ؟

الجواب : للرجل أن يمنع زوجته من إتخاذ القنية مادام متكفلا بمؤونتها وأما إن أطلق لها ذلك ، فالقول قولها ، فيما هو بيدها والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن جاءت مغيّرة من زوجها ، هل يمنع عليها الكلام مثل طالب الشفعة أم لا ؟

الجواب : المنكرة للنّكاح لايبطل غيرها الكلام ، إذا غيّرت على الفور عند البلوغ ، والشفعة أضيق من ذلك ، زالله أعلم ؟

وسئل أيضا : فيمن توكل تزويج إمرأة من وليتها ، فهل للوكيل أن يأمر غيره بعقد التزويج ؟

الجواب : ليس للوكيل أن يوكل غيره ولا للمأمور أن يأمر غيره ، إلا

إن جعل له الموكِّل ، أو الآمر أن يأمر من شاء أو جعله يقوم مقامه ، فها هنا يجوز له ، أن يوكّل غيره أو يأمر سواه ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن أمر رجلا أن يزوج رجلا بابنته أو أخته أو غيرها ، ممن هو ولي لها ، فهل له أن يزوجها بقوله ، أم عليه أن يستأذن المرأة ، وهل للمأمور أن يأمر غيره ؟

الجواب : إن أمر الولي من يزوج وليته ، فللمأمور أن يزوج من غير أن يستأذن المرأة ، وإن أمر الولي من يعقد التزويج ، أن زوج فلانا بفلانة ، فما له أن يأمر غيره إلا إن أباح له الولي ، وكذا إن وكله ، إلّا إن جعل له في الوكالة ، أن يوكل غيره ، هكذا في الأثر المشهور ، والله أعلم .

وسئل أيضا : في رجل تزوج إمرأة ، فمات قبل أن يدخل بها فهل لها منه ميراث وصداق ؟

الجواب : لهذه المرأة إرثها من زوجها وصداقها ، وعليها العدة وهو أكثر الأقوال والله أعلم .

وسئل أيضا : في رجل تزوج إمرأة ، ودخل بها ، ومكثا كذلك حول سنتين تقريبا ، فادعت بعد ذلك إمرأة ، أنها أرضعت الزوج والزوجة ، فهل يقبل قولها ، سواء كانت حاضرة عند التزويج ، أم لا ؟

الجواب : إذا كانت المرأة حاضرة ، وهي تعلم بالتزويج ، ولم تظهر ماعندها ، فلايقبل قولها بعد الدخول ، وإن كانت غائبة ، وهي عدلة ، ففي قبول شهادتها بعد الدخول قولان ، قيل لايقبل قولها ، ولايبطل النكاح بعد الدخول إلا بشهادة عدلين ، وهذا القول هو الأكثر ، وهو الأشهر ، وقيل يقبل إذا كانت عدلة ، ولا يقبل غير العدلة ، وهو الذي أعجب شيخنا السالمي ، رحمه الله .

وسئل أيضا : إن طلق الحاكم زوجة الغائب لما طلبت منه ، وصحت غيبته وإعدامه فرجع الرجل زوجها وهي في عدة الطلاق ، فهل له أن يراجعها مراجعة المطلقة الرجعيّ ، أم لا إلا بتزويج جديد ؟

الجواب : ليس له مراجعتها إلا بتزويج جديد ، قال شيخنا السالمي رحمه الله : فكلما طلقها القاضي رجع لردها متىٰ ترى الضرّ انقطع والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن تزوج إمرأة من بلد غير بلده ، وأتى بها ثم خرجت إلى بلدها ، وطلب زوجها من الوالي أن يكتب إلى الوالي الذي ببلدها يرسلها ، فامتنعت ، وبعد المخاطبة جرىٰ الخطاب أن المرأة تبرىء زوجها من صداقها الآجل ، ويطلقها ، فقبلت المرأة ، وأبرأت زوجها على يد الحاكم ، فكتب الوالي إلى والي البلد التي بها زوجها ، فقبل زوجها برآنها ، وطلقها ، فهل يسقط عنه حقها بهذا ، وهل يكون خلعا على هذه الصفة ؟

الجواب : هـذا من أنـاع الخلـع والطـلاق والبرآن تامان ماضيـان والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن قال لزوجته : إن لم تستطيعي لأمري أو خالفت أمري ، فأنت طالق ، فقالت : لاأطيعك ؟

الجواب : قال : فلا تطلق حتى يأمرها بشيء ، فلم تفعله ، أو ينهاها عن شيء ، فتفعله ، انتهىٰ ، من بعض كتب قومنا ، فلينظر فيه ، ولا يوخذ إلا بحقه ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن قال : ليس لي زوجة ، هل تبين منه بطلقتين ؟

الجواب : إن نوىٰ ثلاثا ، لزمته ثلاث تطليقات ، وإن اثنتين ، فاثنتان ، وإن واحدة فواحدة ، وإن نواه بأينا فبإينا ، وإن لم ينوه طلاقا ، فلا شيء عليه ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن قال لزوجته اختاريني أو اختاري نفسك ، فاختارت نفسها ، فما الذي عليه العمل من الأقوال ، هل هو طلاق رجعي أم باين ، وإن قالت له اختارني ، أو اختار نفسك فاختار نفسه ، فهل مثله أم بينهما فرق ؟

الجواب : كما علمت ، ماجاء فيه من الاختلاف ، وفي جامع ابن

جعفر ، فإن خيرها على أنه يريد الطلاق فاختارت نفسها فهي تطليقة واحدة ، وقال من قال غير ذلك ، ولو لم يرد به طلاقا ، وهذا أحب ، وهو أملك بردها في العدّة ، وإن اختارته ، ولم تختر نفسها ، فليس بطلاق ، انتهىٰ قال أبو المؤثر رحمه الله : وهذا قول عمر بن الخطاب فيما سمعنا ، وبه نأخذ وذكر لي أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : أن رسول الله ﷺ خيرنا فاخترناه ، فلم يقع علينا شيء من الطلاق ، وبهذا الحديث نأخذ ، وفي المسألة أقوال أخرى ذكرها ، في بيان الشرع ، راجعها من الجزء السادس من النكاح إن شئت ، وأما قولها : اختربني أو اختر نفسك ، فأجابها ، أن اخترت نفسي ، فهو طلاق ، إن أراده ونواه على قول من يرىٰ وقوع الطلاق بالنية ، والله أعلم ، ولا تأخذ إلا ما وافق الحق والصواب .

وسئل أيضا : إن سافر الرجل وقطع البحر ، وله زوجة بعمان وهو بالغ ، أو كان غير بالغ ، فهل لأبيه أن يطلق زوجة ولده البالغ ، والبلد موجود بها حاكم ، أم يطلقها الحاكم ؟

الجواب : لايصح طلاق الأب بل يطلقها الحاكم ، بعد أن تصح غيبته بحيث لا تناله الحجة ، وبعد أن يشهد عدلان أنهما لايعلمان له بمال يباع لنفقتها وكسوتها ،ومالابد لها منه ، وإن كان له ولي احتجّ على وليّه ، فان انفقها وليّه لم تطلق ، فإن ابىٰ وليّه أن ينفقها ، ولم يعلم الشاهدان له بمال ، استحلفت يمينا بالله أنه لم يكن ترك لها نفقة باقية إلى اليوم أو شيئا منها ، فإن حلفت طلقها القاضي بمحضر الشهود ، وفي الشهادة يقولوا الشهود أنهم لايعلمون أنه ترك لها نفقة والله أعلم ، وإن سافر ، وأعطاها كتابا ، وكتب فيه

ما كان من سبب الأمر الذي أوجب طلاقها ، جاز لها أن تتزوج بعد إنقضاء العدة ، وقال غيره الاحتجاج على ولي الغائب استحباب ، لاوجوب ولكنه حسن قطعا للحجة لعله ينفق أو يعتذر ، فان تكفل بانفاقها فلا طلاق لها ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن زوجها أبوها بزوج ، ولم تعلم كمية الصداق ، لكن رضيت بالتزويج ، وبقت عند زوجها زمانا ، ثم جرى بينهما ، شقاق ، وتنازلا إلى الطلاق على أن تبرئه من صداقها الآجل ، فأبرأته منه فطلقها ، وهي لاتعلم عدده ، ثم غلمت وأرادت الرجوع ، فهل لها ذلك ، وإن لم يصدقها الزوج أنها جاهلة ، فالقول قول من منهما ؟

الجواب : فيما يوجد في بيان الشرع ، إن كانت المرأة لم تكن عارفة بالمال الذي صالحت عليه كانت هذه تطليقة وهو أملك برجعتها مادامت في العدة ، ولها صداقها تامًّا ، وإن كانت عدتها انقضت فلها صداقها تامًّا أي مافرضه لها الولي ، ولاسبيل له عليها ، وقيل لايملك رجعتها على كل حال ولها صداقها تامًّا والله اعلم ، وإن كان فرض لها أبوها الصداق ، فالقول قولها بجهالة الصداق مع يمينها حتى يصح علمها به لاحتمال الجهل مالم يعلمها مَن تقوم الحجة به والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن تخالع هو وزوجته وأراد ردّها في العدةّ ، ومضى إلى وليّها فردّها عليه ، وأتىٰ إليها فقالت إني لاأرضىٰ بردّ الوليّ ، فهل يكفي رضا الوليّ أم لا إلا برضاها ؟

الجواب : لاترد المختلعة إلا برضاها ، ولايكفي ردّ الوليّ مع كراهتها ، وإن رضيت هي بالردّ وكره وليّها ففي ذلك إختلاف ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن قال لزوجته إن سرت طلاقش عندش ، فإن سارت هل هذا طلاق أم لا ؟

الجواب : هذا ليس بالصريح لأنه لم يصرح بأنه طلقها ، وإن قيل أنه يلزمه لما يتبادر إلى الفهم أنه أراد طلاقها في عرفهم فغير بعيد عن الصواب وإن قيل يردّ إلى نيته فكذلك على مامضىٰ من جواز تصديقه إن كان ثقة ، وقيل لايجوز تصديقه وعليه يحلف يمينا بالله أنه ماراد بقوله هذا طلاقها والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن قال لزوجته إن خرجت من البيت بطلاقش ، فإن خرجت هل يقع عليها الطلاق ؟

الجواب : هذا من التعليق لكن لمّا لم يأت بلفظه الموضوع نحو إن خرجت فأنت طالق ، وأتىٰ بأداة تحتمل القسم اختلف في وقوع الطلاق عليه فمذهب الإمام متعنا الله بحياته يلزمه الطلاق ، لما يرىٰ من قصده إلى الطلاق ، ومذهب شيخه السالمي رحمه الله عدم وقوعه ، لأنّ الطلاق بالنيّة مرجوح ، وألزمه كفارة يمين مرسله ، وبعضهم يردّه إلى نيّته ويسعها قبول قوله إن كان ثقة ، وقيل لايسعها قبول قوله ، كان ثقة أو غير ثقة ، والله أعلم وأردد من سئوال المسلمين هذا إن كانت الباء للقسم ، والله أعلم .

وسئل أيضا : إن وكل رجل وكيلا في طلاق زوجته ، ولم يحدّ له فهل للوكيل أن يطلقها أكثر من واحدة وإن طلقها هل تثبت تلك الزيادة ؟

الجواب : مَن جُعل الطلاق بيده فلا يطلق أكثر من تطليقة واحدة ، فإن طلق اثنتين أو ثلاثا وقع ذلك ، وقيل لايقع إلا طلاق واحد إن لم يجعل له ما فوقه ، والله أعلم .

وسئل أيضا : إن طلق الوكيل زوجة موكله فهل لها نفقة مادامت في العدة أم طلاق الوكيل لارجوع فيه ؟

الجواب : إذا طلقها الوكيل طلاقا واحدا فلها النفقة مادامت في العدة وكذلك إن طلّقها اثنتين أو ثلاثا ولم يجعل له ذلك فلها النفقة ، على قول من لايرى وقوع مافوق الواحدة ، وعلى قول من رأىٰ وقوع ما فوق الواحدة وهو الثلاث فلا نفقة لها ، والله أعلم .

وسئل أيضا : فيمن طلقت نفسها بأمر زوجها فهل لها النفقة في العدة ؟

الجواب إذا جعل الزوج طلاقها بيدها فطلقت نفسها مرسله فقيل تطلق واحدة وقيل ثلاثا فمن جعله طلاقا واحدة فلها النفقة ومن جعله بائنا فلا نفقة لها والله أعلم.

وسئل أيضا فيمن قال أن فعل كذا فزوجته طالق وهي حاضرة عالمة بهذا ففعل ما علق عليه الطلاق بلا علمها فهل له أن يردها بلا علمها أم يحتاج يخبرها أنه فعل وردّها .

الجواب إذا طلقها ولم تعلم فله أن يردها بلا علمها ولا يلزمه أن يخبرها ومسئلتك من هذا الباب والله أعلم بالصواب .

وسئل أيضا فيمن سافر وله زوجة فطلبت النفقة ففرض لها الحاكم وبعد طلبت الوفا ولم يجد للغائب إلا مالا اشتراه بالخيار وهو لا تناله الحجة فأراد أن يوليه على أحد فلم يجد ثم طلب من البائع أن يفك ماله فلم يقبل إلا أن يسقط عنه شيئا من الثمن فمثلا إن كان المال بمائة قرش ويريد إسقاط عشرين قرشا ولم يجد غيره فهل للحاكم أن يفعل ذلك وهل تسقط هذه العشرون قرشا عن المشتري ولا حجة للغائب بعد رجوعه أم كيف الوجه في ذلك ؟

الجواب أرىٰ أن يدفع هذا المال بالبيع الخياري للمرأة في نفقتها وليس لها إلا ذلك فإذا استغرقت النفقة الثمن طلقها الحاكم والله أعلم .

وسئل أيضا في ولد صغير لا مال له ولا وليّ فتكفل رجل بقيامه ففرض له الحاكم فريضة والحال معدم جدا وبقي عنده مدة سنتين ثم أتاه مال بعد ذلك قبل البلوغ أو بعده فطلب الرجل نفقته الماضية من ماله فهل له ذلك أم لا ومثلا لو كانت ابنة وأنفقها حتى كبرت فآن وقت تزويجها وطلب

ذلك يخرج من صداقها .

الجواب تلزم تلك النفقة المفروضة على الصبي متى حصل له مال والله أعلم .

وسئل أيضا في امرأة سافر عنها زوجها إلى حيث لا تناله الحجة وبقت مدة ثم وصلت إلى الحاكم تطلب الطلاق منه لأنه لم يترك لها نفقة ولا مال له فألزمها الحاكم البيّنة فأحضرت شهود شهرة على غيبته وإعدامه وشهدوا بالشروط المطلوبة شرعا فهل يطلقها الحاكم بالمشهود إن اطمأن القلب إلى صدقهم أم لا يطلقها إلا بشهادة العدول ؟

الجواب الشهرة في ثبوت الزوجية والاعدام مقبولة إن لم تسترب ويؤخذ بالمشهود مع انتفاء الريب وتطلق عليه زوجته والله أعلم .

وسئل أيضا ومن قال لزوجته إن كلمت زيدا ثم عمرا فأنت طالق فكلمت زيداً بعد عمر ؟

الجواب لا تطلق إن كلمت المتأخر في النطق أو كليهما معا لأنّ ثم للترتيب في التراخي والله أعلم .

وسئل ومن قال لزوجته أنت طالق متىٰ شئتِ ؟

الجواب تطلق في حال المشيئة في المجلس وغيره وإن قال متىٰ لم أطلقك تطلق إن مضىٰ زمان يمكنه التطليق فيه والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا وفي الأثر ما نصّه وإذا حلف الرجل بطلاق زوجته إن دخلت بيت فلان فهيَ طالق فدخلت مجنونة قال لا تطلق وإن دخلت سكرانة فتطلق فما وجه الفرق ؟

الجواب الفرق في ذلك هو مثل ما قالوه في ثبوت الطلاق من السكران دون المجنون ووجهه أن السكر وقع بفعله والجنون عارض من قبل الله فلا يستطيع دفعه والذي أراه في دخول السكران البيت الذي حلف بطلاقها لا تدخله إن دخولها يقع به الطلاق فانظر فيه ولا تأخذ إلا أن رأيته حقا والعلم عند الله .

مسئلة عما يوجد في الأثر أن المعتدة المميتة إن اعترضت الأيام فعليها لكل شهر ينقص زيادة يوم تكمله لثلاثين يوما حتى أن بعضهم قال إن تزوجت قبل أن تكمل ما نقص من الأشهر فتزويجها باطل يجب البحث في هذه المسئلة ومراجعة النظر والأثر وتفيدونا فائدة تامة .

الجواب هكذا في الأثر إذا اعترضت المعتدة المميتة الأشهر ولعله كما قيل أن الولد يتكامل تخليقه وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهله فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط فالمعتدة من أوّل ساعة من دخول أول الشهر من ليلة الهلال فلا

زيادة عليها لنقصان الأهله لأنها اعتدّت كما أمرت وفي الحديث الشهر هكذا وهكذا إشارة منه على أن الشهر تارة يكون تسعة وعشرين يوما وتارة ثلاثين يوما قال المحقق الخليلي رضوان الله عليه في المعترضة للأشهر فعليها أن تحسب الشهور كلها ثلاثين يوما ثلاثين يوما ولا يجزيها أقل من ذلك فشهور النقص عليها أن تزيدها كل شهر يوما فان تزوجت قبل ذلك فالتزويج باطل والله أعلم .

قال الوالد سيف بن حمد الأغبري رحمه الله المعترضة تحسب الشهور كل شهر ثلاثين يوما كمن اعترض الأشهر في الصوم هذا الذي عليه الفتوىٰ فإذا تم لها ثلاثون ليلة ومائة ليلة بأيامها واليوم المنكسر لا تحسبه فتلك عدتها هذا مشهور الفتوىٰ والذي عندي أن الشهر المنكسر تجبره من الشهر الرابع وتعمل في الأشهر الثلاثة الوسطى بالهلال فإذا تم لها ثلاثة أشهر وأربعون ليلة بأيامها فقد انقضت عدّتها هذا هو الصحيح عندي وعليه بعض قومنا والعلم عند الله .

وجواب آخر فيها من الشيخ خلفان بن جميل الجواب هذا موجود في الأثر كما ذكرت فالأربعة احتياط من وجود الغلط ووقوعه في أهلة الأربعة الأشهر قال وعلى كل حال إنما ذلك على جهة الاحتياط والاستحباب أما من جهة اللزوم والوجوب فلا قال الله عز وجل ﴿ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ ولم يذكر زيادة على ذلك مع قوله ﷺ الشهر هكذا وهكذا حتى عدّ تسعة وعشرين يوما وهو الشهر المعروف عند العرب أنه إن كان تاما ثلاثين أو نقص منه يوم فهو شهر والله أعلم .

وسئل أيضا في امرأة ادّعت على زوجها الطلاق فأنكر الزوج الطلاق فترافعا عند الحاكم فحلّف الحاكم الزوج ثم أقر بعد ذلك وأراد مراجعتها أله ذلك أم لا ؟

الجواب لا أرىٰ مانعا من مراجعتها له مهما بقي شيء من الطلاق أو تكون مفتديه فعلى رأيها على اختلاف فيه وأما اليمين فعليه أن يكفرّها مغلظة على الأصح والأرجح وقيل مرسله وهو قول ضعيف لكن قاله كثير من أهل العلم لأنه من حقوق الله والأول نصّ عليه حديث الشارع صلوات الله وسلامه عليه لأن هذا في جملة مَن أحل حراما ويحلفون على الله الكذب فجدير بذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن حلف أنه لا يحمل لفلان رسالة ولا يأتي له برسالة فهل يقع عليه الطلاق ولو لم يأت أو أتىٰ له ولو لم يحمل أم لا بالأمرين وإن وقع الطلاق وراجعها ثم فعل فهل يلحقه طلاق بعد المراجعة ؟

الجواب أرىٰ إن حمل له رسالة وقع عليه الطلاق وإن لم يأت بها وإن أتىٰ بها ولم يحمل كذلك يقع عليه الطلاق وإن راجعها فلا يقع عليه بعد ذلك والله أعلم .

بحث في العدة التي على المطلقة والمميتة هل هي حق لله أو للزوج وكيف زيدت المميتة في العـدة ؟

الجواب كلا العدّتين قيل فيهما طرفان أحدهما حق للزوج والثاني حق لله بمعنىٰ أنه تعبّد أمر بهما فأما عدّة المطلقة فتارة تكون بالحيض في ذوات المحيض وتارة بالأشهر وتارة بوضع مافي بطنها من الحمل والحكمة في العدّة اختبار الرحم هل هنالك حمل أم لا حمل فيه وأكثر ما يعرف خلوّه من الحمل بثلاث حِيض وإن لم يكن حيض فثلاثة أشهر ففي هذا العدد من الحيض والأشهر ليستبين حملها إن كان بها والمسترابة كالآيس وهذا كله جريا على المعتاد من النساء وإزالة لعنت الجاهلية وأما الزيادة في عدة المميتة فقد قالوا أن الولد يتم خلقه وتنفخ فيه الروح على رأس أربعة أشهر وزيدت عشرة الأيام فوقها جبراً لكسور الأشهر والله أعلم .

وسئل أيضا إذا سافر الرجل وأتت زوجته إلى الحاكم تطلب الطلاق منه لعدم النفقة وصح عند الحاكم عدمه وغيبته وللغائب وليّ حاضر فهل يلزم الحاكم أن يحتج على وليّ الغائب امّا أن ينفقها وأمّا أن يطلقها أم لا وجوب على الحاكم يحتج عليه ؟

الجواب الذي حفظناه من الأثر أنه إذا غاب الزوج حيث لا يوصل إليه ولا إلى ماله ولم يترك لزوجته ما تنفق منه وصح ذلك عند الحاكم وطلبت الزوجة الطلاق فللحاكم أن يطلقها منه رفعا للضرر ولا يلزمه أن يحتج على الولىّ أمّا أن ينفقها وإلا يطلقها منه إذا امتنع من الانفاق وإن احتج عليه والتزم بانفاقها فلا يطلقها الحاكم والله أعلم .

غـيره ولا يلزم تتبع أقارب الزوج وطلبهم بالنفقة فإذا اعترض أحد من أقاربه أو من أباعده بأداء النفقة لها فليس لها إلا ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اتفق هو وزوجته على أن تبريه من صداقها الآجل على أن يطلقها فأبرأته فقال لها مطلقة بالثلاث أو قال مطلقة طلاق الثلاث فهل يعتبر هذا خلعا أو طلاقا فان كان طلاق فهل له مراجعتها ؟

الجواب من غيره فيما أحسب يرىٰ الامام غالب أن هذا طلاق وقد خرجت منه بالثلاث وقيل هو خلع ويخرج بطلاق واحد والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن له سهم في مال مشاع بينه وشركاءه مثلا الربع وباع سهمه على رجل وطلب المشتري من الشركاء مقاسمته فقاسموه فلما عزل ما اشتراه نقض البائع البيع قائلا أني جاهل بحقي لأنه غير متعين فهل له النقض ؟

الجواب إن قلنا بصحة البيع فلا نقض له لأنه غير جاهل بكمية المال ولا بصفته والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع ماله ومال شريكه لآخر وضمن للمشتري إن لم يرض الشريك بالبيع فهل يصح هذا البيع وإن قلتم لا والمشتري فسل في هذا المال نخلا أو شجرا ماذا يكون له أفيدونا ولكم الأجر ؟

الجواب بيع الشريك لمال شريكه بغير وكالة منه له أو رضىٰ لا يصح ويرجع المشتري على الضامِن بدراهمه والمشتري ليس بغاصب وله الخيار إن شاء قلع نخله أو أخذ قيمته من الضامن وقيل بنقض البيع لوقوع الصفقة

على جائز وغير جائز والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالا بالاقالة وهو ممّا يزجر وقبضه المشتري وبقيَ عنده ثم عزم أن يتركه بلا زجر فلم يرض البائع فهل يلزم سقيه بائعه أم مشتريه إن تخالفا ؟

الجواب على حسب القواعد المعروفة عند أهل عُمان ليس له ترك الزجر مضارة لصاحب النخل وعلى ذلك اشترىٰ وإن لم يكن دخل الزجر شرطا بالقول فانه داخل ضمنا والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بالخيار ثم كفِتَ الفلج لخدمته فمن يكلف يقتعد لسقيه البائع أم المشتري إن تحاكما أم لا يكلف أحدهما وكذا إن يبس الفلج واحتاج إلى زجر ؟

الجواب السقي وكل مغرم على من يأخذ الغلة وإن تلف المال بشيء فمن مال المشتري أن يكن هو الذي يأخذ الغلة فليسق أو ليترك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بالخيار أو الأصل وبه غلة مدركة ولم يقع بها شرط فأخذها المشتري والبائع جاهل بالحكم ثم علم فطلب غلته بعد سنين فهل على المشتري رجوعها ؟

الجواب أمّا الحديث فيمن باع نخلا مؤبّرة فثمرتها للبائع إلا أن

يشترطها المبتاع يقضي بالثمرة للبائع وفي الأصل اختلف في بيع مال مع غلته المدركة وقسمه خلاف بعض يجوز ذلك وبعض يمنعه معتلا ببيع شيئين بثمن واحد لكن من نظر عادة أهل عُمان في البيوع وجد أنهم كثير ما يستعملون بيع المال وغلته ويأخذها المشتري تبعا للأصل فسكوت هذا البائع هذه المدة الطويلة تبعا للعادة الجارية دليل على بيعه للغلة مع الأصل فمطالبته بعد ذلك لا معنى لها ولو جهل الحكم في ذلك الوقت والله أعلم

وسئل أيضا من باع لآخر جراب تمر وجعل ثمنه أربع جوابي سماد هل يصح ذلك وهل فرق بين حضور السماد وعدم حضوره ؟

الجواب يصح إن كان السماد حاضرا والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بالخبار بخمسمائة قرش وثمنه يوم البيع ألف قرش مثلا وصار الشرط من البائع إن لم يفك ماله حتىٰ مضت مدة الخيار فيكون ثمنه ألف قرش وعلى المشتري يدفع له ما زاد هل هذا بيع ثابت ولك شرطه أم هو من الشروط التي تفسد البيع ؟

الجواب هذا البيع غير ثابت على هذه الصورة لكونه من بيعتين في بيعة ومن شرطين في بيع والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بالاقالة وحازه المشتري وبقي في يده سنين يأخذ غلته وفي إحدى السنين أخذ الغلة مثلا في شهر شوال وغرم على المال مثل هيس وسماد وسقي إن كان يحتاج إلى زجر مثل طري أو أخذ له قعد ماء

مثل الفلج وبقي هكذا ثلاثة أشهر ثم فك البائع ماله فطلب المشتري ما غرمه فيه في الثلاثة الأشهر من يوم الغلة إلى يوم الغداء فهل له ذلك ؟

الجواب يوجد الخلاف في مثل هذه المسئلة ومن تتبع الأقوال الموجودة في بيع الاقالة أمكنه أن يقول كلما أنفقه المشتري ممّا مرجعه الزيادة في الغلة فليس له رجوع فيه على البائع وكلما يعود نفعه إلى الأصل فللمشتري الرجوع فيه على بائعه كما هو قول موجود ولو قال قائل ليس للمشتري شيء على البائع لم يبعد من الصواب لأنه قيل الاقالة مال المشتري له غنمه وعليه غرمه والاقالة أمر ثان بل قيل فيها أنها بيع ولا يضرها اشتراطها عند صفقة البيع والله أعلم . قلت لغيره وإن فدا بائع المال بالخيار وقد غرم عليه المشتري مثل هيس وعمار فهل له ذلك قال إن لم يستغل المشتري شيئا من الغلة فخلاف قيل له ما غرمَه لأنه لم يأخذ شيئا من الغلة قبل وقيل لا شيء له وإن كان استغل سابقا فلا شيء له والله أعلم فلينظر فيه .

وسئل أيضا إن فك بائع المال بالخيار ماله والبعض منه مؤبر وبعضه لا فما للمشتري من الغلة وكذا إن كانت نخلة بعضها مؤبر والبعض لا فهل له غلتها كلها أم له ما أبّر ؟

الجواب ما أبّر من المال قبل الغداء فهو للمشتري بالخيار وللبائع ما أبّره بنفسه هكذا على قواعدهم وفيه ما في الدراك من الخلاف إذا أدرك بعض الغلة وبعضها لم يدرك فما قيل هناك فهنا كذلك والعلم عند الله .

قلت لغيره إن أطلق البائع ماله من بيع الخيار والمال به نخل قد أدرك وبعض منه لم يدرك فهل للمشتري الدارك فقط أم إن أدرك بعضه بحمل عليه الباقي أفدني وكذا إن باع مالا وقد أدرك بعضه فهل للبائع ما أدرك أم الكل ؟

الجواب بناء على القول بصحة بيع الخيار فالاطلاق كالبيع وفي كليهما يستحق البائع والمفكوك منه المال ما أدرك من النخل وما لم يدرك فهو للمشتري وللفادي عند من يرى استحقاق الغلة بالادراك وقد علمت ما فيه من خلاف والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن مات وترك أولادا بعضهم بالغ والأكثر لا فحضر أحد من الجماعة وباعوا أثاث البيت على أخ الأيتام والهالك ترك سفينة وباعوها على هذا الأخ أيضا واجتمع حق الأيتام دراهم عند أخيهم فكتب لهم مالا ببيع الاقالة إلى بعض السنين ثم أراد نقض البيع ولم يقبل من باع عنهم فترافع الكل إلى الحاكم فهل بيع سهم الأيتام من الأثاث والسفينة ثابت أم لا لأنه ليس بيع بأمر حاكم .

الجواب إن أمر اليتامىٰ أو الغياب إلى الحاكم ولا تقوم به الجماعة إلا مع عدمه فإن باعت الجماعة وتصرفت مع وجود الحاكم العدل دون أمره فالأكثر على بطلان ذلك وأقول أن الجماعة المتولون ثقاتا أمناء ولم يسترابوا في شيء ممّا دخلوا فيه ولا سيّما إن كانوا من أولياء الميّت وأولياء أيتامه ففعلهم ماض ولا نقص في ذلك للمشتري والله تعالى أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بالاقالة ثم أتى للمشتري بعد سنة والمدة باقية فقال له إني أحول لك دراهمك عند فلان وتفك مالي فقبل وحضر من عليه وقبل المشتري ذلك ثم لم يسلم المحال عليه الحق ورجع المشتري على البائع قائلا أنه لم يسلم ولا أقبل عنده فرجع إلى ماله فهل قبوله الحوالة إطلاق للمال من بيع الاقالة أم لا ينطلق المبيع إلا بتسليم الثمن حالا ولا يكفي القول فيه ؟

الجواب إذا قال البائع للمشتري فكّ مالي وخذ دراهمك من فلان فقال فككته وقبلت دراهمي عند فلان أو قال فكّ مالي وأعطني في الدراهم مدة كذا وكذا فقال قبلت فقد انفسخ البيع بذلك وصارت الدراهم في ذمة البائع أو في ذمة المحال عليه وأمّا إن لم يودّ المحال عليه ورجع المحال على المحيل فقال أكثر الفقهاء له الرجوع ما لم يقل قبلت مالي عليك من فلان وأبرأت ذمتك منه أو جعلت ذمتك بريئة ممّا لي عليك فلا رجوع له حينئذ من بعد ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا إذا اقتسم الورثة مالهم وفيهم يتيم وحضر الصلحاء من يبصروا القسم واختار لليتيم بعض اخوته أو وكيله وكانت القسمة بالخيار هل لليتيم الغير بعد بلوغه مطلقا أم فرق بينما إذا كانت القسمة بالخيار أو بطرح السهم ففي أي موضع له الغير فيه بعد بلوغه وكان البالغ عمر ماله وفسله وربما طالت المدة إلى أن بلغ اليتيم ولا يدري حين القسمة أن في سهم اليتيم غبناً أم لا هل له نقض مطلقا ويرد على شريكه ما غرمه بنظر العدول وهل لهذا البالغ أن يتصرف في سهمه ببيع أو غير ذلك قبل بلوغ اليتيم فإن قيل

له التصرف فغيّر اليتيم وقد غرم المشتري في المال غرامة فهل يلزمه المشتري ما غرمه بيّن لنا ذلك ولك الأجر ؟

الجواب إذا حضر هذا القسم الصلحاء من أهل البلد وأقاموا لليتيم وكيلا يقاسم عنه فاعترف له بسهمه سواء كان بالخيار أو بوضع السّهام ولم يَرَ الحاضرون في ذلك الوقت غبناً على اليتيم فلا نقض له عند بلوغه لأن الله خاطب الناس عموماً : وأن تقوموا لليتامىٰ بالقسط وهو العدل فإذا أصابوا له سهمه بالعدل فلا يرد والاعتبار في الغبن يوم القسم وما لم يصح غبنه ذلك اليوم فالقسم ماضٍ والله أعلم هذا الجواب حسن كتبه إمام المسلمين محمد عبده .

وسئل أيضا فيمن أراد من رجل دينا إلى أجل وزيادة في الثمن فهل يصح أن يبيع له بهذه الدراهم مالًا إلى تمام الأجل أو بعده وإن أعطاه حنسا بزيادة عن ثمنه ذلك الوقت لكن ليس دينا فهل يصح البيع ؟

الجواب أن الدين المؤجل لا يجوز أن يكون ثمنا للمبيع قبل حلوله وإنما يجوز فيه الرهن والاثبات والضمين وأما الجنس فيصح بيعه وشرائه بقيمته أو بأكثر منها أو أقل إذا وقع على التراضي مع العلم بقيمته في البلاد والله أعلم .

قلت لغيره إن كتب أقرّ فلان أن عليه لفلان كذا وكذا وقد باع له بحقه هذا ماله كذا إلى آخر اللفظ فادعى البائع أنه دفع لي سلعة بكذا دينا إلى هذه المدة وكتبت له هذا المال فأنكر المشتري هل تسمع دعوى البائع ويطالب فيها البيان فان عجزه فعلى المشتري اليمين .

الجواب على ما بان من معنى الأثر إن صح ما ادَّعاه فلا ينعقد بيع وذلك لأنّ أركان البيع بايع ومشتري ومبيع وثمن ولفظ يثبت به البيع وهنا قد اختل ركن وهو الثمن لأنه ليس ثَمَّ ثمن وإنما داين داينه إياه يحل في وقت وقتاه فلا يسمى شرعا ثمنا ألا ترى أنه ممنوع من مطالبته قبل أجله ولا يجبر من عليه بتسليمه قبل أجله وأما إن لم يصح ما ذكر إلا دعواه ففي الأثر إن ادّعىٰ أحد على أحد في بيع فاسد فأنكره فاليمين تكون على ما يدعي المدعي من الصفقة التي ذكرها من فساد البيع وإن رد عليه اليمين حلف على ما يدعي وانتقض البيع والله أعلم .

قلت فإن كتب أقر فلان أنَّ عليه لفلان كذا مؤجّلة لوقت كذا فإن دفع إليه حقه فذاك وإلّا فقد باع له بهذا الحق ماله المسمى كذا ما ترىٰ ؟

الجواب هذا بيع باطل لأنه لم يكن ثمن وإنما هو دين وأيضا يدخله النقض من جملة شرط المبيع بعد أجل وأيضا فالألفاظ الداخلة على بيعهم هذا غير ملائمة بالوضع العربي الموضوع لذلك لأن إن الشرطية تقتضي جواباً مستقبلا وقد الداخلة على الجواب لا تدخل إلّا على ماضي الفعلة لفظاً ومعنىٰ فإذا بانت لك هذه العلل عرفت بطلان هذا البيع هذا ما بان لي من المعنىٰ ولا تأخذ إلّا ما وافق الحق والصواب والله أعلم .

وسئل أيضا عما يوجد في الأثر أنّ من له مائة قرش على رجل فطالبه بها وقال له إن شئت أخذت مني هذه النخلة بمائة قروش وإلا لم أعطك شيئا وهي تساوي خمسين قرشا فأخذها منه قال هذا جائز وأما إن قال له خذ

مني خمسين وإلا لم أعطك شيئا قال له أن يرجع إليه بالخمسين الباقية إن وجد سبيلا إليها فلم يبن لنا معنى التفرقة بين المسئلتين مع أن من شرط البيع الرضىٰ من المتبايعين وهذا الشراء منه مشوب بالكرة خوف ذهاب ماله ؟

الجواب الفرق ظاهر فإن الأصول يتفاوت ثمنها زيادة ونقصا باختلاف الأزمان والأوقات والأمكنة ورغبة المتبايعين وإنما جعل التقويم فيما يرجع فيه إلى التقويم رفعاً للنزاع فربّ شيء قومه الأمناء ويأتي من يزيد عليه في ثمنه أو ينقص والدراهم معلومة وعلى كل حال فإن الغريم إذا اشترى على هذه الصفة ممن مَطَلَه وصحّ الغبن الفاحش كان له النقض والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بالاقالة إلى خمس سنين ثم باعه بالأصل على رجل آخر يعلم من المشتري الأول وأمر منه للمشتري الثاني بالشراء لكن بقي المال في يد مشتريه الأول ولا سلم له المشتري الثاني الثمن الذي اشتراه به ولا انتزع منه المال حتىٰ مضت مدة الاقالة ثم جاء المشتري يريد يفك المال من الأول فقال أنك لم تسلم إليّ دراهمي في مدة ارقالة والآن لا أقبلها فهل علمه بالبيع وأمره له يفسخ له بيعه ولو بلا قبض الثمن وهل عدم الدفع يغير المشتري الثاني وهل سواء كانا حيّين أو ميتين أو أحدهما حيًّا ؟

الجواب إن بقي المال في يد المشتري الأول إلى أن مضت مدة الخيار ولم يدفع إليه المشتري الثاني دراهمه فالمال ماله سواء قلنا ببطلان البيع الثاني أو بثبوته فإن قلنا بفساده فالأمر واضح لا غبار عليه وإن قلنا بثبوته ونقض الأول على رأي من قال أن البيع الثاني نقض الأول فإنا لا نقول برفع الخيار من

المال إلا مع نقد الثمن وإلا ضاعت أموال الناس ويرى الشيخ ابراهيم بن سيف الكندي رضى المشتري الأول بالبيع الثاني إبطالا لمبيعه ولقوله هذا وجه سائغ في النظر ولكن القول الأول أحب إلينا والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالا بالاقالة وله من الماء شيء معلوم لسقيه فاجتمع رأي أهل البلد أن يجعلوا على كل أثر ماء شيئا معلوما من الدراهم لخدمة الفلج فهل يلزم هذا البائع أم المشتري ؟

الجواب يسلم المشتري ما يكون من المغرم على الماء المبيع بالخيار هذا مذهب شيخنا السّالمي رحمه الله . وأمّا في فتوى الأقدمين ينظر في المنفعة الواقع فيها الخسر فإن كانت المنفعة مِمّا تبقىٰ فيسلم المشتري ويكتب له إيّاه فإذا فدا البائع سلم له ما دفعه المشتري من الخسر وإن صار المبيع أصلا للمشتري فلا رجوع له على البائع ويتحرى الحاكم العدل إذا ترافع إليه الخصوم والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالا بالاقالة وحاز مالا غيره وبقي يستغل الذي حازه غير المكتوب له في الصك فهل يصحّ له ذلك فإن قلت لا فهل عليه رجوع الغلة إن فك البائع ماله وإن تمت المدة ولم يفد البائع فأيًّا له من المالين ؟

الجواب ليس للمشتري أن يستغل غير ما وقع عليه البيع ويرجع ما

استغله لصاحب المال وإذا مضت مدة الخيار فيصير المال المكتوب الثابت البيع لمن اشتراه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أمر رجلا أن يشتري له شيئا مثل دابة أو غيرها فاشترى له فلما وصله بها قال لا أريده فهل له ذلك ولا يلزمه أم يلزمه ؟

الجواب من أمر رجلا يشتري له شيئا ولم يعين له الثمن بل أطلق له الشراء فاشترى فهو لازم عليه والمشتري بريء من ثمنه إن لم يتعدّ في حال الشراء والله أعلم .

وسئل أيضا من باع دابة مثل ثور وشرط المشتري على البائع أن يطعمها إلى يوم العيد والشراء مثلا في رمضان فهل يصح ذلك وإن أراد أحد منهما نقض البيع فهل له وإذا ماتت الدابة قبل المدة أعلى البائع يرجع الثمن أم لا ؟

الجواب لا يصحّ بيع وشرط للحديث الوارد بالنهي ومن أراد النقض فله والمتامة بعد انقضاء المدة كأنه بيع جديد وقد عمل الامام بهذا سمعت البقاة وإذا ماتت الدابة فعلى من أجاز البيع مع الشرط وتكون الدابة أمانة في يد البائع فهي على المشتري ومَن لا يصحّح البيع وأنه باطل فمن مال البائع والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بالخيار وحازه المشتري ثم أن البائع فسل المال والمشتري حاضر ولم ينكر عليه وبقي سنيناً حتى تمت مدة الخيار وصار المال أصلا والغسل ثامِر فما القول في هذا الغسل لمن منهما وهل مَن يحكم له منهما به يأخذه بثمن أم لا وكذلك إن فسله المشتري ولم ينكر عليه البائع ثم فك البائع ماله ما القول فيه ؟

الجواب إذا فسل البائع الفسل في نفس المال فلا شيء له وإن فسله في غبر المال ثم انقضت المدة فعلى المشتري قيمة الصرم يوم غرسه وإن فسل المشتري بالخيار ثم فك البائع المال فإن كان الفسل من المال فلا شيء للمشتري وإن كان الغسل من عنده فله قيمة صرمه وقيل له الخيار إن شاء قلعه أو قيمته والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالا بعد التأبير ولم يشترط المشتري الغلة وصارت للبائع على من يقول بهذا فقال المشتري أزل غلتك من نخلي وذلك قبل دراكه وكذا من يفك ماله من بيع الخيار بعد التأبير فقال البائع لا أريد غلتك على نخلي فهل لهما ذلك ؟

الجواب إذا حكمت بالغلة للبائع لظاهر الحديث فليس للمشتري حجة على البائع في قطعها من نخله حتى تدركه وتطيب لأن في قطعها قبل الدراك ضرراً على البائع وفي إبقائها بعد الدراك ضرراً على المشتري ولا ضرّ ولا ضرار في الاسلام .

وسئل أيضا فيمن اشترى أرضا بيضا بالخيار وقعدها المشتري لآخر فزرعها المقتعد ثم فكها البائع والزرع لم يدرك فهل يدرك المشتري شيئا من أجرة القعد أم ما الحكم فيه وكذا إن زرعها المشتري بنفسه وفكها البائع قبل حصاده نرجو الجواب ؟

الجواب تبطل القعادة بعد الغداء ويرجع المستقعد على القاعد لما سلم إليه من ثمن القعادة فإن زرع المستقعد براً أو نحوه في تلك الأرض فيكون الزرع بالحساب بين المستقعد وصاحب الأصل من يوم زرع الزرع إلى صيفه وتكون غرامة صلاح ذلك الزرع من بذور وغيره عليها على قدر شركة ذلك الزرع وهكذا إذا زرع المشتري وهكذا ولم يقعدها الحكم في ذلك والله أعلم . وقال إذا زرع المشتري بالخيار القت ثم فدا البائع ماله واشتجراء في هيس القتّ وبذره والخيار في ذلك للمشتري إن شاء بذره أو قيمته أو هيس قتّه وإن أراد المشتري بذره أو قيمته وكره البائع فلا يحكم على البائع بذلك هذا ما وجدته فانظر فيه والعلم عند الله سبحانه .

وسئل أيضا من باع بيتا بالخيار وقعده المشتري ثم فك البائع بيته قبل تمام المدة فهل ذلك ثابت وللمشتري بقيّة الأيام الباقية أم يبطل القعد من يوم الفدا ؟

الجواب إذا فكه البائع قبل تمام المدة فعلى المقتعد من القعادة بحساب ما سكن في الأشهر والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن عليه حق لآخر فشكا به عند الحاكم فاعترف وقال أوفيه بحقه مالًا أو حيواناً وقال الغريم لا أريده فهل يقوّم ذلك ويأخذه الغريم أم يقال لصاحبه بعه ويوسع ؟

الجواب يقوّمه العدول ويأخذه الغريم مع إسقاط ربع القيمة وإن شاء أخذ أجلًا ليبيع ماله كيف شاء والأجل إلى نظر الحاكم والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن رهن شيئا من الأواني أو السلاح فصار يستعمله المرتهن حتى ضاع واحتاج إلى خدمة ثم أتىٰ إلى صاحبه يفديه فطلب المرتهن أجرة ما خدمه به فهل له ذلك وهل للمرتهن أن يستعمل ما ارتهنه باذن الراهن أم لا ؟

الجواب لا يصح استعمال الرهن بحال وقول المرخص فيه بالاذن فمرجوح أو مردود وعلى كل حال فالمرتهن ضامن لما ضاع من الرهن بعد استعماله والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترىٰ مالًا بالخيار والمال مشاع بين البائع وشريك له لم يقسم بينهما فأخذ المشتري سهم البائع فهل للمشتري بالخيار أن يقاسم شريك البائع بغير أمر منه أم لا ؟

الجواب في بيع المشاع قبل قسمته خلاف قيل لا يباع ولا يصح بيعه إلّا للشريك وقيل بالجواز للشريك وغيره وقيل لا يجوز بيعه قبل قسمه لا للشريك ولا لغيره والله أعلم انتهىٰ جوابه .

وأمّا جواب الشيخ خلفان بن جميل في هذه المسئلة (فهذا نصّه) في ذلك خلاف والأحبّ إلينا أن ليس له المقاسمة إلا بإذن الشريك البائع والله أعلم

وسئل أيضا فيمن باع مالًا بالخيار واشترط المشتري على البائع أن على البائع سقي المال في مدة الخيار بحيث أن المال لا ماء له والمشتري اشترط أن يقتعد له البائع فما القول في هذا الشرط والبيع ؟

الجواب هذا البيع اشتمل عقده على صحيح وباطل فيبطل من أصله وقيل يثبت البيع ويبطل الشرط والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن مات وترك أولاداً منهم بالغ ومنهم يتيم لم يبلغ الحلم وله أموال منها مباع بالخيار فهل يصح أن يباع المال المباع بالخيار ويؤخذ ما نفصل منه للأيتام حصّتهم ويشتري لهم به مالًا أو غيره مما يتحصلون على شيء من الغلة والحال أن المال المباع بالخيار لا ينالون منه شيئا والهالك ليس عليه دين لكن بيع المال لمصلحة الأيتام فقط ؟

الجواب يسألونك عن اليتامىٰ قل اصلاح لهم خير فبهٰذه الآية الكريمة

تعلم أن علم اليتامىٰ في مصلحتهم فبع المال إن كان صلاحاً لهم واشتر لهم ما ينتفعون به والعلم عند الله .

وسئل أيضا فيمن باع ست آثار ماء لغيره بمائة قروش واقتعد البائع ذلك الماء من المشتري قبل قبض الماء منه فهل هذا القعد باطل أم لا ؟

الجواب إذا كان البيع بيع القطع والأصل والمنع ففي جواز بيع الماء عندهم خلاف والعمل على جوازه وعلى هذا فالقعد ثابت وإذا كان البيع خياراً أو إقالة ولم يكن بين البائع والمشتري قصد القعد باعتبار كميّة الثمن ففي المسئلة خلاف إجاز ذلك من له يشترط القبض في الأصول وغير جائز عند من لا يشترطه وإن كان البيع حيلة على أخذ الفائدة بدراهم القعد فالبيع فاسد والقعد حرام والله يعلم خاينة الأعين وما تخفي الصدور والله أعلم

وسئل أيضا فيمن مات وترك أولاداً منهم بالغ ومنهم يتيم فأقيم لليتيم وكيل للمقاسمة فاتهم أخوة اليتيم أن أباهم ترك نقوداً فأنكر الأخوة ولم يجد الوكيل البيان وأدّى الأمر إلى اليمين فهل للوكيل أن يصالح الأخوة على تسليم شيء لليتيم إن أحد طلب الصلح بينهم أم لا نرجوا الجواب ؟

الجواب قال الله تعالى يسئلونك عن اليتامىٰ قل اصلاح لهم خير فكل شيء فيه مصلحة لليتيم جاز فعله سيّما وهذا صلح جار على انكار فاليتيم

بالخيار إذا بلغ إن شاء أن يرد ما أخذه له صلحاً ويحاكم أو القيام على الصلح الأول فذلك إليه وليس على الوكيل ضمان في شيء من ذلك ولا إثم إن شاء الله والله سبحانه وتعالى أعلم .

وله أيضا وبيع الصيد بالتمر فيه خلاف والأصح جوازاه والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل وكّل آخر في بيع ماله فأراد الوكيل يأخذ المال لنفسه هل له ذلك وكيف سبيل أخذه له ؟

الجواب ليس للوكيل أخذ المال الموكل في بيعه إلا أن يأمر أحدا يشتريه له أو يواطيء ربّ المال كأن يقول له هل ترضىٰ أن أشتريه كما يشتريه غيري يبدل سعره فينعم له ربّه فحينئذ يجوز للوكيل أخذه والله أعلم .

وسئل أيضا هل يجوز للدّلال أن يزابن لنفسه إن أراد الشراء ؟

الجواب هذه المسئلة نظرية ودع ما يريبك إلى ما لا يريبك والأسلم لهذا الدلال أن يأمر أحداً يزابن له حتىٰ يشتري له ما أراد هذا ما بان لي والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترىٰ مالًا بالاقالة وهو ممّا يسقىٰ بالزجر وقبض المال وله أرض مطابقة للمال فهل له أن يزجر لأرضه من تلك البئر ولو أنكر

البائع فإن قلت أن له ذلك فإذا زرع زرعاً أو فسل نخلًا ففدا البائع ماله قبل أن يحصد زرعه وأراد منعه فهل له منع إن كان ليس للأرض بئر تسقىٰ منها ؟

الجواب إن كان في ماء البئر فضل عن المال فللمشتري أن يسقي منها ما دامت في يده بالاقالة ، وإن فك البائع المال فلا سبيل للمشتري فيها إلا إن وقعت مضرّة على المشتري فللحاكم أن يكلفه إيالة أن يسقي زرعه من الطوي بالقيمة رفعاً للضرّر إلى أن يحصد زرعه والغلة القائمة على النخل ، وأمّا استمرار السقي للنخل فلا لأنه فسله بنفسه على غير ماء والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالًا وله شفيع فلما علم الشفيع قصد إلى رجل معروف عند أهل البلد وطلب منه الشفعة وسلم له الثمن أو لم يسلم فلم يرضَ المشتري بتسليم المال إلّا بعد المحاكمة عند الحاكم والحاكم لم يكن حاضراً بذلك الوقت ، وبعد أيام وصل الحاكم ولم يأته الشفيع وبقي المال في يد مشتريه مدة ، ثم جاء الشفيع طالباً المال فهل ترىٰ هذه الشفعة ثابتة على هذا ولا يضره ذلك أم لا ؟

الجواب إن لم يطلب شفعته من الحاكم عند وجوده أو من المشتري فاتته شفعته وكذلك تفوته إن لم يسلم الثمن قبل تمام المدة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن له سهم في مال مشاع وباع سهمه على رجل ليس شريكاً في المال المشاع وللمال شفيع فلما علم ببيع سهم الرجل طلب شفعته منه وشركاء البائع لم يطلبوها فهل له شفعة في ذلك السّهم ؟

الجواب له الشفعة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالًا وله شفيع فلما علم طلب شفعته من الحاكم وحضر أو آخر الحاكم الحكم إلى أن ينظر المال فهل تجب شفعة أم لا ، ثم بعد يوم أو يومين حضر الحاكم وقد نظر المال وحكم للشفيع بالشفعة فطلب أجلا في الدراهم أي الثمن ثلاثة أيام كما هو له في الأثر فهل هذه الثلاثة تحسب من يوم الطلب أم من يوم حكم له بها الحاكم ؟

الجواب إن لم يسلم المشتري الشفعة إلّا بحكم فعلى ما أفهم من الأثر إن أجل الثلاثة الأيام بعد الحكم إذا صحّت له وأخذ بالثمن وفي الأثر ما نصّه وإنما عرفنا له ثلاثة أيام والثلاثة الأيام إنما هي من حين ما أوجب الحكم في الشفعة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أوصىٰ أن يخرج من غلته ماله كل سنة ثمانين قرشا وتلك الدراهم عينها لأشياء مخصوصة فما القول في ثبوت هذه الوصية ، فإن قلت أنها ثابتة فما صورة إخراجها من المال مع أن الورثة يريدون يقسمون مالهم ويتصرفون فيه . علمني ممّا علمك الله ولك الأجر ، وهل يكون فرق بين إن أوصىٰ يخرج من ماله أو من غلة ماله تفضل بالجواب الكاشف الهادي للحق مأجوراً والسلام .

الجواب إثبات هذه الثمانين قرشا مؤبدة في المال أو غلته إلى يوم

القيامة إضرار بالوارث لاقتضائه عدم جواز القسم للمال بين الورثة وهو خلاف ما شرع الله من إعطاء أهل الإرث ميراثهم ، وكذا إبطال هذه الثمانين فيه رد لما شرع الله من الوصيّة الممنوع القسم قبل إنفاذها إذ ليس للورثة إلّا ما فضل من الوصايا والديون وقد بيّنت السّنة أن لا يتجاوز بالوصيّة تبرعاً فوق الثلث وإليه الاشارة أيضا في قوله تعالىٰ ﴿ فمن خاف من موص حنفا ... الآية ﴾ فأرىٰ أن يحبس من المال ما تبلغ غُلتّه حال القسم ثمانين قرشا إن لم يزد عن الثلث وإلا فالثلث فقط حبساً مؤبداً ولا يلزم الورثة غير هذا وإن تقلب الحال بالمال في زيد الغلّة ونقصها فلا شيء للورثة في الزايد بل يدمج في الوصايا على أنواعها ولاتباعه عليهم فيما نقص فتحاصص فيه أنواع الوصية لعسر ضبط ذلك الزائد والناقص وتعذّر تحققه على طول الزمن وما كان كذلك فاعتبار الحال فيه هو الأولىٰ كالصاع في مقابلة اللبن والغرّة في الجنين ونحو ذلك ممّا ورد مصرّحاً به هذا ما فتحه الله لي ، والحق مقبول ممّن جاء به والباطل مردود والعلم عند الله سبحانه وتعالى والسلام . سيف بن حمد الأغبري

وسئل أيضا فيمن اشترى مالًا بالاقالة وهو ممّا يزجر وقبض المال وله أرض مطابقة للمال فأراد أن يزجر لأرضه من البئر التي في المال الذي اشتراه بالاقالة ويسقي أرضه منها فهل له ذلك إن أنكر البائع ، فإن قلت لا . فقد تمّ البحث ، وإن قلت له ما دام المال في يده فإن زرع فيها زرعاً أو فسل نخلًا فقد البائع ماله وأرض المشتري لا بئر لها وأراد البائع منعه حالا ، فهل له ذلك أم يوسع المشتري حتى يجعل لها سقي أو يحصد زرعه وهل فرق بين إن

سكت البائع حينا جعل المشتري المسقىٰ ولم ينكر البائع إلا بعد الغداء أو إن أنكر حالما جعل فضلا بالجواب مفصّلا وأوضح لنا الحكم في ذلك مأجورا ؟

الجواب إن كان في ماء البئر فضل عن المال فللمشتري أن يسقي منها ما دامت في يده بالاقالة وإن فك البائع المال فلا سبيل للمشتري فيها إلا إن وقعت مضرة علىٰ المشتري فللحاكم أن يكلفه ايالة أن يسقي زرعه من الطوي بالقيمة رفعاً للضرر إلى أن يحصد زرعه والغلة القائمة على النخل ، وأما استمرار السقي للنخل فلا لأنه فسله بنفسه على غير ماء والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري

وسئل أيضا هل الممنوع الكلام مطلقا على طالب الشفعة من حين يعلم ببيع المال إلى أن يأخذها ، وكما قيل لا يسلم على أحد أم الممنوع عند وصوله عند الحاكم ونحوه ممّن يأخذها منه .

الجواب العلماء في ذلك بين موسع ومشدّد والمعتمد عليه عندنا أن السلام وردّه مباحان له دون الكلام لأنه مأمور بالمبادرة لأخذ شفعته فإذا تواهن عنها بشغل أو كلام فاتته والله أعلم .

وسئل أيضا من اشترى أرضاً بالخيار وزرعها قتًّا ثم اشتراها بالأصل ولها شفيع فلما علم أخذ شفعته وطلب إزالة القت وله سنتان فجعل

الحاضرون صلحا أن للزارع جزّتين وبعدها يكون للشفيع فرضَي الفريقان ثم بعد مدة أتىٰ الزارع يريد نقض الصلح فهل له ذلك ؟

الجواب أرىٰ له نقض الصلح للجهالة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالًا وله شفيع فأخذ الشفيع شفعته وحكم له الحاكم بها وتأجل في إحضار الدراهم المدة المقررة ثلاثة أيام ولم يأت بها وجاء بعد قائلا أن تأخيره لمرض اعتراه ، فإن صحّ قوله أنه مريض فهل تبقىٰ شفعته ولا يضره تأخيره ، أم تبطل بمضيّ الأيام ؟

الجواب لا أجدني أقوىٰ على إبقاء الشفعة له مع وجود من ينوب عنه في إحضار الثمن لأنّ في إمساكها ضرراً بالمشتري والله أعلم .

وسئل أيضا في المديون إذا كان باع لأحد شيئا من ماله بالاقالة وانتفض البيع بوجه شرعي فأعطى الحاكم البائع مدة شهر ليبيع هذا المال هل يكون المشتري أحق بجميع حقه المكتوب له في هذا المال بين الغرماء بالحصص أم هو أسوة بين الغرماء .

الجواب هو أسوة بين الغرماء ويحاصصهم ذلك المشتري بحقّه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن باع مالًا بألف قرش وسلم له المشتري خمسمائة قرش ثم أعطاه ألف روبيّة عن الخمسمائة القرش الباقية بلا حضور القروش فهل يصحّ ذلك أم هو صرف ؟

الجواب مثل هذا لايسمّى صرفا بل هذا من باب إسقاط الحقوق والتخلص منها فإذا رضي أن يأخذ ألف روبية عن باقي حقه وهو ممّن يملك أمره جاز والله أعلم

وسئل أيضا فيمن هلك وترك أولاداً وله دين على رجل فأتىٰ واحد فشكىٰ به فاعترفا بالحق وألزمه الحاكم تسليم سهم الشاكي فسلّمه ثمّ أفلس المطلوب فهل على الابن يقاسم اخوته فيما قبضه من الغريم إن طلبوا منه ذلك والذي يذهب على الجميع أم لا ؟

الجواب وجدت في الضياء فيها اختلافاً بعضهم يجعل لشريكه رجعه فيما قبض إن لم يصل إلى حقه وبعضهم لا ، فإن كان هذا الحاكم الذي أمره بدفعها ممّن يجوز له جبر الخصم والحكم بالمختلف فيه فالقضاء ماضٍ وإلّا فلشريكه له رجعة فيما قبض لأن أكثر القول له رجعة والله أعلم ؟

وسئل أيضا هل يصح لمن عليه مائة قروش أن يسلم بصرفها روبيّات أم العكس أم لا ؟

الجواب يصح ذلك إن كان في المجلس والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالًا من آخر وسلم له نصف الثمن وبقي النصف وجاز المال وبقي في يده مدة سنتين وقد كتب للبائع صكاً في بقية الثمن وكتب أنه أثبت له نخله أو بيته لكن لم يذكر هذا المال المعيّن ، ثم أن هذا المشتري باع هذا المال لرجل آخر ببيع الاقالة ولم يقبض المشتري الثاني المال وانقضت المدة والآن أتىٰ البائع الأول يطلب بقيّة الثمن وأتى المشتري الثاني يطلب وأتى رجل ثالث بيده صك آخر في هذا المال اشتراه والكل لم يقبض ، فهل هٰؤلاء كلهم شرّع أم أحدهم أولى ، وإن آتاهم بائع الأصل أحد المشترين أو كلاهما أنه لاحق له ، وإنما كتب له هذا الصّك الجة ، فهل له دعوى عليه تسمع ويطالب المنكر باليمين ؟

الجواب تذاكرنا في مسئلتك واتفق رأينا على أن يكون كلهم أسوة في ماله ، وذلك لوجوه ، أما البائع الأول فإنه كتب له ثقة في ماله وبيته ، والثقة أرجح فيها البطلان لأنه لم يقبض بخلاف الرهن المقبوض ، وأما المشتري الثاني بالاقالة فكذلك لم يقبض والقبض شرط عند بعض العلماء ، والمشتري كذلك لم يقبض فهذا ساغ القول أن يكون الجميع شرّعاً ، وأمّا المشتري الثالث إذا كان عنده صك بخط من يجوز خطه فقيل لا يمين عليه مع بيّنته وبعضهم أوجب اليمين على ذي البيّنة مع بيّنته على الاطلاق وممّن قال بهذا المحقق الخليلي رحمه الله ولعله فهم أن في قوله ﷺ على المدعي البيّنة ، وعلى المنكر اليمين عدم الحصر ، ولأن اليمين لا تضر شيئا إن كانت بيّنة صادقة ، وإن كانت كاذبة في نفس الأمر فأحرىٰ بالتشديد ، وبعض أصحابنا أوجبها مع البيّنة في بعض الصّور ذكرها صاحب الضيا والله أعلم ،

وأما بيته فلا يباع إلّا ما فضل من حاجة سكنية والله أعلم ، ولا تأخذ إلّا ما وافق الحق والصواب .

وسئل أيضا فيمن له حق على آخر واشترى منه شيئا فلما طلب البائع الثمن قال له أن لي عليك كذا وكذا فهل له أن يقطع حقه ، وإن وصلا واعترف كل بما عليه لصاحبه فماذا يصنع الحاكم ؟

الجواب المقاصصة بين الخصمين في الحقوق لا تصحّ فعليه أن يدفع ما بقي عليه له من ثمن ما اشتراه منه ويدعي عليه من بعد ذلك لكن للحاكم أن يمسك ويدفعه بعد ذلك لمن استحقه والله أعلم .

وسئل أيضا ومن مات وترك مالًا وعليه ديون والمال لايكفي للدّين الذي عليه وعليه دين لأناس وسُلف لآخرين فلم يقبل أهل السُلف أن يأخذوا رأس مالهم ؟

الجواب انهم يحاصصون أهل الدّيون وصورة المحاصصة بين أهل الدّين والسّلف إن كان لرجل مثلا مائة قرش دَينا ولآخر بها ربسر سلفا فإنه ينظر في ثمن البسر ذلك اليوم وينزل الثمن مع دراهم الدّين وينظر ما يكون له ويشترىٰ به بسراً ويدفع لصاحب السلف والله أعلم .

وسئل أيضا ومن أسلف رجلا على أن يعطيَه من قطعة مخصوصة أيجوز أم لا ؟

الجواب في النيل في هذه المسئلة خلاف فذهب أبي عليّ الجواز والكلام هناك فيه بسط والله أعلم .

وسئل أيضا وإن مات الرجل وترك حقوقاً لله والعباد ، وترك مالًا إن صرف في أحدهما استكمله ما يصنع في ذلك .

الجواب تقدم حقوق العباد على أكثر القول وقيل فيه غير ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا في الرهن على المجوسيّ إن كان يأخذ سوداً هل يجوز ؟

الجواب وإذا أرهن للمجوسيّ أو غيره فلا يجوز له أن يعطيه سوداً لأن الرّبا حرام على جميع الأمّة ومعطيه كآخذه في الإثم ، وإذا علم أنه يأخذ سوداً فلا يجوز له أن يرهنه لاية حينئذ قد تسبب لاعطائه ومعطي السوّد تجزيه التوبة لأنه لا ردّ عليه ، والردّ على آخذه وقيل عليه أن يتصدّق للفقراء بمثل ما سلمه في الربا مع التوبة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اقتعد أرضا بيضاء يزرعها حول سنه وزرعها أو لم يزرعها ويبس الفلج فهل عليه القعد ، وإن كان أخذها ولها شرب معلوم على صاحبها ويبس الفلج علىٰ مَن ؟

الجواب إن اقتعد أرضا بيضا فعلى المقتعد القعد زرعها أم لم يزرعها

يبس الفلج أم لا ، لأن القعد وقع على الأرض ولا فرق كانت الأرض لمسجد أو غيره والله أعلم ، وإن اقتعد أرضاً وماءً لشربها صفقة فيبس الفلج فالقعد منهدم وعلى المقتعد من القعد بقدر المدة التي جرىٰ الفلج فيها .

قلت فإن اقتعد ماءً من فلج إلى حول سنة وسقىٰ به بعض المدة فيبس الفلج فهل عليه القعد تماماً أم عن المدة التي سقىٰ بها ؟

الجواب إن اقتعد ماء وجده فيبس الفلج فالقعد منهدم وعليه من القعد بقدر المدة التي جرىٰ فيها الفلج والله أعلم .

قال غيره أما الماء فعليه من القعد بقدر ما سقىٰ به من المدة وقيل عليه القعد تماماً هكذا في الأثر ، وأما إن يبس الفلج قبل أن يسقي به فلا شيء عليه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى بيتاً بالاقالة وقبضه ثم قعده لآخر إلى سنة وبقي المقتعد أربعة أشهر ثم أطلق البائع بيته من المشتري فما القول في هذا القعد أهو ثابت أم لا ؟

الجواب يوجد في جواب الشيخ الخليلي رحمه الله أن للمشتري بالاقالة من القعد إلى أن فكّ صاحب الأصل بيته ، وبعد ذلك إلى صاحب الأصل إن شاء أتم فعله وأخذ أجرة باقي المدة ، وإن شاء انتفع ببيته والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أعطىٰ رجلا أرضا بيضا ليفسلها إلى مدة معلومة وله نصف ما يفرسه من النخل وفسل بها بعضا وأراد صاحب الأرض الرجوع فهل له ذلك ويعطي الفاسل عناءه أم لا . وأيضا إن أعطاه ماءً لسقيها فجعل أهل البلد على الماء شيئا معلوماً لخدمة الفلج ، فهل يكون هذا على المعطي أم على المعطا ؟

الجواب إذا شرع المفاسل في العمل فلا رجعة لصاحب الأصل والله أعلم ، وأما عن الخسر فعلى صاحب أصل الماء والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن به علّة فجاءه رجل وقال له إني أعالجها وتبراء وتعطيني كذا فاتفق هو وإيّاه في الأجر بشرط برآءن العلة فما القول في هذا الشرط إن لم تبراء العلة هل هو ثابت ولا أجرة له أم لا ؟

الجواب إذا شارطه على برأ العلة فلم يبرأ فلا شيء له من الأجرة وقيل له العناء إن لم تصح العلّة لبطلان الشرط هذا ما أراه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أعطىٰ رجلا دابة يطعمها وله نصفها واشترط المعطي على المعطا أنه متىٰ يبيعها يخرج من ثمنها دراهم معلومة وما يبقىٰ يقسم بينهما نصفين ، هل هذا فعل جائز وله شرطه أم لا ؟

الجواب قنية الدواب في جوازها اختلاف وأكثر أقوال العلماء أنها لا تثبت وللطاعم عناؤه بنظر العدول ، وعلى قول من أجازها اختلفوا في

الاشتراط باخراج بعض ثمنها لأحد المقتنين ، وأكثر أقوالهم لا يصح ، وعليه فلا يجوز شرط شيء من ثمنها ولو درهم واحد ، وبعض أجاز مثل هذا الشرط لأنه لا يدخله الربًا وله شرطه وما بقي يقسم بينهما على حساب ما اتفقا عليه من نصف أو غيره هكذا حفظته من أثر المسلمين والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن استأجر من رجل يحفر له بئراً وبعد ما يظهر الماء ويكفي للزجر يصرّجها واتفقا في الأجرة فخدم الأجير حتى انتهىٰ إلى الماء أو دونه ، وأراد أن ينقض هذه الأجرة قائلا أن الأرض ظهرت في الأسفل جبلًا فهل ينظر في قوله ، فإن صح أنها جبل فهل له النقض أم لا ، أم هذه الخدمة مجهولة وكل من يريد النقض فله ذلك ، تفضل بالافادة ؟

الجواب يوجد في جواب أبي الحواري وهن رجل يحفر لرجل بئراً تقاطعا على القامة فغيّر أحدهما ، فإن كان دخل في العمل فلا غيَرَ لأحدهما إلا إن كان ظهر بها شيء من الجبل أو الصفا لا يقدر عليه فللحافر الرجعة ، وإن كان لم يدخل في العمل فمن يرجع منهما فله الرجعة والله أعلم ، وأرجو أنه لا يخفىٰ عليك مافي نحو هذا من الأثر .

وسئل أيضا ومن قعد أرضاً مدة معلومة فزرعها المقتعد وتمت المدة والزّرع غير دارك وأراد صاحب الأرض أرضه ؟

الجواب لا يجبر المقتعد أن يقلع زرعه قبل إدراكه لأنه دخل بسبب ،

ولصاحب الأرض قعد أرضه في المدة الباقية على المقتعد إلى دراك زرعه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن سكن في بيت إنسان منحة له منه وعمر شيئاً فيه بأمر صاحبه ، ثم أخرجه صاحبه من البيت فطلب ما عمره فهل له قيمته أم إخراج العمار إن لم يتفقا ؟

الجواب إذا عمّر الساكن بأمر صاحب البيت فالخيار له إن شاء قيمة العمارة أو إخراج عمارته ، وإن عمر بغير رأي صاحبه فالخيار لصاحب البيت إن شاء أعطاه القيمة أو أمره بإخراج عمارته والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل كارىٰ إنسانا ليحمله على دابته إلى بلد معلوم بكراء معيّن فسار فلما صار نصف الطريق بدا له أن يرجع فرجع ، ما الذي لصاحب الدّابة من الكراء ؟

الجواب قيل عليه تمام الكراء الذي اتفقا عليه وهذا هو الأشهر ، وقيل بقدر المكان الذي رجع منه والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل أعطىٰ آخر دراهم يتجر بها والربح بينهما فأصابت المعطىٰ خسارة في تلك التجارة ، هل عليه أن يحامل صاحب الدراهم في الخسارة أم لا ، وهل له عناء في سعيه إذا خسر ؟

الجواب ليس عليه أن يحامله في ذلك وهي تسقط من رأس المال إلا إن أجبّها أن يعيدها ثانية في التجارة على حسب السابق فإذا حَصَل ربح يوفي به رأس المال وما فضل يقسمانه على ما اتفقا عليه هذا ما ظهر لي في ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن سقى ماله بفلج وفي وقت ذلك سالت الأوديةودخلت في ساقية الفلج فهل لأهل البلد أن ينتفعوا بشيء من ذلك الماء إن كان كثيرا أم لصاحبه ولو كثر ؟

الجواب قيل لصاحب الماء في ذلك الوقت ملاء ساقيته وللناس أن ينتفعوا بالباقي ، وقيل بغيره وهذا أولىٰ إن وقع النزاع بينهم والعلم عند الله .

وسئل أيضا في قوم أخرجوا بادّة لخدمة فلجهم وبقيت سنيناً ثم أراد بعضهم رفعها والبعض يريد إبقاءها ، فالقول قول من ، وهل فرق بين كون الخارجين لها موجودين أو معدومين ، وهل العبرة بمن له الشركة في الفلج أم الأعيان ولو لم يكن لهم حق ؟

الجواب هذه المسئلة هي التي حكم فيها شيخنا العلامة عيسى بن صالح بأن سمع انكار المناجية بعد أن رضوا بالقعد برهة من الزمن أما إن انقرض الذين أخرجوا البادة إخراجاً مؤبدا فلا انكار للوارث ولا للمشتري ولا عبرة بغير الشريك من الأعيان والله أعلم .

قلت له إذا اختلف أهل الفلج فيها بعض يقول أنها حادثة وأن

الخارجين بها موجودون والبعض يقول أنها سالفة وقد انقرض الخارجون لها فالقول قول من ؟

قال القول قول من يقول بثبوتها لأنها شاهدة بنفسها ، ومن يدعي إبطالها فهو المدعي والله أعلم .

وسئل أيضا إن جعل أهل البلد وكيلًا لفلجهم يقوم بما يحتاج من الخدمة ويقعد البادة إن كانت فهل على الوكيل مشاورتهم فيما يريد من الخدمة كذلك إن أراد كفت الفلج لخدمته فهل تلزمه المشاورة أم لا ؟

الجواب على هذه الصفة لا تلزمه مشاوتهم ما لم يشترطوا عليه ذلك ، وأما كفت الفلج فلا يكفته إلا برأيهم فيما أرىٰ والله أعلم .

وسئل أيضا قال الله أعلم وقول القائلة هادتنه عليك ما لي هديا لله يبلغ الكعيه فهذا غير صحيح ويعجبني إن رضيت له وأكل أن تلزمها كفارة يمين مرسله إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام والله أعلم .

وسئل أيضا في صائم الكفارة هل يجوز له أن يفطر في سفره فيبدل مع رجوعه لبلده وهل كفارة الظهار وكفارة الصلاة والصوم في ذلك سواء وهل له أن يصوم شهرا ويطعم ثلاثين في الشهر الآخر أعني في كفارة الصلاة أو رمضان لا في كفارة الظهار

الجواب لا يفطر صائم الكفارة لأنها عقوبة وكفارة الظهار أشد وليس له أن يصوم بعضا ويطعم بعضا قال الصوم أو الاطعام والله أعلم .

وسئل أيضا في قوم اجتمعوا ووكلوا وكيلا لفلجهم يقوم بمصالحه وما يحتاج من التصريح واستلم الحاصل من الفلج وأجر على خدمته المهاب ورهب الصّاروج فتركه ولم يخدم به وهم يطالبونه في القيام للتصريح بالصاروج وهو يؤملهم حتى صار الصاروج لا يصلح للتصريح من ضرب السيل وطول المدة فهل على الوكيل ضمانه بتأخيره ذلك أم لا ؟

الجواب إذا ترك الوكيل التصريح من غير عذر يصح له حتى فسد الصاروج ولم يصلح للتصريح عند أهل المعرفة فعليه الضمان والله أعلم .

وسئل أيضا في أهل بلد أكثر أفلاجهم يسقي الأموال شرآبات فهل تحفظ تحديدا في كيفية الشرب إن وقع تخالف بين أحد ؟

الجواب في الأثر عن ابن عبيدان أن صفة الشرب أن يهاس المال ويسقىٰ آديّن ثم يسقى الآد الثالث ويكون الماء يصل إلى الكعبين ويكون الفلج خصباً لا مَحلًا وتكون الجلب جلباً متوسطة ولا يجبر من عليه الشرب إلى غير ذلك إلا أن تطيب نفسه وقال من قال حد الشرب على نظر العدول والله أعلم .

وسئل أيضا قال إذ اجتمع أهل الرأي والنظر من أرباب الفلج على تحويله لظهور وجه الصلاح له حيثما يجوز لهم تقله فيه من المواضع المباحة

فجائز لهم ذلك وإن لم يرض أهل الورد بذلك ولا أعلم تحديداً بالزرع في ذلك فلينظر فيه والله أعلم .

وسئل أيضا في عاضد نخل لرجل على ساقية فلج اضطر أهل الفلج إلى تصريحه ولم يرضَ صاحب النخل فهل لهم ذلك . وإن قلتم نعم فما لصاحب النخل إن تلف نخله أو تغيّر وهل فرق بين كون الصاروج سبق أم لا ؟

الجواب في تصريج السواقي التي عليها عواضد النخل خلاف قيل المنع مطلقاً وقيل الجواز مطلقاً وقيل إذا كانت في السابق مصرّجة فهى على ما سبق والقول بالتصريج مطلقا هو الأكثر والله أعلم ولعل من يرىٰ منع التصريج يحكم بالضمان لرب النخل وقد عمل بذلك إمام المسلمين العلامة محمد بن عبد الله الخليلي أبقاه الله والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن يفسل نخلًا أو شجراً في الأودية فهل يدخل في ملكه بذلك الفسان يبقى حكمه حكم النابت في الأودية وهل يصح بيعه أم لا ؟

الجواب الأودية لا يصحّ تملكها وما نبت فيها فنفعه للفقراء وقيل يجوز للأغنياء ، وإذا صار شيء من ذلك في يد أحد فهو أحقّ بنفعه هذا في الحكم في نفس المجرىٰ ، وأما إذا كان فيه رسيس فهي لمن هيَ له والله أعلم .

وسئل أيضا في فلج يسقي أموالًا جمّة ووجد في العادة أن مقدار ثلث الأموال لا يؤخذ عليه مغرم إن احتاج الفلج لخدمة بل النغرم على الأموال الباقية والحال أن الفلج يحتاج إلى خسر إن هبط شيء من الأودية وكسر مُعقدة وكبَس سواقيه وأهل الأموال التي يؤخذ منهم يطلبون مساعدتهم من الآخرين وهم متمسكون بالعادة فما تقول في اقتفائها وثبوتها .

الجواب فيما أرىٰ يقتفىٰ به السّنة المدروكة في خدمته مالم يصحّ باطلها والله أعلم .

وسئل أيضا أنّ لبعض المناجية شرَكة في فلج الحاجر واحتاج الفلج إلى زيادة قرح سلول وثقاب وقد كان الفلج مرفوعا كله في يد وكيل اتفقوا عليه يقعد ويخدم به الفلج فطلب المناجية إطلاق الفلج مضارة لشركائهم والفلج كله شرابات غير متعيّن لأحد منهم ماء معيّن بالأرباع فنبحث أولًا هل يجبرون على تسليم ما ينوبهم من قرح الفلج مع أن المصلحة متعيّنة بذلك وهي تعمّهم ، وثانياً هل يلزمهم رفع الفلج مادام محتاجاً للخدمة المذكورة ، وثالثاً على القول بعدم لزوم رفعه هل يصحّ أن نعتبر ما تحتاجه أموال المناجية من الشرب فنجعل عليه ما ينوبهم من مغرم الخدمة بالسّويّة وهل يصح لنا رفع الأفلاج لما تحتاجه من الصاروج إن كانت العادة فيها تسليم مغرم الصاروج على عدد الأصول لما يرىٰ الوكيل من تثاقلهم عن التسليم أم لا ؟

الجواب إذا اتفق جباه الفلج على زيادة قرحه وظهرت المصلحة في

قرحه أو رجيَت فلا يعتبر بمن لم يرضَ ويجبر على ذلك ، وإن كانت الرّمية فيها مشقّة فالكفت جائز وقد استعمله المسلمون وأجازوه وفيه راحة ومصلحة للكل خصوصاً مع تعيين المصلحة مادام الفلج محتاجاً إلى الخدمة ومغرم الخدمة تشمل أهل الشرابات ومن له فضلة كل على قدر شربه إن لم يكفت الفلج والله أعلم ، وكذلك يكفت الفلج لكل خدمة تعنوه من صاروج وغيره حيث تعم المصلحة والله أعلم ، نظرت في هذا الجواب وأراه حقاً وصواباً فيما عندي وأراه والعلم عند الله . كتبه إمام المسلمين محمد بن عبد الله بن سعيد بيده .

وسئل أيضاً في فلج بلدة أموالها شرابات يبدأ بمال معيّن ثم لما يليه وهلم جرّاء إلى آخر الشرب فإذا كانت فضله هي بعض بودّه تصير لغير أهل الشرب وفي بعضها لآخرهم شرباً وبعض البوَد تكون بالمناوبة الأول يكون آخراً والفلج يمسّه نقص الماء بالمحل فاضطر أهل البلد إلى التسامح لأنهم رأوا أن نقص الماء يضرّ بآخر الشرب ثم بمن يليه حتى يصل الضرر إلى أول السّقى وربّما تعذّر بالكليّة فاتفق أهل البلد على حفره قرحاً فرأوا بالقرح زيادة محسوسة واصطلح فلجهم ولأهل البلد شركاء في الفلج من غيرهم وقد سبق في هذا الفلج قرح فكفت له الفلج قعداً وجعلوا له مرة أخرى رمية على الأصول ، وفي هذه المرة أبىٰ عليهم الشركاء أن يسلموا شيئا من المغرم لا قعداً ولا رمية محتجين بأن الفلج زيد في حفره بدون إذن منّا وأننا لسنا في الانتفاع به كغيرنا فلا نودي درهماً واحداً ما الذي ترونه في ذلك ، وإن ألزمتموهم المغرم فما معنى مافي الأثر أنه لا يجبر الممتنع من أهل الفلج على خدمة القرح بيّن لنا ذلك ؟

الجواب إذا اتفق جباه أهل الفلج على زيادة القرح وحصلت منفعة بزيادة الماء فيه ورأىٰ الجباه قعد الفلج لما احتاجه من الانفاق سيّما إن كان ماء هذا الفلج شرابات ولم يتميّز لكل واحد آثار معلومة جاز أمر الجباه فيه وجبر الممتنع من الأداء سواء كان من أهل البلد أو من غيرهم ، وإن اتفقوا على الرمية فذلك إلى اتفاقهم ولا يلتفت إلى مدعي عدم الاذن في الخدمة مع تحقق الصلاح وحصول المنفعة وإن تفاوتت ، وأمّا مافي الأثر أنه لا جبر في القرح فذلك إذا كان النفع مظنوناً فقد تحرج بعض العلماء من جبر الممتنع أما مع تحقق المصلحة فلا قائل به فإن الناس يجبرون على مصالحهم ولا اعتبار بقول من يروم التعطيل والتضييع لأنه من الفساد الظاهر وإن تتبّعت أقوال الأثر علمتَ أن إطلاق القول بعدم الجبر على القرح مقيّد بعدم وجود المصلحة وهل عمرت البلاد وجرت الأنهار إلّا بالقرح والله أعلم كتبه سيف بن حمد بن شيخان الأغبري بيده أقول ما أفتىٰ به سيف بن حمد هو الذي كان الشيخ السالمي رضي الله عنه يقوله ويراه وكفىٰ به حجة على صواب ما قاله سيف بن حمد كتبه إمام المسلمين محمد بن عبد الله بيده .

وسئل أيضا في رجل له بيت وله جارٌ بيته مطابق بيته فأراد أن يبني درجة ويطابق بها جدار الجار وليست هناك درجة سابقة وفي جدار الجار الذي يريد يلصق درجته بجداره ميازيب فمنعه صاحب الجدار والميازيب هل له منعه ؟

الجواب في الأثر خلاف في مطابقة الجدار بجدار الجار فإذا كان له زيادة ميازيب فأحقّ أن يمنعه والعلم عند الله .

وسئل أيضا في طريق تمر في مال رجل فعمد الرجل وفسل جانب الطريق ولم يفسح عنها الفسح الشرعي وهيَ لعامة الناس أو لخاصّة ولم ينكر عليه أحد حتى صار فسله بحال الثبوت ثم قام أحد عليه ينكر فهل يضرهم سكوتهم عن الانكار من الأوّل ويصير الفسل ثابتاً أم لا ؟

الجواب أمّا الحدث على الطرق فيصرف مطلقا مادام المحدث حيًّا ولا نعلم في ذلك اختلافاً إذا لم تكن طريق لأحد مخصوص ، وأما بعد موت المحدث فقد وجدت في جامع ابن جعفر أنه يذكر أنه توقف أكثر الحكام عن صرف ما أحدثه ولعله ما لم يصح باطله وفي جواب الشيخ ناصر بن خميس أن الحدث على من لا يملك أمره فلا يثبت ولو تطاول ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أراد أن يفتح لبيته بابا مقابل الطريق فأنكر عليه أحد فهل له إنكار إذا لم يكن الباب مقابلًا باب أحد من جواره وهل فرق بين الطريق الجائز والخاص في الفتح وكذا إن أراد أن يحدث ميزابا على الطريق فهل فرق في أحداثه على الطريق الجائز والخاص ؟

الجواب وجدت في الجامع يرفعه عن أبي الموثر إن فتح باباً فإن كان لم يقابل باب أحد فله فتحه بعد ثلاثة أبواب في الطريق الجائز لم يمنع أن يفتح الرابع وأظن هذا قياساً على فتح الاجالة وأرجو أنك رأيت مافي جواب شيخنا الخليلي رحمه الله وما قال في أبواب القصور الواسعة إذا كانت أبوابها صباحات لا تسكنها النساء ولا في مقابلة السكن فلها حكم آخر بخلاف البيت الضيّق إذا كان الباب مقابلا لمسكن النساء ، وأما أحداث الميزاب

فجاء الأثر فيه مجملًا لا يحدث على الطريق والله أعلم .

وسئل أيضا إذا كان جدار بين مالين وأراد صاحب أحد المالين أن يفسل في ماله ؟

الجواب قيل أن الجدار قاطع وليس عليه أن يجمع بعد الجدار وقيل يحتاج والله أعلم ومتل الجدار السواقي والطرق والله أعلم وإذا كان أحد المالين أعلا والثاني أسفل فكل من أراد أن يفسل فلابدّ من الحريم وفسل الأعلا أضرّ للأسفل والله أعلم .

ومسئلة العوابي المعتادة للزرع إن أراد أحد أن يفسل عابيته ؟

فقيل ليس له أن يفسلها وقيل له وتحرم من صاحبه والحريم قيل على نظر العدول وقيل يفسح أكثر عمّا قيل في فسل النخل فلينظر فيه والله أعلم

وسئل أيضا وإذا أراد أهل المكان تصريح الساقية ولأحد أرض بيضا أخرى فامتنع صاحبها عمّا نابه من التسليم وقال لا أريد أسقي الآن ولا أسلم ومتى أريد أسقي أسلم ما عليّ ؟

الجواب قيل له وقال العلامة المالكي إن أجبر على التسليم ذلك الوقت فأمر حسن والله أعلم .

وسئل أيضا إذا كانت أموال لأناس ولها شرب لجميعها ولكن ليس

بالاثار بل بالمتابعة فهل يصح أن يقسم هذا الماء على عدد هذه الأموال وكل بتصرف بماله ومائه .

الجواب إذا أدرك الماء يشرب منه المال الأول ثم الأول شرابات بين الأموال لم يجري فيه قسم فهو على ما أدرك ولا يصح قسمه إلا برضاهم جميعاً ولا يجبر الممتنع عن القسم والله أعلم .

ومسئلة هل فرق بين الصاروج العُماني والبحري ؟ لا فرق في الحكم بينهما والحكم واحد والله أعلم .

وسئل أيضا في فلجين أحدهما أعلا والثاني أسفل ومعقدهما واحد فوقع الضرّر فيهما لنقص الماء ولكثرة الضياع فاتفق من حضر من أهالي الفلجين بأن يسد المعقد سداً محكماً ويقسّم ما يحصل من الماء بينهما بأن يجعل وقت النهار لفلج الأعللا ووقت الليل لفلج الأسفل يسقى به فرضي الحاضرون بهذا ومضت بعض المدة ثم جاء أحد من أهلها قائلا لا أرضىٰ فهل هذا جائز وإن اتفق عليه الأكثر ولم يرضَ البعض من أهل الفلج فهل يمضي عليهم اتفاق الكل أم لا وهل الوقف واليتيم في هذا لغيره ؟

الجواب لا يصح نقل القسمة السابقة الأزليّة عن موضعها إلا برضا الكل مع حضورهم ، وإن اتفقوا كلهم فليس لأحد رجوع إلا برضاء الكل أما نحو اليتيم والوقف فإن يكن في الأصلح لهم ما اعتمدوه فذلك ماضٍ عليهم والله أعلم .

وسئل أيضا عن رجل اشترىٰ مالًا بالخيار وكتب له الصك ثم أتىٰ البائع يفك ماله فقال المشتري إن المدة قد تمت فعرض علينا الصك فإذا مكتوب فيه وللبائع الاقالة عشرون ولم تذكر عشرون سنة أو عشرون شهراً فاختلف البائع والمشتري فيها فالبائع يقول عشرون سنة والمشتري يقول عشرون شهراً وقد تمت فالقول قول من منهما ؟

الجواب لقد ثبت حصول الاقالة في هذا المبيع وعلى من ادّعى تمام المدة البيان وإلا فللمدعي تمام المدة اليمين استصحابا للأصل إلا إذا كانت معاملة أهل ذلك البلد التضييق في إعطاء مدة الاقالة فوق عشرين شهراً فللعرف حكم يخصص عموم استصحاب الأصل والله أعلم .

وجواب الامام الخليلي رحمه الله يقول إن كان الشهود موجودين فقولهم وشهادتهم حجة إن كانوا حجة في عدالتهم وإن كانوا غير موجودين : والكتابة وللبائع الاقالة عشرون ولم يبيّن فهذا البائع اشترط شرطاً مجهولًا فإنا نرى أن البيع باطلًا لأنّ لذلك التعليق المجهول قسطاً من الثمن والله أعلم انتهىٰ .

وسئل الوالد سيف بن حمد أيضا إذا ادعىٰ رجل على امرأة أنها زوجته فأنكرت التزويج فألزم البينة فلم يجدها فهل على المرأة يمين أنها ليست بزوجة له وما معنىٰ ما جاء في الأثر لا يمين في النكاح ؟

الجواب في وجوب اليمين هنا خلاف وأحسب أن الأكثر عدم اليمين

لأنّ النكاح أسّس على أمر الوليّ وشاهدين ورضا المرأة وهذا أبعد من أن تلزم به اليمين مع أني أقول بوجوب اليمين لإمكان موت الشهود والوليّ وغيبتهم لكن لا ردّ في هذه اليمين قطعاً والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل ثبت في حياته طريق يمرّ لما له في عابية رجل والرجل حاضر وبعد أن مات ومرّ له بعض السنين قام جاره بالانكار على الورثة وشهد شهوده أن الهالك ليس له طريق هناك هل هذه شهادة تامة ما لم يفسّر أنّها عادية مع أن الرجل مات وماتت حجته لاحتمال أنه أحدثها بحق أو غير تامة حتىٰ يفسّر أو هذا المال له طريق غير هذا الطريق ؟

الجواب الطريق شاهدة بنفسها والمدعي مَن رام إبطالها والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل في يده نخلة وادّعاها آخر أنها لوقف مثلًا لمسجد أو غيره وعجز البيان فهل للوقف يمين على من هي بيده وكذا إن ادعىٰ رجل على آخر أن عليه كذا لمسجد ونحوه فهل له عليه يمين للوقف ؟

الجواب لا يمين في الوقف إلا إذا كانت في ضمانة المدعي فله أن يأخذ اليمين ويضمن ما تلف في دعواه بسببه والعلم عند الله .

وسئل أيضا في رجل ادَّعىٰ مالًا له في يد رجل وأنكره الورثة وأتىٰ بشهود فشهدوا أنّا نعلم أنَّ لفلان مالًا في البلد الفلاني وهو في يد فلان لكن نفس المال لا نعيّنه أين هو . فهل هذه الشهادة تثبت للمدعي شيئاً أم لا ؟

الجواب هذه الشهادة لا تثبت شيئا والله أعلم .

وسئل أيضا إن ادّعىٰ رجل على آخر بأن حماره عَضَّ حمار المدعي وجرحه والجرح ظاهر فيه وذلك الحمار معروف بذلك فقال صاحب الحمار أني أوثقته بالحبال ولم أطلقه عمداً وقال صاحب الحمار الواقع فيه الجرح بل لم توثقه وأطلقته عمداً فالقول قول مَن منهما وكذا إن اختلفا فقال صاحب الحمار أن حماري لم يتقدم منه مثل هذا ولم يقعدّ على شيء وقال الآخر بل أنه معروف وقد أوقع مثل هذا فما ترىٰ في المسئلتين ؟

الجواب إن كان العاضَ معروفاً بالعقر وصحّ أنه هو الذي عقره فعلى صاحبه الحجة أنه أوثقه وإلا فالضمان ، وأما إن لم يثبت أنه عقور فيما سبق فهو من جرح العجما وهو جبار والأصل عدم ثبوت أنه عقور إلا أن يصحّ بالحجة والله أعلم .

ومسئلة الغائب ينبغي للحاكم أن ينصب وكيلا للغائب فيما سيكون له بعد غيبته كحدوث إرث له أو وقوع ظلم عليه من أحد معتدٍ ونحو ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادّعى أنه باع لرجل دابّة وقبضها منه ثم تركها عنده أمانة فتلفت ويطلب ثمنها منه ، والثاني يقول أنه لم يقبضها منه أصلًا فالقول قول مَنْ مِنْهُما ؟

الجواب القول للمدعىٰ عليه لأنّ الأصل عدم القبض والله أعلم .

وسئل أيضا في قوم اختصموا في أرض والحال أن أرضهم متطابقة فتوسط أناس بينهم وقال أحدهما لصاحبه يحدد أرضه ويأخذ من أرضي ما شاء وكل الذي يقول به أنه له فهو له فاشهدوا عليّ ، فلما حدّد أرضه قال لا أرضىٰ ، فهل له رجوع بعد قوله ذلك ؟

الجواب له الرجوع في ذلك ويرجع الخصام إلى البينة واليمين والله أعلم .

وسئل أيضاً فيمن مات وترك أختاً خالصة وقال إن وارثي فلان هو ابن عمي فأنكرت الأخت ابن العم ولم يجد البيان ، فهل عليها له يمين أم لا ؟

الجواب على قياس ما جاء في الأثر تكون اليمين بالعلم وهذا نصّ ما وجدته في الأثر وعن رجل ادعىٰ أنه وارث فلان وادّعى آخر أنه وارثه ولم يكن مع أحدهما بيّنة فنزلا إلى الأيمان كيف تجري اليمين بينهما قال يحلف أنه وارث فلان مَا يعلم أن الخصم وارثه والله أعلم .

وسئل أيضا إن طلب رجل من أعيان البلد من الحاكم أن يلزم رجلًا من جماعته لأمر جناه على حد قوله فهل يلزمه بقوله ولا يحتاج إلى بحث أم لا حتىٰ يعرف الجناية ؟

الجواب لا يصح للحاكم أن يعاقب أحداً إلّا بعد معرفة الجناية ومعرفة ما تستحقه من العقوبة ولا يلتفت إلى قول الشيخ والله أعلم .

وقال أيضا الرجل لا وجه لإلزامه إلّا أن توقعوا القضية فتعرف قدر العقوبة فيها وإلا ما لم يمكن تصريحه فالتعريض أولىٰ به والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن عليه حقوق لأناس شتّىٰ والذي عنده لا يوفي ما عليه فحبسه الحاكم ثم وقع الاتفاق على بيع ما عنده وتوزيعه على الغرماء فادّعىٰ الغرماء على أحد من أقاربه أنه أخرج شيئاً من أسبابه فهل يمين عليه لهم إن أنكر ؟

الجواب لا أرىٰ أن يهدر يمينه لأنها تهمة في حق لمخلوق والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن اشترى مالًا وأتىٰ آخر فقال إني اشتريت هذا المال قبلك لكن ليس عنده حجة والبائع ليس حاضراً أو كان حاضر معدما وقال مدعي الشراء قبل للمشتري الثاني أريد منك يميناً أنك ما تعلم أني اشتريت هذا المال قبلك ؟

الجواب إن لم يأت المدعي للشراء قبل صاحبه ببيّنة علىٰ دعواه فله يمين علم على المشتري الثاني ولا فرق بين حضور البائع وإعدامه لأنّ قوله غير مقبول فيما باعه أنه باع المال قبل من صحّ له الشراء على غيره والله أعلم .

وأجاب أيضا أمّا تحليف أهل المناكر فلا يضيق على الوالي تحليفهم لردعهم وزجرهم إن لم يرتدعوا إلّا بذلك ورأىٰ الوالي ذلك هكذا أحفظ قولًا والأكثر فإن القول على خلافه ، وأما من صحّت تهمته وحبسه الوالي على ذلك فليس على الوالي حجة لهم وقوله مقبول عليهم هكذا فيما قيل والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادّعى على رجل آخر أنه أقام عاملًا بلا مقاطعة في الأجرة ، وادّعى الآخر المقاطعة ؟

الجواب ففي الأثر أن القول من قال بعدم المقاطعة في الأجرة لأن الأصل عدمها والله أعلم .

وسئل أيضا في قوله تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ... الآية ﴾ وفي الأثر أن صاحب المال لا ينفى بل يعاقب بما عداه من العقوبات فما وجه هذا التخصيص وأنت خبير أن حكم النفي في الآية عام ؟

الجواب هذا النفي وارد منعه في صاحب المنكرات الظاهر فساده لافي المحارب فإن النفي فيه نوع من الحدود المفروضة قال الله تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا ﴾

أي حتى يموتوا في صلبهم وذلك إن قتلوا ﴿ أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ﴾ أي إن سلبوا الأموال ﴿ أو ينفوا من الأرض ﴾ أي إن أخافوا المسلمين في طرقاتهم ومنازلهم فليسوا سواءً هم وأهل الزمر والرقص والغناء والاجتماع على اللهو والفواحش فتديّره زادك الله حرصاً على طلب العلم والله أعلم .

وسئل أيضا إذا اختصم رجلان في ميراث وكان قد قسم بينهما فادّعى أحدهما في شيء وأحضر أحدهما ورقة بخط عدل وشهود أن فلاناً أخذ حقه من جميع المال والأثاث وغير ذلك ولم يبقَ له في تركة الهالك إلّا ماءً وقت كذا فله منه سقي ماله وأحضر الآخر المدعي ورقة أيضاً في أخذ جميع حقه وأنه لم يبق في التركة حق إلّا الماء فورقة الأول مخصصة أنه ماء وقت كذا وورقة الآخر عامّة فأين تقدم منهما وهل سواء تقدمت المخصصة أم تأخرت ؟

الجواب إذا صحّت القسمة فأرى ورقة الأول المخصصة مقدمّة إذا كان الماء في يده وعلى الآخر البيان أن الماء لم يقسم والله أعلم .

وسئل أيضا في أموال متقاربة ولم يكن عليها جدر فأراد أحد منهم يجدر ماله وطلب من أسفل منه طريقا وكانت العادة يمرّ للأسفل من الأعلىٰ فامتنع فتحاكما فأتى الأسفل بشهود فشهدوا إن العادة يمر لأحدهما من الآخر فهل هذه الشهادة ثابتة ويقال له أخرج له طريقاً حيث لا ضرر على الطرفين أم لا ؟

الجواب إذا شهدوا الشهود بالممر لأحدهما من الآخر فلا تثبت شهادتهم بذلك طريقا عليه إلّا إن شهدوا بالطريق فإن عينوها فهي على ما عيّنت البيّنة ، وإن لم تعيّنها البيّنة أخرجت له طريق من ماله بلا ضرر على أحدهما هذا ما أراه فلينظر في ذلك ولا يؤخذ إلّا ما وافق الحق والله أعلم .

وسئل أيضا في الجدار إذا كان بين مالين فهل يختصّ به أحدهما العالي أو السافل وإن ادّعاه كل منهما فما الحكم في ذلك ؟

الجواب إذا كان المالان متساويان فالحدار بينهما وقيل أنه موقوف ولا يحكم به لأحدهما البيّنة العادلة ، وإن كان أحد المالين مرتفعاً والآخر نازلًا فالجدار للمال المرتفع على أكثر القول إلّا إذا كان أساسه في المال النازل فحكمه له ، وعلى المدعي له دون صاحبه البيان وعلى المنكر اليمين فإن حلف عليه أنه له حكم له به والله أعلم .

وسئل أيضا إذا اختلف الجاني والمجني عليه فقال الجاني جرحته عمدا وقال المجني عليه خطاءً ففي الجواهر ليس للمجني عليه شيء لأنه أسقط حقه وقيل له ارش جراحته ، وإن قال المجني عليه عمداً وقال الجاني خطاءً ففيه خلاف والله أعلم .

وقال لا يقبض جماعة المحبوس إن هرب إلّا إن كان في نفس أو مال والله أعلـــــم

وقال أيضا وشهادة النساء لا تجوز إلا فيما لا يستطيع الرجل النظر إليه كالنفاس والولادة والرضاع وما أشبهها ولا تجوز شهادتهن في الحدود كالزّنا والقذف والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادّعى على رجل حقاً فأنكره وطالبه الحاكم البيان ، فقال أن حقي غير ما قلت ، فهل تسمع دعواه الثانية وكذا إن أحضر أولًا ورقة وادّعى كل ما فيها ثم قال قبضت منها كذا وبَقي كذا ؟

الجواب إن كان رجوعه عن دعواه الأول وقع عن غلط أو سهو فدعواه الآخر مسموع ، وإن كان عن نفس الزندقه فلا تسمع دعواه ولا يصغى إليه والله أعلم .

وسئل أيضا في الوكيل إذا رقم شيئاً من المخاسير في موكوله كمسجد أو مدرسة أو فطرة وقبض الوكالة من بعده رجلًا آخر فادّعى الوكيل الأول أنّ لي مخاسير في هذه الأوقاف وقبضوني إيّاها وأنكره الموكل الآخر ولم يصدّقه في جميع ما خسره في تلك المواقيف فهل له يمين على الوكيل الأول أم هو مصدق فيما خسره ؟

الجواب إن وضع المال في يد الوكيل الثاني ثم ادّعى بعد ذلك خسراً فهو مدّع وعليه البيان وإن كانت دعواه ممّا هو في يده فهو مصدق ولا يمين في أموال المساجد والمواقيف عليه ، وأما في أموال العباد فإذا طلب منه رب المال اليمين جاز تحليفه على بعض القول إن تظاهرت التهمة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أمّن رجلًا دراهم في كيس ولم يحسبها عليه ثم أتاه يريدها فدفعها له بكيسها فقال أنّ الدراهم ناقصة فالقول قول من منهما ؟

الجواب أمّا الأمانة القول فيها قول الأمين ، وإن أراد صاحبها اليمين من الأمين فله وقيل لا يمين له عليه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن عليه حق لرجل وكتب له صكاً إلى أجل ، وبعد حلول الأجل جاءه رجل آخر بالصك يطلب ما فيه من الحق ممّن عليه فهل له يسلمه له ويقبض منه الصك وليس به إحالة ولا بيده أمر من الذي له الحق ، وهل للحاكم أن ينصب بينهما الدعوى في ذلك ؟

الجواب لا يجوز لمن عليه حق لآخر أن يدفعه لمن جاءه بالصّك المكتوب في ذلك الحق في الحكم لأنه يمكن أن يكون اغتصبه أو اختلسه أو لقطه إلّا بأمر ممّن له الحق أو بشهادة أو وكالة ، وإنما يسعه ذلك في الواسع إن اطمأنّ قلبه به وسكنت نفسه إليه ولم يشك فيه ، ومُصار مثل هذه الأمور في القلوب فما حاك بصدرك فدعه وما اطمأن به قلبك فخذه والله أعلم .

وسئل أيضا وإن اتفق الخصمان في دعواهما على أن يحلف واحد منهما لصاحبه فقبل الثاني وأتيا إلى الحاكم فتقدم المطلوب منه اليمين أمام الحاكم ليحلف فهل للحاكم أن يحلفه ولا إثم عليه إن أراد بنفسه ذلك ولو لم يرد الحاكم اليمين عليه أم لا ؟

الجواب يخبره الحاكم أن لا يمين عليك وإن وافقته أن تحلف له غير مكره حَلّفناك فإن أنعم بذلك حلفه ولا إثم على القاضي والله أعلم .

وسئل أيضا هل يشترط في إقرار الزاني عند الحاكم أربع مرات أم يكفي إقراره مرّة واحدة إن لم يرجع ؟

الجواب أما في لزوم الارش فلا يحتاج ، وأما في إنفاذ الحدّ فبإقراره أربعاً لقصّة ماعز : وبعضهم أقامه عليه بمرّة واحدة والأول أدخل في السّنة والله أعلم .

وسئل أيضا إن ادّعى رجل على آخر فحكم الحاكم بينهما وبعد ما انتهت الأحكام بينهما ادّعى الآخر المدّعىٰ عليه على المدعي الأول بدعوىٰ هل تسسمع دعواه في ذلك الوقت ؟

الجواب تسمع دعواه إن لم يكن هناك ما يمنع سماعها والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادّعىٰ على رجل مالًا أو غيره من الأصول يدعيه له أو لورثته والشيء في يد المدعىٰ عليه فأنكره فحكم الحاكم على المدعي بالبينة فلم يجدها وحكم على المدعىٰ عليه باليمين فقال أنّ عندي بينة أن هذا الشيء ملكي وهذا المدعي لا حقّ له فيه وهذه البينة تشهد بإقرار المدعي نفسه بهذا أو بإقرار موروثه فإن أحضر شهوداً مقبولين وشهدوا له فهل تسقط عنه اليمين أم لا تزال عنه ؟

الجواب قال ﷺ : « البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر » والعمل بالحديث هو الذي أقول به وأسقط بعض العلماء اليمين ببينة المدعىٰ عليه قائلًا أن هذا أدلى بحجتين يد وشهود فهو أولىٰ والعلم عند الله .

وسئل أيضا فيمن ادعىٰ على رجل مالًا يدعيه رمًّا لقبيلة معلومة والمال في يد المدعىٰ عليه وهو يقول في يده وملكه فإن عجز المدعي عن البيّنة فهل على المدعىٰ عليه يمين في الرّم ومَن يأخذها منه ؟

الجواب أرىٰ اليمين واجبة في الرّم لأنّ أهله محصورون وكل واحد خصم فيه والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل مِن الهند مثلًا ادّعىٰ على رجل بعُمان وأقام وكيلًا يخاصم عنه فحضر الوكيل والمدعىٰ عليه لدىٰ الحاكم ولم تكن لدىٰ المدعي بيّنة فوجبت على العُماني المدعىٰ عليه اليمين فردّها علىٰ المدعي بالهند فهل يقال لوكيل المدعي أن يحضر المدعي إلى حيث المدعىٰ عليه ليؤدي اليمين إن أراد حقه من المدعىٰ عليه أم كيف الحكم ، وهل يلزم تسليم الحق قبل التحليف ؟

الجواب حيث أنه ردّ اليمين فليذهب لأخذها أو يوكّل مَن يأخذها له هناك ولا يلزم تسليم الحق قبل قطع الدعوىٰ إلّا إن خاف الحاكم فوته فله أن يحجر قدر الحق والله أعلم .

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ١٦١٢
الرقم الخاص : ٢١٦

وسئل أيضا فيمن جعله السلطان قاضياً وعهد إليه أمور القضاء ولم يأمره بتزويج من لا وليّ لها أو تطليق زوجة الغائب ولا حجر عليه فهل له ذلك أم أنّ هذين يحتاجان إلى أمر خاصّ ، وإن طلق قبل الاستئذان هل يمضي طلاقه ؟

الجواب إن طلق قبل الاستئذان فهو ماض ولا يعود إذ ليس له ذلك في أصّح القول والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادّعىٰ على رجل أنه سلم له كذا وكذا قرشاً يسلمها عنه لخالد فاعترف المدعىٰ عليه أنه قبض منه ذلك المبلغ يسلمه لعمرو وقد سلّمه له والمدعي يقول أمرتك تسلمه لخالد ولم آمرك تسلمه لعمرو فالقول قول مَن منهما ؟

الجواب حيث اعترف أنه قبض المبلغ المذكور لكن قبضه لعمرو والدافع يقول أمرتك بدفعه لخالد فالقول قول مَن دفع الحق أنه لم يأمره بدفعه لعمرو والله أعلم .

وسئل أيضا إن صارت فتنة بين قبيلتين أو دعوىٰ في حال أو مال عظيم بين أحد أفرادهم فتحاكم فيها شيوخهم فهل تحفظ مستنداً من السّنة أن الدعوىٰ في الأمور العظيمة مثل الجنايات وغيرها يرجع أمرها إلى مشايخ القبيلة ورؤسائها ؟

الجواب يوجد في سنته ﷺ والقصة مشهورة اختصم الأقرع بن حابس التميمي وعيينه ابن حصن الفزاري في دم عامر ابن الأضبط الأشجعي إذ قتله محلم بن جثامة : الأقرع يدفع عن محلم المذكور لمكانه مِن خندف وعيينه يطلب بدم عامر إذ هو رئيس عطفان في ذلك اليوم فتداولا الخصومة عند رسول الله ﷺ فحكم ﷺ بالدّية مائة من الإبل والقصّة موجودة في الجزء الرابع من سيرة ابن هشام ، أمّا قولك أن يرجع حكمها للشيوخ لا أراها واجبة بل جائزة خصوصاً إن كان الأفراد مفوّضين للشيوخ والله أعلم .

وأجاب أيضا للعلماء في الوصايا منهاجان أحرطهما الوقوف على ما يظهر من الأوضاع والقضا بموجباتها والأخذ بالمعاني من ذلك دون مقتضىٰ ظواهر الأوضاع اللفظيّة أراه مشكلًا وإن قيل في نفس المقصود معانيها فأقول نعم لكن إذا كانت معانيها ظاهرة مستوفاة مِن أوضاعها وما أشكل عليك فقف عنه بقوله أوصىٰ بذا إلى آخر ولم يقل يخرج من ماله بعد موته منهم من يراه غير واضح إذ يلزم أن يقول من ماله لأنه ليس له نفوذ إلّا في ماله فإذا لم يقل فكأنه لم يوصِ بشيء ومنهم من ذهب إلى المعنىٰ المراد بقرينة الحال العادي فيراه أوصىٰ بذلك من ماله ولكن قصرت عبارته عنه وفي التمهيد من ذلك ما يرضي المستفيد والله أعلم .

وسئل أيضا من أوصىٰ بدراهم لأحد من ضمان له عليه فمات الموصىٰ له وصار وراثاً من الورثة فهل له حق في هذه الدراهم أم هي لباقي الورثة ؟

الجواب وصيّة الضمان تكون للوارث وغيره فعلى هذا للوارث نصيبه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أوقف مالًا لذريته فإن قلنا بثبوت الوقف فهل يدخل أولاد البنات ويأخذون منه ، فإن قلت نعم فهل يقسم بين الذكور والاناث بالسويّة أم يفضّل فيه الذكر على الأنثىٰ ؟

الجواب قال الله تعالى : ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدوا على أنفسهم ... الآية ﴾ فهذا نص قاطع بدخول البنات وأولادهن في الذّريّة وإلّا لكانوا خارجين من العهد ولا قائل به فالوصيّة لأولادهم وما تناسلوا لا يفضّل فيها ذكر على أنثى إذ ليس فيما ذكرت من اللفظ ما يفيد التفضيل والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أوصى بوصيّة وكتب فيها أنه أوصى بشجرة أمباء لكفافير ثم في آخر الوصية كتبها وقفاً مؤبدا لكفافير ولم يكتب لكفارات ولم يعيّنها مرسلات أو مغلظات فما القول في ذلك ؟

الجواب قيل إذا أوصى بكفارات ولم يعيّنها مغلظات أو مرسلات قيل فيه بالبطلان وقيل بأنها تكون مرسلات ، وأما قوله بكفافير فهذا اللفظ لا نعرفه لأنه لم يطابق وضع اللغة فهو أحرىٰ بالبطلان والله أعلم وإن كان يفهم منه أنه أراد بالكفافير الكفارات ولو قيل بجوازه على رأي من يجيز إنفاذ الوصايا بالاطمنانة فغير بعيد لكن قول من يلاحظ مطابقة اللفظ للمعنى أحوط والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن وهب لرجل عبداً بشرط أن يعتقه والولاء للواهب فقبضه وأعتقه فهل يثبت هذا الشرط ؟

الجواب قال ﷺ « الولاء لمن أعتق » واشتراط الواهب مخالف لأمر الشارع فهو ردّ والله أعلم .

وسئل أيضا ما تقول في الصّك إن كان ألفاظه غير مستقية لكن المعنى يفهم منه والحال أن الكاتب والشهود معروفون والصّك تضمّن بيعاً أو إقراراً ونحوهما فهل يحكم به ؟

الجواب إذا كان الكاتب والشهود عدولا وهم أحياء فليحضروا مجلس الحكم وليعينوا ما كتبوه وإن لم يدركوا وعُلِمَ المراد من الصك علما متيقنا فإن شيخنا السالمي رحمه الله يعجبه ثبوت ذلك وكذا الامام الخليلي وبهذا نأخذ ويشدّد غيرهم في ذلك والعلم عند الله . سيف بن حمد الأغبري .

ومن جوابه أما الوقف فإذا كان وقفاً أوقفه الهالك على ذريته فهو وقف باطل يرجع للورثة وممّن أبطله شيخنا السالمي رحمه الله لأنه كمن أوقف ماله لورثته والوقف للوارث باطل بنصّ الحديث عن النبيّ ﷺ وإن كان كتبه الموصي في وصيته بأنه وقف ولم يعين لأي نوع من أنواع البّر فهو أيضا باطل يرجع للورثة ففي أيّ موضع حكم ببطلانه وردّه للورثة فإن باع الوارث منه شيئاً والمشتري اشتراه على غير علم منه فمتى استحق شي منه فيرجع إلى مَن استحق المال ويتبع هو بائعه بالثمن وأمّا ردّ الغلة فقيل لا ردّ عليه في غلة

أستغلها إلّا ما كانت عند عقد البيع في المال المستحق وما أغل بعد ذلك فلا ردّ عليه فيه لأنّ الغلة بالضمان إن لم يكن عالما به أنه حرام محض لأنه قيل لا يرد الغلة إلّا الغاصب وهذا داخل بسبب وكذا ليس لمن أدرك الأصل رجوع على البائع إنما أتلف الأصل ولم يتلف الغلّة وفيه أقوال غير هذا قد ذكرت في كتب الفقه فليراجعها مَن شاء ، وأمّا قبض المبيع فلم يشترطه بعض العلماء ويصحّ له على هذا طناء ماله وأخذ غلته بقعادة أو غيرها طناه بنفسه أو وكيله عند مَن يكتفي بنفس العقد والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن وكّل وكيلًا وكتب الكاتب أقام فلان بن فلان فلان بن فلان في قبض حقه من فلان يصالح ويخاصم ويحاكم عند حكام المسلمين أو كتب وفي المحاكمة والمخاصمة فهل هذه الألفاظ يثبت بها التوكيل بلا ضمير يعود إلى ضمير مثلا وفي محاكمته أم لا حتى يكتب وفي مخاصمته ومحاكمته أو يخاصمه ويحاكمه بالضمير العائد إلى الخصم ؟

الجواب لا يضرّه حذف الضمائر مع فهم المراد وهذه الألفاظ مفهوم منها المراد بلا شبهة ولا ريب فثبتت بها الوكالة وما من لفظ إلّا ويحتمل معنيين إلّا القليل ولكن لا نترك الظاهر لما خفي معناه والتشجع في الأحكام من صفات فحول العلماء والله أعلم سيف بن حمد الأغبري .

وسئل أيضا فيمن كتب وصيّة وأوصىٰ بماله المسمىٰ كذا وقفاً مؤبداً لا يباع ولا يزال أوصى به لجميع أولاده الذكور والاناث فهل هذا الوقف أو الوصية ثابتان للأولاد أم لا ؟

الجواب الوقف والوصية للأولاد باطل بسنة النبيّ ﷺ لقوله لا وصيّة لوارث وأولاده من ورثته والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل له مال بعُمان ومعه وكيل بها لأخذ غلته فحصد الوكيل المال وباع غلته فقصد وحاسب صاحبه وبقي لصاحب المال دراهم فأمره أن يدفعها لرجل فلم يسلّمها الوكيل حتى مات الآمر فهل للوكيل أن يدفعها للمأمور له بعد موت الآمر أم لا ؟

الجواب رفع الشيخ هاشم أنّ الراجح أن يدفعها للورثة وقيل يدفعها لمن أمر لهم بها وهو الذي في نفسي ، وأقول أيضا أن له أن يدفعها لمن أمر لهم بها في الحكم وإن طلبه الورثة فهو ضامِن لما وقع إلّا أن يأتي بحجة على صحّة الأمر وعلى هذا فالأسلم أن تبقى الدراهم عنده ويشعر الورثة والمأمور لهم بما أمره به موكله الهالك فإن اتفقوا فيما بينهم على شيء أمضاه وإن لم يتفقوا فليدفع الدراهم للوارثين حسبما أفتىٰ به الشيخ هاشم سابقاً والمأمور لهم يكونون خصماً للورثة وليس على الوكيل الأمين غير ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أعطى أحداً عطية وكتبها من ضمان والمال المعطىٰ للمعطي ولغيره فمات المعطي فهل تثبت في نصيبه أم تبطل ؟

الجواب إن كانت العطيّة عن ضمان ثبتت في نصيب المعطي ويرجع في قيمة ما ليس له على المعطي أو وارثه إلا إذا كانت العطية في المرض فللوارث دفع القيمة عن المال المعطى لأنّ تصرّف المريض في ماله

ضعيف والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أمر القاضي أن يكتب عليه ورقة لرجل فكتبها ثم قال القاضي لرجل هناك اشهد في هذه الورقة فهل له أن يشهد بقول القاضي إن كان لم يأمره المقرّ وكذا إن قال له القاضي أمرني أن أقول لك تشهد عليه فهل له تصديقه ؟

الجواب لا يجوز لأحد أن يشهد على غائب بقول أحد ولو عدلًا إلّا إن شهد اثنان أنه أمره أن يشهد عليه وقول القاضي دعوىٰ يريد إثبات ما ادعى سواء عين الشهود أو لم يعين ولا فرق بين شهادته بنفسه وبين قوله أمرني أن أشهد فلاناً في هذا الصك ليثبت الحق على المكتوب عليه إلى المكتوب له بدعواه والله أعلم .

وسئل أيضا إن قال رجل لرجل اشهد عليّ في هذه الورقة فهل له أن يشهد عليه أم لا حتى يقول له أني أشهد أن عليك كذا وكذا ؟

الجواب من قال اشهد عليّ بما في هذه الورقة فإن كان أميّا يقرأ عليه الورقة ويقول له أشهد عليك بهذا المكتوب فإذا اعترف شهد عليه وذلك واجب خوف الغلط من الكاتب الأول والمخادعة ، وإن كان قارئاً يكفيه أن يقول له أشهد عليك بما في هذه الورقة فإذا قال نعم شهد عليه لأنه يعرفها أولًا وآخراً والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن كتب لرجل أن يكتب عليه صكاً في كذا أو أرسل له صكاً بخطه وكتب له أن يشهد عليه فيه فهل يكتب عليه أو يشهد إن كان يعرف خطّه ؟

الجواب لا يكتب عليه ولا يشهد والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن وكّل وكيلًا ولم يحدّ له فهل للوكيل أن يطلّق زوجة الموكّل أو يعتق عبيده إن كانت وكالة مطلقة ؟

الجواب نعم له ذلك على قول والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن كتب وصيّة وجعل في إنفاذها رجلين وأوصىٰ لهما بأجرة معلومة لإنفاذ وصيته فمات أحد الوصيين ثم مات الموصي ولم يكن غيّر في تلك الوصيّة شيئا فهل لأحد الوصيين الحيّ منهما إنفاذ هذه الوصيّة كلها بنفسه والقيام بها ، وهل يستحق جميع هذه الأجرة أم له نصفها فقط ويرجع النصف الآخر منها للورثة أم كيف العمل في ذلك ؟

الجواب إذا لم يقل الموصي في وصيّته أن الحيّ يقوم مقام الميّت والحاضر يقوم مقام الغائب من الوصيّين فليس له أن ينفذها بنفسه إلّا بنظر الحاكم يتم له ذلك أو بنظر المسلمين إن لم يكن حاكم عدل يتم له ذلك ، وإذا أتمّ له حاكم وأنفذها فله الأجرة تماماً وكذا إن أتم له المسلمون مع عدم الحاكم فله الأجرة تماماً والله أعلم .

وسئل أيضا هل يصح لأحد أن يكتب لتاجر في دفتره حقاً على أحد إن اطمأنّ قلبه وكالعادة في ذلك ؟

الجواب جائز له أن يكتب في دفتر التاجر من باب الواسع لا من باب الحكم والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أوصىٰ بمال تنفذ غلته ليعلم القرآن العظيم في مدرسة معلومة وفي ذلك المال فضلة كثيرة تكفي لمدرستين أو لثلاث مدارس فهل يصّح أن يؤخذ من فضلة غلة هذا المال لمدرسة أخرى في بلد آخر مع حاجتهم للتعليم ؟

الجواب ما أوصىٰ به الموصي يعلم به القرآن في مدرسة معلومة فلا يعلم به في غيرها ورخص بعض العلماء إن كان في الغلة فضلة كثيرة ولا يخشىٰ أن يأتي وقت على تعطيل المدرسة التي أوصىٰ لها للتعليم أن يعلم من فضلة غلة ذلك المال في مدرسة أخرىٰ والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أوصىٰ بثلث ماله ينفذه الوصيّ فيما شاء من وجوه البّر ولم يعيّن في إنفاذه وجهاً إلا على نظر الوصيّ فهل هذه الوصيّة ثابتة ؟

الجواب تثبت هذه الوصية إلى ثلث مال الموصي ويكون النظر فيما تخرج فيه من أنواع البّ إلى الوصيّ فأيّ نوع أخرجه فيه من أنواع البّر أجزىٰ والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل سرّق صرمة من مال رجل وفسلها أو لم يفسلها فاختصما وردّها إليه وفسلها صاحبها ولم يقصّر في سقيها ثم ماتت الصرمة فهل يقال على السارق ضمانها لأنه تسبب لها أم عليه ردها ولا عليه ما يكون بعد ذلك ؟

الجواب يلزم السارق ضمانها بالقيمة لكن إذا رضيّ صاحب الصرمة بردّها فقط وقد قبلها من السارق فلا رجوع له بعد لأنها تلفت في يده والله أعلم .

وسئل أيضا إذا سرق السارق ناقة وبقيت عنده يركبها ويخدمها ثم رجّعها فهل عليه عناء تلك الخدمة أم لا ؟

الجواب أما مسئلة الناقة إذا رجّعها الغاصب فلا يخفى عليك فيها أقوال العلماء المشارقة والمغاربة ، أما نحن فقد وقعت لنا هذه المسئلة فحكمنا على الغاصب بالعناء لربّ الناقة بما اعترف وحلفناه على ما أنكر وحكمنا بإهدار طعامه وما تكلفه من الخسر على هذه الناقة موافقة لعلمائنا المشارقة الموافق للحديث وللمغاربة كلام شائع كما تعلمه أن الربح بالضمان والسارق ضامن والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن لقط صكاً مكتوب به حق على رجل لرجل فهل يدفعه اللاقط للمقرّ أو للمقرّ له ، وهل فرق بين حلول الأجل أم لا ؟

الجواب يدفعه لمن له الحق والله أعلم .

وسئل أيضا في امرأة عندها ولد فمرض فأتت بأحد ينظره فقال أنه يريد كيّ بالنار فوشمه بأمر الأم ثم مات الولد والأب موجود ولم تستأذنه فهل عليها ضملن أم على الواشم أم لا ضمان هنا ؟

الجواب إذا كانت تعلمه طبيباً ماهراً فلا ضمان عليها لأنها أحسنت ، وما على المحسنين من سبيل ، وإن كان متعسّفاً فأخاف عليهما الضمان والله أعلم .

وسئل أيضا فأجاب وحق اليتيم لا يسلمه من عليه إلى أم اليتيم إن كانت غير مأمونة عليه ، وأما أن يؤجرها لتنفق عليه في كل شهر على قدر ما يحتاج اليتيم من النفقة فإذا كمل الشهر دفع إليها الأجرة فهذا وجه خلاص فيما أرجو والله أعلم .

وسئل أيضا في الرجل الذي عليه الضمان لرجل غائب فإن كان أرسل الذي عليه من الدراهم ونحوها بيد رجل ثقة فذلك وجه خلاص له حتى يعلم أن الثقة لم يبلغ أمانته تلك لعذر ما ، وأما كتابة من له الضمان بالبرآن من المضمون وهو لا يعرف خطه فليس هنا وجه اطمئنانة لخلاصه والحق باق عليه حتى يؤديه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن غصب مالًا ومرّ به على رجل وتركه عنده أمانة ثم

أتىٰ صاحبه ورآه فقصد ماله فمنعه الأمين فاقتتلا على ذلك ، هذا دافع عن أمانته ولا يعرف أن ذلك صاحبه وذلك رأىٰ ماله فقصَدَه ولا يعلم أن ذلك أمين فهل يكون هذان كلاهما ظالم أم لا وهل فرق بين أن قال الغاصب للأمين عند تركه المال أنه مغصوب ولم يخبره بصاحبه أو لم يقل ؟

الجواب أما الأمين إذا لم يعلم أن المال مغصوب فعليه أن يقاتل دونه مَن أراد انتزاعه منه بغير حق وإن طلب منه الخصم حكما فليحاكمه وليس لربّ المال أخذه من يد الأمين بدون حكم ولا أن يبدأه بالقتال قبل أن يحتجّه وأما إذا كان الأمين أنمن مغصوباً في علمه ولا يعلم صاحبه وأتاه الطالب فعليه أن يصحبه إلى غاصبه ويحمل أمانته معه فيضعها في يد الغاصب والمدّعي يراه فشأنه به وليس للمغصوب أن يبادر الأمين ما دام مدّعياً بحمل الأمانة إلى واضعها في يده وأم إن كان الأمين يعلم صاحب المغصوب فليس له أن يمنعه من أخذ ماله لأنّ منعه هنا ظلم له والله أعلم .

وسئل أيضا عن الأموال المحصونة بالجدر مثل أموال عُمان أن وجد صاحب المال رجلًا داخلًا فيها وضربه أو قتله فهل عليه ارش وغيره وهل هي في هتك الحرمة كالبيوت ؟

الجواب لا يحل له ضربه بنفس الدخول وليست في الحرمة كالبيوت لاشتمال البيوت على الحَرَم والعورات والله أعلم .

وسئل أيضا ما دليل أصحابنا في القسامة على أن يحلف أهل القرية ويسلمون الدّية مع أني اطلعت على الحديث الوارد عند محيصه وحويصه وقوله ﷺ : « أتحلفون وتستحفون صاحبكم » فما حجة الأصحاب وما معنى هذه اليمين مع أنها لا تسقط حقاً واعلم أن هذا مني محض مذاكرة وطلب فائدة لا اعتراض فإني أعترف بالقصور لنفسي والفضل لهم وأنهم لا يعتمدون إلّا على مستند فعلّمنا ممّا علمك الله ولك الأجر ؟

الجواب صرح بعض علماء قومنا بأن ليس في هذا الحديث حكم شرعي في القسامة فإنه عرض على المدعين أمرين فلم يقبلوا واحداً فودي القتيل من عنده لإصلاح ذات البين ، وأما ما قاله أصحابنا من أن يحلف أهل البلد خمسون ثم يدونه فلا أعلم فيه نصاً ، وإنما الموجود من النصوص إلزام الدّية دون اليمين وبه قال عمر ابن الخطاب وعمل به وفي سنن أبي داود أنه ﷺ ألقىٰ دِيّته على اليهود لأنه وجد بينهم وفي سنن النسائي فجعل عقله على اليهود وأعانهم ببعضها نعم ذهبت الهّادويّة إلى ما أخذ به أصحابنا بأن يسلموا الدّية بعد أن يحلف منهم خمسون رجلًا والظاهر أنه لمّا كانت الدّية واجبة عليهم بحكم الشرع وأنه يستحيل اجتماعهم على قتله عادة غلط على القاتل بالحلف لعله ينكل أو يقرّ فيقع الغرم أو القصاص على القاتل دون غيره وإلّا حلف حانِثا فكان عليه إثم الحنث والقتل ولا مضرّة على البريء فهو محض اياله وفقوا عليها والله أعلم .

وسئل الشيخ خلفان بن جميل فكان الجواب منه ومن الشيخ الرقيشي

ومن سيدي الوالد سيف بن حمد الأغبري رحمهم الله وهذا هو نص السؤال : إذا تضارب طائفتان ووقع بينهم ضرب التفق من الجانبين فجاء رجل أجنبي مصلحاً فأصابته رمية بين الفريقين فمات فما الحكم في ديته وإن ادّعى أولياء المقتول على الطائفتين أنهم قتلوه عمداً أو قالت الطائفتان أنّا لم نتعمد قتله فهل عليهم يمين في ذلك أم عليهم تسليم الدّية فقط ؟

الجواب من الشيخ خلفان المقتول في تائرة بين طائفتين إذا لم يعلم قاتله بعينه فحكمه الخطا ما لم تشهد بيّنة أنه قتله شخص معيّن وديته على الفريقين معاً إلّا إن عرف أنه رمي من أحدهما دون الأخرىٰ فعليها حينئذ فقط وإن عرف من شخص معين أو أقاموا عليه بيّنة فقالوا عمداً وقال خطاءفخلاف قيل أن الأصل في قتل المسلم الخطأ وعلى مدعي العمد البيّنة وقيل بخلاف ذلك والله أعلم .

والجواب عليها أيضا من الشيخ الرقيشي قال حكم دم الرجل المصلح على الفئتين إن كان بينهما وإن ادعىٰ أولياء القتيل على أحد معين فعلى الأولياء البيّنة وعند عدمها لهم اليمين على المدعىٰ عليه وليست هذه كالقسامة ولا يمين إلا على التعيّن والعمد ، وأما في هذا فلا أقول أن عليهم كلهم يميناً والله أعلم .

والجواب عليها من الوالد سيف بن حمد الجواب ديته في الفئتين معاً ديّة خطأ وإن أحبّ أهله أن يَدّعون على أحد مسمىٰ أنه قتله عمداً فالحكم فيما بينهم ، وأما دعوى على قبيلة أو أهل بلد فقد كذّبها الشارع فلا تسمع والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل قبض امرأة من قرطها وجذبه فشتر أذنها فكم ارش الشتر عندكم وهل يقدّر الارش حالًا أم ينظر إلى برئه ؟

الجواب ارش شتر الأذن ثلث ديتها ولا ينظر به البرء ، وإنما ينظر البرء في القصاص خوف أن يتلف عضو المجني عليه ويبرأ المقتص منه والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا إذا صار غرم على أحد عليه وعلى عاقلته مثل القتل خطاء والرجل من البياسرة الموجودين اليوم عند القبائل فهل تدخل القبيلة الموجودون معها هؤلاء البياسرة في العاقلة أم يكون الغرم عليه وعلى من انتسب إليه ؟

الجواب قال ﷺ : « لحمة الولاء كلحمة النسب » وقال مولى القوم منهم فهو يعقل عن مواليه ويعقلون عنه والأولى بالغرم الأقرب بالجاني نسباً ثم من يليه إلى آخر قبيلته والله أعلم .

وسئل أيضا في الدليل لأصحابنا في القسامة ؟

الجواب الدليل على مذهبنا من أن الذين يحلفون في القسامة هم أهل البلد الموجود فيه القتيل الذي لا يدرىٰ قاتله لأنهم هم المدعىٰ عليهم القتل وفي الكتب السّنة من حديث ابن عباس أن النبيّ ﷺ قال أن اليمين على المدعى عليه وروىٰ أبو هريرة عن النبيّ ﷺ قال البيّنة على المدعي واليمين على

المدّعىٰ عليه إلا في القسامة قيل معناه اليمين على من أنكر يميناً واحدة إلا في القسامة فإنها خمسون يميناً على من أنكر ويذكر عن النبيّ ﷺ نحواً من هذا حدثني أبو عبيدة أنه عمل بها في زمن أبي بكر رضي الله عنه وقد عمل المسلمون بذلك ويستدل عليه أيضا ان عامل عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إليه في قتيل باليمن وجد بين وادعة وأرحب فكتب إليه عمر أن قِسْ بين الحيّين وإلى أيهما كان أقرب فخذهم به قال فقاسوه فوجدوه أقرب إلى وادعه فأخذنا وأغرمنا وأحلفنا فقلنا يا أمير المؤمنين أتحلفنا وتغرّمنا قال نعم فاحلف خمسين رجلًا بالله ما قتلت ولا عَلمت قاتلًا له وعن أبي سعيد الخدري أن قتيلًا وجد بين حيّين فأمر النبيّ ﷺ أن يقاس إلى أيهما أقرب فوجد أقرب الحيّين بشبر فألقىٰ ديّته عليهم وعليه عمر بن الخطاب والشعبي والنخعي والثوري وأبو حنيفة فيما أحسب قالوا والقسامة في الدّية لتعظيم الدّم وصيانته عن الهدر وأقرّها ﷺ على ما كانت عليه في الجاهلية وقال قومنا يحلف أولياء القتيل فيأخذون الدّية من المدعىٰ عليه لثبوت ذلك في خبر الصحيحين هذا ما حضرني والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا عمّا جاء في الأثر إن عفا المجروح جارحه عمداً فالعفو واقع منه وإن كان الجرح خطاءً فلا يصح لأنّ الخطاء لأهله فهل يستحق أهله ارش الخطأ إلا بعد موته ؟

الجواب وجه هذا أنه لم يعفُ عن دية نفسه ، وإنما وقع منه البرآن عن ارش الجرح فالدية لأهله أما عفوه عن جرح العمد فهو عفو عن القصاص ولا قود في القصاص للورثة هذا ما يظهر لي ولم أحفظه عن غيري

فلا تقبل إلا الحق والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن تزوج امرأة ودخل بها ثم سافر إلى بلد أخرىٰ وتزوج امرأة أخرىٰ ودخل بها وبقي كلتاهما عنده حتى مات ثم انكشف الحال أنهما أختان وصحّ ذلك بعد موته فما القول في ميراثهما منه ؟

الجواب الأولىٰ هي زوجته ولها ميراثها منه ولا ميراث للثانية لتحقق البطلان في نكاحها ولهما صداقهما كاملًا والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن مات وترك بنتاً وبنت ابن وابن ابن ابن كيف القسم بينهم ؟

الجواب هذه قسمتها من ستة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس سهم تكملة الثلثين يبقىٰ سهمان لابن ابن الابن والله أعلم .

وسئل أيضا في أخوات الأم كيف يحجبن الأمّ عن الثلث إلى السدس والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ فإن كان له أخوة فلأمه السدس ﴾ وقع في نفسي لأن صيغة لفظ أخوة يدل على الذكران نرجو الافادة ؟

الجواب الذي لاحظته هو الذي لاحظه ابن عباس والجمهور على خلافه فالاثنان جمع من غير مراعاة أن يكون فيهما ذكر وعلى هذا جرى العمل منذ عهده ﷺ حتى الآن وكفىٰ بهم حجة والله أعلم .

وقال غيره الجواب كما قلت أن صيغة لفظ أخوه يدل على الذكور لكن المراد الجنس ، ولما كان الجنس مشتملاً على الفريقين غلب في اللفظ حكم التذكير وبذلك يجاب معاذ والحسن البصري لأن الأم عندهما لا تحجب إلى السدس بالاناث مِن الاخوة تمسكاً بظاهر الآية والله سبحانه وتعالى أعلم

وسئل أيضا في أخوين زنيمين ذكر وأنثى توفى الذكر أولًا وترك أولاداً ذكوراً وأناثاً ، ثم توفيت الأنثى وتركت أولاد أخيها الذكور وأولاد البنت لمن الميراث ؟

الجواب منه ومن الشيخ سعيد بن أحمد أن الميراث لأولاد الأخ الذكور منهم دون الاناث والله أعلم .

وسئل أيضا في رجل تزوج امرأة فمات قبل أن يدخل بها فهل لها منه ميراث وصداق ؟

الجواب هذه المرأة لها إرثها من زوجها الهالك وصداقها وعليها العدّة وهو أكثر الأقوال والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن مات وترك جدة أمّ أمّ وجد أب أمّ وزوجة وأخاً خالصاً ؟

الجواب قسمتها من اثنى عشر سهماً للجدة السدس سهمان وللزوجة الربع ثلاثة أسهم والباقي سبعة أسهم للأخ الخالص ولا شيء للجد أب الأمّ والله أعلم .

وسئل أيضا في الجدّة هل فرضها السدس وإن لم يكن معها أحد ممن يحجب الأمّ مثلًا إن مات الميّت عن جدّة وبني عم فيكون لها السّدس والباقي للعاصب فلا تزاد عليه أم هي في مقام الأمّ فتأخذ السدس مع وجود حاجب الأمّ عن الثلث وتأخذ الثلث عند عدم حاجب الأم .

الجواب فرض الجدّة السدس إن لم تحجبها منه الأمّ وما بقي للعاصب ولا تزاد عليه وليست هي كالأم وإن لم يترك الميّت غير الجدّة من ذوي السّهام ولا عاصب له فلها السدس بالفرض والباقي بالرّد والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن مات وترك أخوالًا وبني عمّ من أمّ ؟

الجواب في المسئلة خلاف عند أهل العلم والأكثر من أقوالهم أن ميراثها للأخوال لأنهم أقرب من بني عمّها من الأم والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أقرّ أنه فلان بن فلان بن فلان وأن فلانا وفلان ابني فلان أخواه من أبيه ثم مات المقر وترك أخا من الأم فهل الأخوان اللذان أقرّ بهما من الأب يرثانه إن أنكرهما أخ الأم ولم تكن لهما بيّنة إلّا الاقرار منه ؟

الجواب إقراره بوارث لا يصح مع وجود وارث آخر إلا أن يكون الاقرار بولد أو والد أو زوج أو زوجة والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن مات وترك زوجة وبنتا وأختا خالصة وأوصى لابن

أخته بمثل نصيب أبيه إن لو كان حياً فكيف قسمها ؟

الجواب أصل المسئلة من ثمانية أسهم للابنة النصف أربعة أسهم وللزوجة الثُمْنَ سهم بقي ثلاثة أسهم للأخت الخالصة لأنها عصَبَة مع البنت ويزاد للموصىٰ له وهو ابن الأخ الخالص سهمان فوق أصل المسئلة فتصحّ من عشرة أسهم قسمتها بالزيادة لأنّ لأبيه مع أخته سهمين إن لو كان حياً موجوداً وللأخت سهم من ثلاثة الأسهم الباقية من أصل المسئلة ولما كان الأب معدوماً أعطيناه سهم أبيه سهمين فوق أصل المسئلة وأتيتنا للأخت ما صحّ لها من الميراث مع البنت والزوجة هذا ما عندي فانظر فيه ولا تأخذ إلا بعدله والله أعلم .

وسئل أيضا في المجذوم هل هو نجس وهل يصح الأكل معه وهل له بيع ماله بنفسه ؟

الجواب المبتلىٰ بعلة الجَذام ليس بنجس بنفس علته وحكمه طاهر ورطوباته طاهرة والأكل معه ومباشرته للمجدومين لا مانع منه ، وأما الأصحّا فلا يأكلون معه ولا يباشرونه لا لنجاسته بل محاذرة العدوىٰ لما ورد من النهي عن النبي ﷺ : « فرّ من المجذوم فرارك من الأسد » وفي رواية عنه ﷺ :

أبعدوهم عن مهبّ الرياح وأطعموهم بأطرف الرمّاح

والمجذوم أولىٰ بماله وبيعه جائز وشراؤه وهباته جائزة ما دام ثابت العقل والله أعلم .

وسئل أيضا في الطعام المطبوخ بحطب الغليون هل يصح أكله ؟

الجواب لا بأس بأكله وأما المشوي بنار حطبه فممّا يختلف فيه قياساً على المشوي بنار العذِره فما لم يعلق دخانه في المشوي به فعندي جائز أكله ولا بأس به وما نبت مع الغليون من الزّرع الحلال والنبات فلا بأس به ولا يفضى به إلى حرام والله أعلم .

وسئل أيضا إن ماتت الدابة هل يجوز أن تدفن تحت الشجرة والنخل أم لا ؟

الجواب الميتة من الدّواب إذا دفنت تحت النخل أو الشجر الكبار كالامباء والبيذام والليمون ونحوها ممّا يختلف في جوازه ولا يقضي به إلى تحريم الثمرة لأن عروق النخل وهذه الأشجار تنال من الأرض ، وأما الشجر النامي والبطيخ والخيار ونحوها فالأكثر على المنع من دفنها فيها وبعض رخص بشرط أن تكون العروق من هذه الأشجار تنال الأرض لا تقتصر على تلك الميتة وإلا فلا يجوز دفنها والثمرة منها لا تحل قياساً على سمادها بالعذرة المحيضة فالأكثر على عدم الجواز وأن ثمرتها حرام وبعض قيد جوارها وتحليل ثمرتها إن كانت عروقها تنال من الأرض لا غير والله أعلم .

وسئل أيضا في فلج احتاج إلى خدمة قرح فباع أهله بادة منه بالخيار فنفدت دراهمها فاضطر الفلج إلى خدمته وأراد أهله كفت الفلج فهل البادة المقعودة تدخل في قعد جمهور الفلج أم هي خارجة عنه ؟

الجواب لا تخرج من عامّة الفلج بل يقعد كغيرها إلا إن شاء أصحابها أن يسلّموا منابهم من المغرم فلا يجبر أحد على قعد مائه ما دام يسلم عنه والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن قالت لزوجها إني محرّمة لعيدك وأسير الحج حافية إن لم تأتني بكذا وكذا فلم يأت الرجل ما طلبت منه ولم تكن أخذت من عيده شيئاً أرأيت إن أخذت ما أبقاه العيد ممّا هي حالفة عليه هل يلحقها الحنث أم يقع الحنث في تلك الأيّام التي هي أيام العيد وأيام التشريق أم يكون الحنث داخلًا في كل ما أعدّ للعيد أرأيت إن وقع عليها الحنث أيلزمها يمين مرسله أم مغلظه أو صيام أو ماذا أفتنا مأجوراً ؟

الجواب المتبادر أن لا تحنث إلّا بما يسمىٰ عيداً وذلك ما يستعمل أيام العيد إلّا أن تكن نيّتها عدم الأكل منه ولو في غير أيام العيد فذلك إلى نيّتها ومتى وقع الحنث فأرخص ما في القضية لزوم كفارة مرسَلَه إطعام عشرة مساكين وللفقير صوم ثلاثة أيام وفي قول قليل أن لا كفّارة في هذا لأن التحريم تشريع ليس لأحد أن يحلل أو يحرم وإنما حكم ذلك إلى الشارع وآية ﴿ ياأيها النبيّ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ مئوّلة بأن المراد لِمَ تحلف عن شيء أحله الله لك فتتركه ترك المحرم عليك لأنه ﷺ حلف عن سريته أو عن

العسل من غير أن يقول حرّمت ذلك على نفسي إذ ليس له أن يحرّم أو يحلل بغير وحي من الله فلهذا أوجب الله تحلة اليمين أي الكفارة ، وأما من حرم شيئاً على نفسه فقد افترىٰ على الله وتلزمه التّوبة هذا هو وجه للقول بعدم الكفارة ولقوله ﷺ لا نذر فيما لا يستطاع ومن المعلوم أن امرأة ضعيفة لا تستطيع تمشي للحج حافية فهذا وجه ذلك القول القليل والأخذ بلزوم الكفارة أحوَط والعلم عند الله .

وسئل أيضا في قول شيخنا السالمي رحمه الله ورضى عنه :

والفقر جند ربّنا في أرضه به يذلّ من أبىٰ عن فرضه

ما معنى هذا مع أن أناسا فقراء وهم على الطريقة المستقيمة أو هذا مِن العموم الذي يراد به الخصوص وهل القول كاد الفقر أن يكون كفراً هو حديث عنه ﷺ ؟

الجواب هذا على حد قوله تعالى ﴿ إنّ الإنسان ليطغىٰ إن رآه استغنىٰ ﴾ فهو من العموم الذي يراد به الخصوص وما أدراك لو كان الفقير غنياً ما يكون منه بسبب غنئه فرب فقير يصلحه الفقر وربّ غني يصلحه الغِنىٰ فمن هذا الباب قوله ﷺ « كاد الفقر أن يكون كفراً » حكمة جارية بمقدار هذا والله أعلم .

وسئل أيضا في قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة ﴾ وقوله تعالى ﴿ والزانية والزاني ﴾ حيث أنه قدم السارق في الآية الأولى وقدّم الزانية في الآية الثانية علمنا ممّا علمك الله ولك الأجر ؟

الجواب الأصل في الزناء المرأة فهي التي ترغب إليها الرجل فناسب تقديما والرجل أعظم شراً في السرقة وأكثر مباشرة لها فلذلك قدّمه هذا ما يظهر لي والله أعلم .

وسئل أيضا إن أتت إلى الحاكم امرأة تطلب النفقة على زوجها وهي من هذا البلد والزوج في بلد آخر فهل يفرض لها الحاكم من اليوم الذي وصلته فيه ويستثنى للزوج حجته أم لا حتى يتقدم عليه أما أن يحملها معه أو ينفقها وأما أن يفرض لها الحاكم النفقة بعد ذلك ؟

الجواب للحاكم أن يفرض لها النفقة ويستثنى للغائب حجته وله أن يؤرخ يوم الطلب ويتقدم على الغائب فإن أتى بحجة تسقط عنه النفقة وإلا فرضت النفقة من يوم طلبتها والله أعلم .

وسئل أيضا في قوم أخرجوا بادة من فلجهم تقعد لخدمته وبقت سنين ثم أراد بعضهم رفعها والبعض يريد إبقاءَها فالقول قول من منهم ، وهل فرق بين كون المخرجين لها موجودين أو معدومين ، وهل العبرة بالشريك في الفلج أم يقبل قول الأعيان ؟

الجواب هذه المسئلة هي التي حكم فيها شيخنا العلامة عيسى بن صالح بأن سمع إنكار المناجية بعد أن رضوا برهة من الزمن أما إن انقرضوا الذين أخرجوا البادة إخراجاً مؤبداً فلا إنكار للوارث ولا للمشتري ولا عبرة بغير الشريك من الأعيان والله أعلم .

قلت له إذا اختلف أهل الفلج فيها يقول بعضهم أنها حادثة وأن المخرجين لها موجودون والبعض يقول أنها سالفة وقد انقرض من إخراجها ؟

الجواب القول قول من يقول بثبوتها لأنها شاهدة بنفسها ومن يدعي إبطالها هو المدعي والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن ادعى على رجل أنه باع له دابة وقبضها منه ثم تركها عنده أمانة ويطلب ثمنها منه وأجاب المدعى عليه أنه لم يقبضها منه أصلًا القول قول من منهما ؟

الجواب القول للمدعىٰ عليه لأن الأصل عدم القبض والله أعلم .

وسئل أيضا في رجلين اختصما في أرض فتوسط بينهما إناس فقال أحدهما للآخر يحدّد أرضه وكل الذي يأخذه من أرضي فهو له فاشهدوا عليّ فلما حدّ أرضه رجع عن قوله ذلك فهل له الرجوع ؟

الجواب له الرجوع في ذلك ويرجع الخصام بينهما إلى البينة واليمين والله أعلم .

وسئل أيضا إذا طلب أحد المسئولين في البلد من الحاكم أن يحبس أحداً من جماعته لأمر جناه على حدّ قوله فهل يحبسه الحاكم بغير بحث عن الجناية ؟

الجواب لا يصح للحاكم أن يعاقب أحداً إلا بعد معرفة الجناية ومعرفة ما يستحقه من العقوبة ولا يلتفت إلى غير هذا والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن أوقف مالًا لذريّته فإن قلنا بثبوت الوقف فهل يدخل أولاد البنات فيه ، وهل يقسم بين الذكور والإناث بالسوية ؟

الجواب قال الله تعالى ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ... الآية ﴾ فهذا نص قاطع في دخول البنات وأولادهن في الذرية وإلا لكانوا خارجين من العهد ولا قائل به فالوصيّة لأولادهم وما تناسلوا لا يفضّل فيها ذكرٌ على أنثى إذ ليس فيما ذكرت من اللفظ ما يفيد التفضيل والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن وهب لرجل عبداً بشرط أن يعتقه والولاء للواهب فقبضه وأعتقه فهل يثبت هذا الشرط ؟

الجواب قال ﷺ الولاء لمن أعتق واشتراط الواهب مخالف لأمر الشارع فهو ردّ والله أعلم .

وسئل أيضا ما تقول في الصك إذا كانت ألفاظه غير مستقيمة لكن المعنى يفهم منه والحال أن الكاتب والشهود معروفون وهو يتضمن بيعاً أو إقرارا أو نحوهما فهل يحكم بثبوته ؟

الجواب إذا كان الكاتب والشهود عدولًا وهم أحياء فليحضروا مجلس الحكم وليبيّنوا ما كتبوه ، وإن لم يدركوا وعُلم المراد من الصك علماً متيقنا فإن شيخنا السالمي رحمه الله يعجبه ثبوت ذلك وكذلك الامام الخليلي وبهذا تأخذ وشدّد غيرهم في ذلك والله أعلم .

وسئل أيضا فيمن وكّل وكيلًا وكتب الكاتب أقام فلان بن فلان ، فلان بن فلان في قبض حقه من فلان يصالح ويخاصم ويحاكم عند حكام المسلمين أو كتب وفي المحاكمة والمخاصمة فهل هذه الألفاظ تثبت له التوكيل بغير ذكر ضمير يعود إلى الخصم مثل قوله أو محاكمته أو يحاكمه ؟

الجواب لا تضره حذف الضمائر مع فهم المراد وهذه الألفاظ مفهوم منها المراد بلا شبهة ولا ريب فثبتت بها الوكالة وما من لفظ إلا ويحتمل معنيين إلا القليل ولك لا نترك الظاهر لما خفيَ معناه والتشجع في الأحكام من صفات فحول العلماء والله أعلم .

وسئل أيضا قال السائل سئل الشيخ السالمي رحمه الله فيمن أعطى ولده الصبيّ مالًا وكتب فيه صكاً أنه من ضمان عليه فحرزت أم الولد المال وقبضته ثم رجع الأب بعد ذلك في العطيّة قبل بلوغ الصبيّ وأراد نزع المال

من يد أم الصبيّ هل له رجعة ؟

الجواب نور الدين قائلًا ليس الأب كغيره بل له الرجوع فيما أعطى ولده ولو جاز الولد والله أعلم .

قال الوالد سيف بن حمد الأغبري في هذا بأن يقال المال صار للولد بحيازة الأم له .

ويجاب عن هذا الأثر بأن للوالد نزع مال ولده وإن لم يكن جاءه عطيّة من والده فالقول مشهور والحجة فيه « أنت ومالك لأبيك » وعدم الرجوع وجه قويّ لحديث « كل أحد أولىٰ بما في يده حتى الوالد وولده » وعندي فيه قول أستخرجه من القولين وهو أن الأب يبيّن قدر الضمان الذي أعطاه فيه المال فيسلمه لولده ويأخذ المال والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

وسئل أيضا ما وجه عما جاء في الأثر من أنه إذا عَفَا المجروح جارحه عمداً فالعفو واقع منه وإن كان الجرح خطاءً فلا يصح لأنّ الخطاء لأهله فهل يستحق أهله إرث الخطأ إلا بعد موته ؟

الجواب وجه هذا أنه لم يعفُ عن دِية نفسه ، وإنما وقع منه البرآن عن ارش الجرح فالدية لأهله ، وأما عفوه عن جرح العمد فهو عفو عن القصاص ولا قول في القصاص للورثة هذا ما يظهر لي ولم أحفظه عن غيري والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل أيضا فيمن أنه فلان بن فلان وأن فلان وفلان أخواه لأبيه ثم مات المقرّ وترك أخا من الأم فهل للأخوان * اللذان * أقر بهما من الأب يرثانه إن أنكرهما أخ الأم ولم تكن لهما بيّنة إلا إقرار الهالك ؟

الجواب إقراره بوارث لا يصح مع وجود وارث آخر إلا أن يكون الاقرار بولد أو والد أو زوج أو زوجة والله أعلم .

وسئل أيضا ما القول الصحيح عندكم في بيع الخيار للبائع أو للمشتري أولهما معاً وهل هو جائز عندكم ومتى يكون انعقاد بيعه وهل تحلّ به الغلة للمشتري وإن تلف البيع فمن مال مَن منهما وعلى مَن يكون مغرم صلاحه ؟

الجواب اختلف العلماء في البيع الخيار على ثلاثة أقوال إفساده أصلا لوجود الشرط به فهو بيع متزلزل ولا دليل على جوازه في اشتراطه ﷺ ركوب البعير فإنه اشتراط في منفعة معلومة لافي نفس العقد والثاني جوازه إن كان الشرط لمدة معلومة اعتباراً للأمرين معا العقد والشرط فهو قبل النقض بيع صحيح تحل به الغلّة للمشتري ويلزم به مغرم الانفاق والضمان إن تلف وإن بغير سبب من المشتري إذ الخراج بالضمان الثالث وهو الأوجه جوازه على توقيف صحته إلى تمام المدة فإن نقضه المشتري أخذ المبيع وما أغلّ ودفع المغرم ولا ضمان على المشتري فيما تلف من غير تصنيع منه إذ حكمه في تلك المدة حكم الأمانة وإن تمت المدة ولم ينقض البائع ثبت أصله للمشتري وأخذ كل ما استغل وهذا هو الأصح عندي والله أعلم .

---

* كذا بالأصـــــل .

سؤال منه لإمام المسلمين محمد بن عبد الله الخليلي فيما يفعله أهل الباطنة والسّاحل من أتجار العمال على أن يدفع صاحب النخل لبيداره وصاحب السفينة لصيّاده مائة قرش مثلًا يعبّرون عنها بالسّلفة أن تكون هذه الدراهم في ذمة الأجير ولا مفرّ له عن العمل على تغلب الأحوال وتبدّل الأزمنة إلّا أن يسلم هذه الدراهم لمستأجره وليس لصاحب المال مطالبة الأجير في حقه ما دام قائما بالعمل وإن ورث الأجير مائة ألف مثلًا وترى القاضي يحكم بثبوت هذا الشرط ويجبر الأجير على العمل كائِنا ما كان إلّا أن يسلم لصاحب المال حقه من غير أن يراعى فيه أمراً آخر فهل هذا الشرط ثابت وهل الحكم بثبوته صواب وقد كنت أجزم بإبطال ذلك ولا أخيزه في الحكم وأحمل قول الجوهر كأصله .. (وعامل أردت منه العملا ... إلخ) فيمن طلب أجيرا واشترط عليه القرض إلى أن ييسر الله عليه ما يوفيه إيّاه فان كثيرا من الأجرة لا ينتفع بها صاحبها إلا بعد مدة كالبيدارة لا كما يفعله أهل السّلفة من الشروط المقتضية للاستبعاد وحيث أنه لم يكن في الجوهر تصريح في المسئلة وجب استفهامكم وبحثكم لترشدوننا إلى سبيل الصواب وفقتم للهدى والسلام عليكم . محييكم سيف بن حمد .

الجواب أما السلفية على هذه الصفة فهى باطلة لأنها خالفت ماعليه الشرع فهى رد والحكم بثبوتها باطل كيف يكون للانسان مال ويمنع من سؤاله هذا الشرط الباطل وكيف يكون هذا الذي عليه المال مستعبدا أبداً حتى يودي ذلك وقد يعسر به فهذا باطل أيضا : وأما أبيات الجوهر فهي في الأجير إذا قال لمؤجره انا لا سعة عندي مثلا فإن كنت تقرضني على عملي وتستوفيه مني عند الحصاد فإني أعمل فهذا هو الذي يتكلم فيه صاحب

الجوهر ويراه كأنه عجل له أجرته وقد يقال أن هذا يصح إن كان أجره لبناء بيت مثلاً إلى أن يتم بشيء معلوم فاشترط أن يقرضه ، وأما على زراعة ويقرضه دراهم فليس ذلك من التقديم كما قيل وأني أراه من باب قرض جرّ منفعة والعلم عند الله . كتبه إمام المسلمين محمد بن عبد الله الخليلي .

وأجاب رحمه الله قال من زعم أن فلانا وارثه بعد موته وذكر اتصال نسبه إلى فلان بن فلان هو وأنا فلان بن فلان وصدقه المنتسب إليه واتفقا على ذلك فظاهر كلام كتاب ورد البسّام أتهم يتوارثون بذلك ونصّ كلامه : وإن أقر رجل ببالغ أنه أبوه أو جده أو أخوه أو عمّه أو ابنه أو ابن ابته أو ببالغة أنها ابنته أو أمه أو أخته أو نحو ذلك من القرابة فلا يثبت نسبه في ذلك ولو صدقه المقرّ به ولكن الأحكام تجري بينهم في ذلك من التوارث والنفقة ونحوها ممّا يجري بين القرابة والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري .

مسئلة فيمن غاب من عُمان إل افريقيا وله بعُمان بيت وأراضي ومياه وبساتين جعلها في يد وكيل يقوم بمصالحها في نحو بناء وحرث وغرس وإزالة ما يضر بها أو ما يضر منها كما يقتضيه نظره أو يوجبه الكحم ويستثمرها ويبيع ثمرها وقد جعل له أن يخاصم من يقتضي الحال مخاصمته بإقامة الدعوى والبيّنة واستماعها من خصمه وتحليفه : ثم بعد مدّة هلك في افريقيا عن زوجته بها وعن ابنة وأخواته بعُمان ثم بعد أيام من تحقق موته قامت ابنته مدعية على سائر الورثة أحسن بستان من تركة أبيها أنها ابتاعتها من أبيها وأظهرت على برهان ما تدعيه صكاً بخطوط مَن تقبل شهادتهم حكما من أهل افريقيا أقرّ في ذلك الصك أنه باع تلك البستان لابنته المذكورة بأربعة آلاف قرش وأنه

استوفى منها الثمن المذكور كل ذلك في غيبته وقبل موته بسنتين أو ثلاث وما كانت ابنته تدعيها قبل موت أبيها عليه ولا على وكيله المتصرف فيها وفي غيرها من سائر تركته وسائر الورثة يقولون أن تلك البستان من تركته لأنها في يده وتحت تصرف وكيله حتى مات ولعله حاول بما كتبه حرماننا نحن وأخواته وزوجته من أعز تركته وأغلاها مؤيدا بذلك اثرة ابنته واحتال باقراره بالبيع واستيفاء الثمن عن الوصيّة لأنه لا وصيّة لوارث وإلا فمن أين لابنته ذلك الثمن المذكور ومتى اجتمعت بأبيها في افريقيا لتشتريها منه وتنقده ذلك الثمن وهي في عُمان تحت زوجها وما تمت واسطة فهل يعتبر في الحكم اقراره ذلك ثابتا ولو كانت تلك البستان في يده وتحت تصرفه حتى مات وهي لا تدعيها في حياته ولا تطالبه بها ولا تطالب وكيله ولم يسمع منها شيء من ذلك إلا ما كان من جلب ذلك الصك من افريقيا واظهاره بعد أيام من تحقق موته .

الجواب إذا كانت هذه البستان في يده ورثها أو ابتاعها أو وُهبت له يتصرف فيها حتى مات وابنته لا تدعيها عليه ولا على وكيله وهي حرّة بالغة رشيدة لا قهر له عليها قادرة على طلب حقها وأخذه لوجود الحاكم المنصف في البلاد فهذه البستان لورثته بموته كسائر تركته ودهواها أنها ابتاعتها بعدما صارت لورثته بموت أبيها دعوى غير مسموعة لأنها تدعي عليه الآن بيع مالا يملكه لانتقاله بموته إلى ورثته حكماً لا يقال أنه قد صحّ بشهادة العدول في افريقيا إقراره أنه باع قبل موته بسنتين أو ثلاث فيكون بيعه ذلك الذي أقرّ به واقعا على ما يملكه في حينه ذلك : لأنا نقول أنه قد صحّ بكتابتهم إقراره المخفي المستور عن ابنته بالبيع واستيفاء الثمن فقط لا أنه صحّ

بشهادتهم البيع من البيّعين بواجبه البائع وقبول المشتري أو وكيله فالشهادة على الاقرار بالبيع شيء والشهادة على البيع من البيّعين شيء آخر ، فبهذا يتضح لك أن شهادتهم لا تعطي ولا تفيد بثبوت البيع لتعذّر حضورها لديهم في أفريقيا لصفقة البيع في حال هي فيه موجودة بعُمان ولا هو مسند إلى غيرها وعلى كل حال فشهادة العدول على الاقرار بالبيع من البائع وحده لا توجب ثبوت البيع ولا وقوعه عليهما بخلاف ما إذا شهدوا على البيع منهما أو على الاعتراف منهما به : وما نراه ممّا جرت عليه عادتهم في أغلب أحوالهم يأتي أحدهم المنصوبين للكتابة من قبل الحكام فيكتبون عليه الاقرار بالبيع وتارة به وباستيفاء الثمن وصاحبه غير حاضر ويكون الصك في يد المقر أو يُبقيه أمانة عند الكاتبين لا يسلمونه إلى المقّر له إلا بأمر المقر بذلك جرى علي عرف شائع وعادة معهودة لأنهم لم يشهدوا البيع ولا الوفاء وإلا فالواجب عليهم لو شهدوهما لتسليم الصك للمقرّ له لأنها حجة وبرهان فإن قيل هل يثبت لها ما أقر به في كتابتهم أنه استوفاه ثمناً لبيعه ذلك الذي أقرّ به . الجواب لا يثبت لها ذلك لأنّ العادة والعرف قضيا أنه لم يستوف لحبسه ذلك الصك الذي أقر به عن المقر له وكتمانه وخفيانه حتى عن المقر له حتى مات والعرف والعادة إذا كانا معروفين معتبران في الأحكام هذا تحرير المقام في القضية وهي كما ترى غير مغتفرة في الحكم إلى ما يقال من الاحتمال من الورثة أو من سائر الناس العارفين بالرجل ممن يعلم أحواله مع مافي الموضوع من دلائل الحال وقرائن الأحوال التي قد يعتمد عليها في بعض الأحكام من نوّر الله قلبه بالفكرة الصافية والمعرفة الصادقة والحكمة الناطقة كعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : روى أن رجلًا من ثقيف له أربع نسوة فطلقهن دفعة واحدة وقسم ماله بين بنيه فلما بلغ ذلك عمر قال اني لأظنّ الشيطان مما

يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلا وأيَم الله لترجعنّ نسائك ولترجعن مالك أو لأورثهن منك ولآمرن بقبرك فليرجم كما رجم قبر أبي رعال ، قال العلماء في كلام عمر رضي الله عنه ما يدل على إبطال الحيلة على منع التوريث وأن الشيطان قد يقذف في قلب العبد ما يسترقه من اخوانه وأنه يرجم القبر عقوبة للعاصي واهانة وتحذيراً عن مثل فعليه : وأبو رعال قال في كتاب اللسان بكسر الراء كان رجلا عشارا في الزمن الأول جائز وقبره بين مكة والطائف يرجم إلى اليوم انتهى .

ومن فتاويه أيضا ما نصّه .. بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مَن لا نبيّ بعده وعلى آله وصحبه مصابيح الهدى وعلى من بهديهم قد اقتدى . وبعد .. فقد وصلني كتاب من شيخنا العلامة الأمير عيسى بن صالح قلت في جوابه بعد ردّ التحيّة .. وصلني كتابك الكريم وفهمت مافيه وما أردته من القول مني في المطلق زوجته طلاق السّنة في طهرٍ بعد مسّ ثم تبيّن أنها حامل . وفتوى إمام المسلمين محمد بن عبد الله فيها بأنها تطلق إذا طهرت بعد الوضع من نفاسها ومراجعة بعض أصحابه له وإنكاره عليه وأمرك لي بمراجعة الأثر : وما ذكرته عن القطب في الوفاء في طلاق ابن عمر لزوجته وهي حائض وأمره ﷺ بمراجعتها . ورواية ثم ليطلقها طاهراً أو حاملًا وقول القطب بأن الحديث أفاد أن طلاق الحامل من السّنة واستدلال القطب بالحديث على رد ما شهر في كتب الفقه من أن يقول الرجل لزوجته الحائض إذا طهرت فأنت طالق بأنه لا يكون مطلقاً للسُّنة لأن المطلق لها هو الذي يكون مخيّرا حين يباح الطلاق بين إيقاعه وتركه

كل ذلك صار عني معلوما . فأقول وبالله أستعين أما كون طلاق الحامل من السّنة أم لا . فيأتي الكلام عليه إن شاء الله . وأما وجه استدلاله رحمه الله على رد مافي كتب الفقه فالذي يظهر لي أن الحديث أفهم حصول المشيئة حال انفاعه الطلاق بقوله ثم ليطلقها إن شاء ولا مشيئة لمن طلق للسّنة في الحيض حال وقوع الطلاق فقد خالف مافي الحديث فليس طلاقه للسّنة وذلك لعدم وجود الطهر حين الطلاق وارتفاع الاختيار حين وقوع الطلاق فهو مناف للحديث فلا مسنونيّة له تأمل وقد يقال ليس لهذا التأويل من قوة يرد بها مافي كتب الفقه فإنّ المشيئة فيه ليست مقصودة بالحكم بل دفعاً لتوهّم الوجوب المفهوم من الأمر في الحديث ، وإنما المقصود وقوع الطلاق في كونها طاهرا قبل المسّ نهياً عن تطليق الحائض أو في طهر مسّها فيه وذلك يحصل لمن طلق في الحيض طلاق السّنة فأنها تطلق بعد حصول الطهر وقبل المسّ وهو المأمور به المشروع في السّنة ولم أقل هذا تعصباً لغيره ولا خلافا لقوله لكنه أمر ذهب إليه فهمي فعرضته عليك لتنظر فيه مع اعترافي لنفسي بخمود الفطنة وجمود القريحة وقلّة الدّراية وقصور الذهن وسوء الفهم وضعف النظر عن درك معاني الأثر ولقد قال هذا القطب في شرح النيل ما يخالفه ونصّه . وإن قال أنت طالق للسّنة طلقت واحدة إذا طهرت من أول حيضه وقد تظاهرت الآثار بذلك قال في الجوهر :

وطالق أنت طلاق السّنة تطلق بعد طهرها من حيضة وعن أبي سعيد أن قال أنت طالق للسّنة فقيل تطلق من حينها وقيل حتى تظهر من ذحل بها فقال أنت طالق للسنة فإذا هلّ الهلال طلقت وقول حتى يخلو شهر ثم تطلق وعن أبي عبيدة أن في الذي طلق زوجته طلاق السنة ثم ردّها قبل أن

تحيض إن كانت ممن يحيض فإذا حاضت وطهرت من الحيض فإنها تطلق ولا ينفعه الرّد قبل أن يقع الطلاق ومن كتاب المضيف أن قال لزوجته التي تحيض أنت طالق للسّنة ولم يسمّ ثلاثا فهي طالق واحدة إذا طهرت من أول حيضة ويملك الرجعة في هذا ما كانت في العدة وفي موضع أنها إذا غسلت من حيضها طلقت انتهى إلى غير ذلك مافي الآثار الواردة عن السلف وكأنهم فهموا ذلك من الآية والأحاديث قال تعالى ﴿ ياأيّها النبيّ إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ قال أبو سعيد طلاق السّنة أن يطلق الرجل زوجته واحدة في طهر لم تُمسّ فيه ثم يدعها حتى تنقضي عدتها وطلاق العدّة هو أن يطلقها إذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر وتغسل ولا يطأها ثم يطلقها ثانية ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ولا يطأها ثم يطلقها ثالثة وهذا هو طلاق العدّة التي قال الله تعالى ﴿ وأحصوا العدّة ﴾ وبدلّ لقول أبي سعيد هذا ما ذكره في الهيميان في حديث ابن عمر قال وفي رواية ما هكذا أمرَ الله إنما السنة أن تستقبل الطهر استقبالًا وتطلقها لكل طهر تطليقة لكن عبّر عنه أبو سعيد بطلاق العدة وقد مرّ عنه فيمن طلق طلاق السنة أنها تطلق بعد طهرها من أول حيضة والله أعلم .

وأما فتوى إمام المسلمين محمد بن عبد الله فلا أقول أنه خارج عن دائرة الصواب كما تقله من أن المطلق زوجته طلاق السنة أنها تطلق بعد طهرها من أوّل حيضة قاله غير واحد من العلماء وعليه تخرج أكثر فتاويهم وكأنّ القائلين بهذا لا يرون طلاق الحامل من السّنة بدليل إطلاقهم الاباحة له في وطئها في ذلك الطهر الذي طلقها فيه ما لم تحض فيمنع الوطيء

للحيض فإذا طلقت طهرت فتراهم ما استرابوا ذلك الوطيء خوف وجود الحمل من الوطيء السابق قبل الطلاق في ذلك الطهر الذي تلفّظ فيه بالطلاق فيكون طلاقها حاملا فيصادف حراماً كما كرهه في النيل في تكرار واطيء من طلق زوجته على حملها منه دون ثلاث حيض وقال أنه مكروه مخافة أن يكون بها حمل فتحرم وحرّم ذلك القطب في شرحه عليه محتجاً بقوله تعالى ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ وقوله ﷺ « وأمر لم يتبيّن لكم فكفّوا عنه » وفي الأثر وإن قال لها إن حملت فأنت طالق ثلاثاً فإنّه يطأها مرّة حتى تحيض ثلاث حِيَض ثم يطأها مرّة وهو على هذا ما دامت عنده فإن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ قال هذا القول لم يقع به طلاق لأن الحمل قد كان قبل الحلف وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر وقع الطلاق لأنّ الولد إنما حملت به بعد اليمين ثم انقضت به العدّة وفي التمهيد وإن قال لزوجته أنت طالق قبل موتي بعشرة أيام قال يختلف في طلاقها فقيل يقع من حينه كما يقع الحنث من ساعته في أيمان الغيب كلها وقيل بل يحرم وطئها لاحتمال موته في كل ساعة ويكون حكمها حكم المؤلى منها فإن مضت أربعة أشهر بانت بالإيلاء وكله فيما عندي غير خارج عن دائرة الصواب انتهى .

وفي فواكه العلوم ومن كتاب بيان الشرع عن رجل قال لزوجته أنت طالق قبل موتي بيوم قيل أنها تطلق من حينها وقيل تبين بالايلاء وقيل تطلق قبل موته بيوم ولا يطأها مخافة أن يموت من غد فيكون قد وطيء مطلقته انتهى . فنقول ليس لمن طلق طلاق السّنة في طهر جامعها فيه وطؤها مخافة وجود الحمل منه إذا قلنا أن طلاق الحامل من السّنة وإنما يخرج جواز الوطيء على قول من لا يراه سُنِيًا كما هو قول في المذهب قال في فواكه العلوم وأما إذا طلق

المدخول بها في حال الحيض والصغيرة التي لم تحض بعد أن جامعها والحامل بعد ما جامعها فهذا لا يكون بدعة ولا سنة في طلاق هؤلاء انتهى . وفي الهيميان وقيل لا يكون بدعيًا ولا سنيًا انتهى . يعني بذلك التي لم تحض لصغر والآيسة والحامل وفي الأثر واختلف الناس في طلاق الحامل فقول تطلق عند الأهلة وقول يكره أن تطلق وهي حامل روى ذلك عن الحسن وقال الأوزاعي تطلق إذا استبان حملها كراهية أن تطول عليها العدّة وأكثر القول يطلقها متى شاء انتهى . ففي هذا الأثر ما يصرح بأن طلاق الحامل مكروه لا سنية فيه ويناسب قول الأوزاعي هنا مافي شرح النيل وحكمه الامساك بعد الرجعة حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليكون تطليقها وهي تعلم عدّتها بحمل أو حيض وهو يعلم بحمل وغير جاهل بما يصنع وقد يرغب فيمسك للحمل ولئلا يكون راجع ليطلق انتهى . فما أفتى به إمام المسلمين محمد بن عبد الله الخليلي هنا صرّح به الأثر فلا وجه لمطالبته بالرجوع عنه ونسبته إلى الباطل والمقام مقام نظر ورأي وترجيح فقد جاء في الأثر عن الامام أبي سعيد رحمه الله ما نصّه . قال في مكنون الخزائن وعنه يعني أبا سعيد في المطلق طلاق السنة أنه يجوز له الوطيء إلى أن تطهر أو تنفس ثم تطهر فإذا طهرت من الحيض أو النفاس وقع الطلاق ولو ضلت مقدار سنة فله وطؤها إلى أن تحيض فهذا الأثر صريح في ثبوت الزوجية لها وجواز وطئها حتى تضع وتطهر من نفاسها إلا أنه يمتنع من الوطيء في النفاس لعلة النفاس ويستأنس له بما في الهيميان وأحسن الطلاق وأدخله في السنة وأبعده من الندم أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه انتهى . وهذا القول الذي أفتى به الامام وإن كان في الأثر ما يخالفه ممّا هو أقوى منه دليلًا وأقوم سبيلا عند

النظر في الأدلة من الكتاب والسنة فلا يستقيم القول نسبته إلى الباطل ومطالبته للرجوع عنه وإلا فإن قوله تعالى ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ أعظم دليل أن طلاق الحامل للسنة لأن الآية أفادت بأن الحامل تطلق وأن عدتها وضعها وقد صرحت السنة بذلك في قوله ﷺ لعُمر مُرْهُ فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا .

قال القطب في هيميانه والحديث في المشكاة ونصه عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر عمر ذلك لرسول الله ﷺ فتعيّظ فيه رسول الله ﷺ ثم قال ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسّها فتلك العدّة التي أمر الله أن تطلق لها النساء . وفي رواية فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا متفق عليه انتهى . وفي التمهيد وفي طلاق السنة ما معناه بيّن لنا ذلك الجواب أما طلاق السنة فإنه يتركها حتى تحيض وتغتسل من الحيض ويعتزلها بعد الغسل من المجامعة ويطلقها بحضرة شاهدي عدل فإذا حصل ذلك فهو طلاق السنة وإن كان بخلاف ذلك فهو بدعة هذا إن كانت من ذوات الحيض ، وأما الحامل تطلق في كل وقت ومَن لا تحيض ففي أول شهر والله أعلم .

ومن التمهيد أيضا بيّن لنا الفرق بين مَن قال لامرأته أنت طالق طلاق السنة وهي غير حامل ما تطلق حتى تحيض حيضة فإذا كانت حاملا تطلق من حينها من أيّ وجه افترق حكمهما أرأيت إن لم تطلق حتى تضع وتحيض هل له أن يطأها في الأيام التي تمضي منذ قال إلى وقوع ذلك أم لا ؟

الجواب افترق حكمهما من حيث أن طلاق السنة في الحامل لا تحديد له بوقت بل طلاقها جائز بالسنة في وقت حملها وأما غيرها من ذوات الحيض فلا يجوز طلاقها في السنة إلا بعد أن تطهر من الحيض وقبل أن يباشرها الزوج والله أعلم انتهى .

فقد صرح هذا المحقق بسنية طلاق الحامل أن يقع في الوقت إن طلقت طلاق السنة وفي الأثر وإن كانت حاملا فقال أنت طالق للسنة فهي طالق ساعة تكلم بذلك بلا اختلاف في ذلك بين أحد قلتُ بل الاختلاف موجود كما مرّ قريبا عن أبي سعيد رحمه الله وغيره فليراجع ويتكلف لأصحاب هذا القول بأن قوله ﷺ مُرْهُ فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا لأن معناها أن الله أباح له طلاقها بعد طهرها من الحيضة الثانية مطلقا كان بها حمل أو لم يكن بل مع قطع النظرية عنه ، وإنما المراعىٰ حصول الطهر قبل المسيس كما في الحديث السابق فهي في حكم المسكوت عنها فقد تكون حامل وقد طلقها في طهر لم يمسها فيه لأن الحيضة قد لا تكفي لاستكشاف الرحم كما هو شأن كثير من النساء وقد شرع في العدة ثلاث حيضات ليعلم بها خلوّ الرّحم وقد مرّ مافي الأثر بأن من قال لزوجته إن حملت مني فأنت طالق بأنه يطأها بين كل ثلاث حيضات مرّة اعتماداً على أن الرّحم لا يتحقق خلوّه إلّا بالثلاث ، وأما آية ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ فيخرج معناها على نحو ما ذكرنا من أنها قد تطلق المرأة في طهر لم تمس فيه وهى حامل في الطهر الأول فيأتيها الدم تظنه حيضا فيطلقها الزوج وقد حملت منه فعدتها أن تضع حملها وعلى هذا فطلاق الحامل لا يكون سنيّا ولا بدعيًا لأن السنيّ ما جاء في السّنة جوازه

والبدعيّ ما ورد النهي فيه فلينظر ولا يؤخذ إلا بعدله وعلى كل حال فعلى العالم أن يأخذ بما رَجح دَليله واتضح سبيله من غير تخطئة من خالفه في قول يجوز فيه الاختلاف عند العلماء من مسائل الرأي كهذه المسئلة والله تعالى أعلم وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم . حرره سيف بن حمد الأغبري في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ هـ .

وله أيضا ذكر الحلبيّ في صفحة ٣٤٠ / من الجزء الثالث من السيرة الحلبية أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي فاستبقه النبي ﷺ ليقتضيه ثمن فرسه وتباطأ الأعرابي والفرس معه فساومه في الفرس رجال لا يعرفون أن النبيّ ﷺ اشتراه بزيادة عما اشتراه به النبي ﷺ فقال الأعرابي للنبي ﷺ إن كنت مبتاعاً لهذا الفرس فابتعه وإلا بعته فقال النبيّ ﷺ وقد سمع نداء الأعرابي أوليس قد ابتعته منك فقال الأعرابي لا فقال النبيّ ﷺ بلىٰ قد ابتعته منك فقال الأعرابي شاهدان يشهدان أنني بعتك فلما سمع خزيمة رضي الله عنه قال أنا أشهد أنك بعته فقال النبي ﷺ لخزيمة كيف تشهد ولم تكن معنا فقال يارسول الله إننا نصدقك بخبر السماء أفلا نصدقك بما تقول فجعل ﷺ شهادته رضي الله عنه في القضايا شهادة رجلين انتهى .

قلت في هذا الحديث تصريح بأن البيع يثبت بنفس العقد ولا يجد البائع رجوعاً ولو لم يقبضه المشتري وإذا لم يجز الرجوع للبائع فالمشتري مثله وفيه دليل على أن البائع لا يجبر على دفعه المبيع قبل انقاده الثمن والله أعلم .
سيف بن حمد الأغبري

وله أيضا ولأبي تمـــام :

وَلَهَت فأظلم كل شيء دونها منها وأشرق كل شيء مظلم

قال رحمه الله اختلف في معناه أدباء زماننا اختلافا كثيرا على مذاهب شتىٰ منها مقبول ومنها مردود وقبل أن أقف على أقوالهم قلت في معناها أنها لمّا ولهت أي اشتد حزنها على فراقه كما يدل عليه البيت قبله تألّه لذلك فأظلمت عليه الدنيا لشدة ما داخله من الهم فكل مشرق أظلم في عينه والحال أن تلك الأشياء وغيرها مشرقة لطلعتها ومنهم من وافق قوله في المصراع الأول وتأول المصراع الثاني بشيب شعره فذلك اشراق المظلم ثم رأيت أن الأولى أن يقال فيه أظلم عليه النهار وأضاءت له النجوم وذلك مثل يضرب لمن وقع في الأمر الشديد المظلم يقال أذقته البأس حتى رأى نجوم الظهيرة وحتى أظلم عليه النهار ومنه قولهم رأى الكواكب ظهرا قال طَرَفة وتريه النجم يهوي إلخ والله أعلم . سيف بن حمد الأغبري

وله أيضا قال في حياة الحيوان سمع أبو الأسود الدّولي رجُلا ينشد :

إذا كنت في حاجة مرسلا فأرسل حكيما ولا توصه

فقال قد أساء قائل هذا أيعلم الغيب إذا لم يوصه كيف يعلم مافي نفسه هلا قال :

إذا أرسلت في أمر رسولا فأفهمه وأرسله أديبا
ولا تترك وصيّته بشيء وإن هو كان ذا عقل أريبا
فإن ضيعت ذاك فلا تلمه على أن لم يكن علم الغبوبا

فلينظر المنصف بين هذين الرجلين بعين الانصاف وفيما سنكتب هنا في معنى ما أشار إليه كلامهما وما انطوى عليه من تصريح وتلويح فان الأول لم يرد ما اعترض عليه الآخر بأن يقول للحكيم اذهب عني إلى فلان مثلا وكن كما أحبّ فلا يذكر له المعنى الذي أرسله إليه وأراده منه وإنما أراد الحثّ والترغيب في أرسال حكيم يحل كل ما عقد له ويقابل كل مقام بما يليق به من القول لا تزلزله صواعق الامتحان ولا تضعضعه شقائق البهتان بل يكون ثابت الجأش عليم بمداخل الأمور ومخارجها عارف بوضع الأشياء في مواضعها فعبر عما أراده بأحسن بيان فمثل هذا أراد الشاعر فانه إن لم يكن بهذه الحالة كان عيبا حصراً رجع على غير فائدة عائدة فلهذا انتخبت الملوك لرسالتها أهل البراعة والعقول ولم يكتفوا بارسال عيّ أو جهول اتكالا على تلقينهم له وتفهيمهم إيّاه فان المرسل لا يعلم ما يعرض لرسوله من قبل المرسل إليه حتى يوصيه ويلقنه الجواب ولهذا قال بعض أصحاب عليّ حين أبىٰ إلا التحكيم لاتولي الحكم أبا موسى الاشعري فانه رجل ضعيف فيوشك أن ينخدع لعمرو لأنه من أصحاب المكر والدهاء فاجعله عبد الله بن عباس فوالله لا يعقد له عمرو عقدة إلا حلّها قبل هذا أراد الرجل فلا وجه لاعتراض أبي الأسود عليه والعلم عند الله والسلام ختام من سيف بن حمد الأغبري .

وله أيضا في قوله تعالى ﴿ وإذا أنعمنا على الانسان أعرض وناءً بجانبه ... الآية ﴾ ذهب المفسرون أن المراد بالانسان هنا الكافر وكنت في نفسي أقول لا مانع هنا من العموم لأن الانسان جُبل طبعه على حب تلك الصّفات المذمومة هنا فلا يكاد يَنفكّ عنها إلا بمجاهدة منه وتوفيق من الله على ردع النفس عنها وتراها تاتية مخالسة مع تيقظ منه لها فإذا أطالت به الغفلة غمسته في مهاويها إلا أن المؤمن موفق للاقلاع والمتاب ثم رأيت القطب ذكر بعض ما أشرت إليه قال ويجوز عندي أن يكون المراد بالانسان في الآية المشرك والفاسق والمؤمن لأن الأعراض والتباعد والإياس ممّا يعرض للمؤمن أيضا لكن لا يموت إلا تائبا مخلصا فاقبل الحق ولا تقلد اهـ والحمد لله سيف بن حمد الأغبري .

وسئل أيضا في رجلين عند أحدهما مملوك تزوج بمملوكة الآخر واشترط سيد المملوك في عقد التزويج على أن يكون الأولاد بينهما نصفين ورضي سيد المملوكة بهذا الشرط فما تقولون في هذا التزويج على هذه الصّفة وهل يثبت هذا الشرط سواء أتموه أم نقضوه وهل يدرك سيد المملوكة النقض في الأولاد ويكونون كلهم له لأنه المعروف لو لم يكن هنالك شرط نرجوا الجواب أثراً أو نظراً يستند على دليل قوي من الكتاب أو السنة والسلام عليكم ؟

الجواب هذه مسئلة لم تطرق سمعي قبل اليوم ولا حفظ لي فيها ولكن أجيبك حسبما رآه ذهني لتنظر فيه لا لتعمل به حتى يتضح لك الحق فأقول

أما التزويج فثابت ولسيّد الأمة صداق المثل وأما الأولاد فلا يصح تملكهم لسيّد المملوك لعدم وجودهم في عالم الظهور فلا يستحقهم بماء صلب عبدة فإن الملك لا ينتقل في معدوم وإنما يثبت بنحو بيع أو هبة بعد حصوله نعم يكون الأولاد أحراراً إذا اشترطهم سيّد العبد وأنعم له سيّد الأمة بذلك وأما كون نصفهم ملكاً لهذا ونصفهم الآخر ملكاً للثاني فنصف سيد المملوك أحرار لعدم صحة الملك له ونصف سيّد الأمة نابع للنصف المتحرر إذ لا يصح عندنا ملك نصف عبد نصفه حرّ فحاصل القول أن التزويج ثابت ولسيّد الأمة صداق المثل وأن الأولاد أحرار ولا يجد سيّد الأمة النقض إلا أن طلق سيد المملوك الأمة مِن مملوكه وخرجت من عصمته فإذا جاءت بعد ذلك بأولاد فهم تبع لأمّهم هذا والعلم عند الله سبحانه وإذا وجدتم المسئلة نصا فنود الاطلاع للعلم به والسلام عليكم . مخلصكم سيف بن حمد الأغبري بيده في ٢٠ شوال سنة ١٣٧٩ هـ .

قال في النيل في مسئلة المريض إذا أفطر في صحيفة ٢٠٣ / في آخر سطر منها أن المريض الذي يصح له الفطر إذا جامع لزمته مغلظه وذكر قبله في هذه الصحيفة نقلا عن الديوان أن للمريض أن يأكل ما شاء وذكر قبله أن بعض العلماء راعىٰ في جواز الأفطار مع مطلق المرض دفع المشقة والضرّ ولذلك لم يجزه في كل مرض فكلامه هذا يتضح أنه لا يصح إلا بدفاع في الطعام والشراب بعدا من المشقة والضرّ ويدل له قوله في صفحة ٢١٠ نقلا عن هاشم بن عيلان قوله وأن من أكل أو شرب لعذر واعتمد على أكل بقية اليوم بعد زوال العذر انهدم ما صام إلى أن قال ومن أكل خوفاً من زيادة علّة وتعمّد الأكل ثانياً أبدل ما مضى ولا تلزمه الكفّارة وللقطب كلام في صحيفة

٢٦٧ ما يدل إنّ أهل المرض من جملة أهل الضرورات كذا أفهم من سياقه فليراجع والله أعلم .

سؤال في الحاكم إذا حاسب وكيلا له في مال مسجد فأخر عنده دراهم لعمارة المسجد فلم تتفق له عمارة حتى مات الوكيل ولم يوص بها هل يضمن الحاكم ذلك إذا كان متمكنا من قبضها ولم يستوثق بالاشهاد أم لا أجبنا ولك الفضل والسلام عليك من أخيك سيف بن حمد الأغبري .

الجواب على حسب ما وجدته في الأثر عن بعض أهل العلم أنه لا يضمن على صفتك هذه والله أعلم والسلام عليك حمد بن عبيد السليمي .

قال الامام الخليلي رحمه الله معلقاً أقول إن كان الوكيل ثقة مأموناً فهو كما قال وإن كان الحاكم قد ترخص فيه لعدم الثقة الأمين ووكّل من يأمنه في نفسه وجعل في نفسه أنه يراقبه فمثل هذا الله أعلم لا أقدر أن ألزمه ضمانا ولا أبرئه والله أعلم كتبه إمام المسلمين محمد بن عبد الله بيده .

سؤال منه له أيضا فيمن اشترى من رجل متاعا عن خمس ربيات مثلا وكان الصرف حينئذ الربية عن قرش مثلا فلما ترقى القرش والخطت الربية أتىٰ المشتري رجل يدعي أن ذلك المتاع له أمر البائع أن يبيعه له وقد غبن في الثمن ويريد من المشتري أن يقبل ما دفع من الثمن ويرد المتاع فلم يسلم المشتري دعوى المدعي إلا أن يوجب له الحكم شيئا وأبىٰ أن يدفع المبيع إلا

بثمن جائز لنقض الصرف فقبل المدعي ذلك هل تحل تلك الزيادة للمشتري من حيث أن ذلك الشيء صار ملكاً له لم يخرج عنه بوجه فله ما استفاد فيه أو لا تحل له من حيث أنه لاحظ في تلك الزيادة ما نقص من جهة الصرف أمعن في المسئلة وأرجو جوابها فهي عانية ودمت محروسا والسلام عليكم . سيف بن حمد الأغبري

الجواب أمقنت النظر في المسئلة وطالعتها عن العلماء المتأخرين أنه إذا صحّ الشراء للمشتري للسلعة صحت له تلك الزيادة المذكورة والله تعالى أعلم سلام جزيل وثناء جميل لأخينا سيف بن حمد الأغبري . جواب المسئلة واصل إليك فانظر فيه والمسئلة فيها نظر لتعلم والسلام من أخيك أبي عبيد السليمي

سؤال من أبي حميد حمد بن عبد الله في ساقية اشتركت بين قوم وبعض الشركاء طرح ماء من مائه في الساقية التي له فيها الشركة من غير تغيير لوجينها وذلك من جانب يراه أقرب له ولم ينكر عليه الشركاء مدة طويلة والآن بعض الشركاء أنكر عليه ذلك يطلب أن يجري ماءه على حسب المعتاد فأجاب أن شركتك في هذه الساقية قريب وأن الذي باع له راض بهذا فكيف فصل القضاء . عرفني والسلام من محيك حميد بن عبد الله بيده ٧ صفر سنة ١٣٥٣هـ .

الجواب لا أحفظ ذلك ولا فراغ عندي للمطالعة إلا أنه في الجوهر في باب السواقي ورجل من فلج يطرح إلي آخر قوله إلا إذا ما قد رضوا وكانوا ممّن له الرضىٰ كذا النكران : فظاهر عبارته أنه إن كان عليه شريك في المسقىٰ فليس له أن يجري فيه ماءً غير مائه الأصلي إلا برضائه لكن أقول كلامه فيه تأمل لأنه إن كان مراد الأثر الاباحة في دفع فلج في آخر لرجل واحد لا شريك له فلا ينبغي أن يُعتنىٰ بمثل هذا لأنه معلوم بالضرورة إن ملك الانسان غير ممنوع من التصرف فيه وما أرى إلا أن الأثر أراد معنى زائداً عمّا نفهمه من عبارة هذا الامام وهو جواز إجراء الفلج في ساقية فلج آخر إن كانت له في الساقية شركة ولا ضرر فيه لأحد الشركاء ولعله أشار إلى ذلك بقوله : والغير عن كل شريك يلقىٰ يدير ذلك وإن ظهر لك الحق فيما أشرت لك به فاتبعه والسلام عليكم . سيف بن حمد الأغبري

وهذا جواب له من الشيخ الأمير عيسى بن صالح قال فيه للشيخ الأخ سيف بن حمد سلام عليكم وبعد مسئلة الأمانة مَن عَناه الخروج من بيته وبلده عن خوف أو غير ذلك واجتهد في حمل ماله وجميع مافي يده ولما صار بعض الطريق وجد وعاء كانت فيها أمانته فارغا ليس فيه ما جعل من أمانته قال لا يبين لي عليه ضمان في القول الذي قيل أن له حمل أمانته معه حيثما مضىٰ قال الشافعي إن حمل الأمانة في برّ أو بحر فتلفت ضمن واحتج بقول النبي ﷺ أن المسافر ومتاعه لعلي قلت إلا ما وقىٰ الله ومن الضياء ان حملها معه فعطبت فقد رأى من رأى أنه ضامن وقيل لا ضمان عليه لأنه أؤتمن عليها ولا يزيلها إلى غيره قال محمد بن المسبح لاضمان عليه إذا أراد حفظها

اهـ والرجل المخالف الذي ذكرته أظنه شافعياً فأفتى بمذهب إمامه والشيخ البداعي أصاب في حكمه فانه حكم بقول هذا والسلام عليكم مجكم بيده

انتهىٰ ما وقفت عليه من أجوبته النثرية على الأسئلة الموجهة إليه ولما وجّه فيه البحث إلى غيره من جملة العلم بعصره ولما استخرجه مما سرى إليه فهمه من استخراجات وأدلة كما يراه المطلع فهو الدراك للمعاني لذكائه الباهر وسعة علمه رحمه الله ورضي عنه وكتبه ولده محمد بن سيف بن حمد الأغبري في ١٢ ذو القعدة سنة ١٤٠٢هـ .

وقع الفراغ من تصحيحه حسب الطاقة والامكان في يوم ٢٩ ذي الحجة عام ١٤٠٤هـ معروضا على نسخته الأصلية والحمد لله أولًا وآخراً ،،

سيف بن حمود البطاشي

